المنحى الدلالي

دراسات في الاشتراك الدلالي ووجوه المعنى

الدكتور
صابر الحباشة







المنحى الدلالي

محفوظة جميع الحقوق

رقـم التصنيــــف	412.1
المؤلف ومن هـو في حكمه	صابر محمود الحباشة
عنـوان الكتــــاب	المنحنى الدلالي
رقــم الإيــــداع	2013/1/255
الواصفـــــــات	/علم الدلالة//اللغة العربية/
بيـانــات الناشــر	عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-736-1

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إليكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2013-1434هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+

ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

المنحى الدلالي

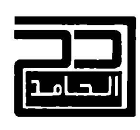
دراسات في الاشتراك الدلالي

ووجوه المعنى

الدكتور

صابر الحباشة





فهرس

تقديم

يُصدر الدكتور صابر الحباشة مؤلّفا في قضايا المعنى يحمل عنوانا: "المنحى الدلالي. دراسات في الاشتراك الدلالي ووجوه المعنى" في مائة وخمسين صفحة وهو يتكوّن من مقدّمة وأربعة فصول تتناول المعنى في وجه من وجوهه عند علم من أعلامه أو مرحلة من مراحله وقضيّة المعنى قضيّة جوهريّة إنسانيّة مركزيّة لن ينفكّ الإنسان باحثا في ماهيّتها ومصادرها ومكوّناتها وأسباب تقبّلها ما دامت عمليّة التواصل بين الفرد ونفسه ومحيطه محفوفة بدواعي التنوّع والاختلاف إلى حدّ الغموض والإبهام واضطراب التواصل و كأنّ مآلها أن لا تكون إلاّ كذلك. وقد أراد هذا المصنّف أن يكون مواكبا لتقدّم البحث في هذه القضيّة التي ما انفكّ الإنسان منذ العهود القديمة الغربيّة و لعربيّة مجتهدا في محاولة التحكّم في حقيقتها واشتغالها مصرّحا في المقدّمة بتتبّع ما جدّ في شأنها متوخّيا من مناهج تناولها المتعدّدة منهجا لغويّا لسانيّا ساعيا إلى الربط بين الدراسة الغربيّة والدراسة العربيّة القديمة أساسا يريد من ذلك ما تريده العديد من الدراسات العربيّة المعاصرة المجتهدة في إبراز طرافة المقاربة العربيّة للمعنى بقادح قديم متجدّد هو إدراك المعنى القرآني وفهم المقاصد الصحيحة للشريعة الإسلاميّة منذ انبلاجها في عصر النبوّة. ويعبّر الباحث في المقدّمة عن مطلب سام يطمح إليه البحث عامّة في نهاية مطافه وهو "توليد المنهج الملائم لمعالجة القضايا الدلاليّة والتداوليّة في اللغة العربيّة" وهو مطمح بعيد المنال لصلته بالذات البشريّة المتكلّمة و المتلقّية وما تكون عليه عمليّة التواصل منالتعقيد والتجدّد والاستعصاء عن الحصر في إطار يمسك بدواليبها وحيلها ومسالكها ولو حصل ذلك لقُضي على أدوات التواصل ومسالكه بالتجمّد القاضي على ما في الملكة البشريّة من اجتهاد في خلق مسالك المعنى والتجديد فيها تجديدا ضامنا لحياة عمليّة التواصل ودوام المجتمع و هذه الاستحالة لا تحول دون محاولة البحث المتواصل والسعي الدائم إلى طلب حقيقة المعنى سعيا كأنّ البحث فيه في غالب الأحيان قانع بأجر الاجتهاد إذ كلّما انحصر له من المعنى وجه انفتحت له منه وجوه.

أمّا الفصل الأوّل من الكتاب فقد حمل عنوان: " من إشكاليات دراسة المعنى في اللّسانيات" وقد حاول فيه الباحث أن يحدّد تعريفا لمصطلحي المعنى والعلامة الدّالة عليه و تتبّع الباحث المقاربة الغربيّة للمعنى تتبّعا زمنيّا منذ الفكر اليوناني القديم وصولا إلى الفكر اللساني البنيوي الحديث وكان مدار البحث حول منزلة العلامة ومدى

اعتبارها والتأسيس عليها في تحديد المعنى ودراسته وقد أبرز العمل مقابلة بين المقاربة الفلسفيّة المنطقية للمعنى التي تؤسّس له باعتماد البنى الفكريّة والمقولات المنبثقة من واقع التجربة الإنسانيّة في المكان والزمان و الكيف والكمّ وما إلى ذلك والمقاربة اللسانيّة ولا سيّما البنيويّة التي ترجع للعلامة اعتبارها ولا سيّما العلامة اللّغويّة في علاقة جدليّة بين الدالّ والمدلول. قد لامس هذا الفصل الأوّل قضيّة مجال العلامة وحدودها بين أن تكون لغويّة تركيبيّة تفسيريّة وبين أن تكون سياقيّة تأويليّة وهو وإن كان مقرّا بأنّ محاصرة المعنى لا يمكن أن تكون في عزلة عن مجاله الذي يشتغل فيه(ص 24) فقد رأينا به ميلا في خاتمة هذا الفصل إلى " طلب المعنى في صلب اللّغة و بين أعطاف النظم لا في النفس أو في الذهن فحسب"'ص 27) فكان الباحث في خاتمة هذا الفصل مقرّا بصعوبة إدراك المعنى مقرّا بقيام المعنى خارج حدود اللغة و مقرّا بأنّ مقام المعنى إنّما هو في اللّغة أساسا.

أمّا الفصل الثاني من البحث فيحمل عنوان : " الوجوه: بين أحاديّة المعنى وتعدّده. جورج كلايبر نموذجا. " وهو فصل يتناول ظاهرة مجازيّة دارجة تنضوي تحت ما يصطلح عليه في البلاغة العربيّة بالمجاز المرسل أو حسب الاصطلاح الغربي الحديث المجاز القائم على المجاورة في مقابل المجاز القائم على المشابهة المتجسّد في الاستعارة ، و هذه الظاهرة هي ظاهرة الجزئيّة و الكلّية : الجزء المعبّر عن الكلّ والكلّ الدّالّ على الجزء (métonymie intégrée). ولقد اختار الباحث أن يتناول هذه الظاهرة البلاغيّة باعتماد مقال حرّره في أواخر التسعينات لسانيّ فرنسيّ معاصر متميّز ببحوثه النحويّة الدلاليّة ، ولم يرد الباحث أن يكون ملخّصا لهذا المقال بقدر ما أراد أن يكون محاورا له مستدعيا لنصوص في هذا المجاز المرسل من التراث البلاغي العربي ومن الدراسات الغربيّة الحديثة المتأمّلة في هذه الظاهرة.

واهتمام الباحث بالمجاز المرسل في هذا المقام اهتمام واضح الصلة بموضوع الكتاب ما دام اللفظ فيه قابلا لتعدّد المعنى واختلاف التأويل إلاّ أنّ المبرّر الأهمّ لتناول هذا الموضوع هو هذه المنهجيّة اللّغويّة الحديثة المعمّقة الموغلة في دراسة الاستعمال اللغوي إيغالا مترصّدا للوحدات الدلاليّة الدّنيا متجاوزا للتصنيفيّة البلاغيّة التقليديّة المقتصرة في الغالب على استعراض الوجوه وضرب المثل عليها من القرآن خاصّة دون الطرح الدلالي المتعمّق. وقد تناول "ج. كليبير" في هذا المقال الوجوه التركيبيّة المتعدّدة الممكنة التي قد تتحمّل المعنى على ظاهره وقد تتحمّله على المجاز المرسل ونظر في

المعنى الممكن والمعنى غير الممكن وتساءل عن أسباب الإمكان والاستحالة وحاول أن يضع للمجاز المرسل الشروط التي تجيزه وركّز على مميّزات الجزء وخصائصه ورأى ضرورة أن يكون ما يميّز الجزء مميّزا للكلّ وممثّلا له فأنت قد تقول:" محمد مجروح " وأنت تعني جرحا في ظفره ولكن لا يمكن لك أن تقول: " فاطمة حمراء وأنت تعني حمرة المانيكور في أظافرها لأنّ الجزء هنا لا يمثّل الكلّ و لا يمثّل فيه عنصرا بارزا أو صفة بارزة. علما بأنّ تعدّد المعنى لا يتحدّد بحدود الجملة فحسب وإنّما يكون للمقام وسياق الخطاب اعتباره في الإيحاء بوجه أو أكثر من وجوه المعنى وتجويزها.

فكان هذا الفصل الثاني محلّلا لمسألة دقيقة من مسائل المعنى لها في التصنيف التقليدي نسبة إلى العلوم البلاغيّة المجازيّة وهي في الحقيقة مسألة تركيبيّة إسناديّة قد يدلّ المسند فيها، إذا تنزّل في التركيب، على غير ما يدلّ عليه في العادة فيحمل وجها من وجوه المرواغة بالمعنى يجتهد الباحث في حصر أشكاله ومقاصده دون أن يحدّ من وجوه قراءته وتقبّله.

أمّا الفصل الثالث من هذا البحث فيحدّد لنفسه هدفا طموحا يسعى " إلى لمّ شتات هذه الظاهرة " بعد أن تبيّن له غياب مثل هذا المطلب في الدراسات العربيّة. ولهذا فإنّ العمل في هذا الفصل انقسم إلى قسمين: إلى مقدّمة تؤكّد قيام ظاهرة الاشتراك الدلالي وتردّ على من يكون أنكر هذه الظاهرة بأمثلة من البحث القديم والحديث، وإلى قسم ثان يمثّل جوهر الفصل ويتمثّل في استعراض مختلف وجوه الاشتراك الدلالي ولا سيّما ما اتّصل منها بالمبحث البلاغي عند العرب وغيرهم فتناول من بين مظاهر الاشتراك الدلالي ظاهرة الاستخدام وهي ظاهرة تركيبيّة عامّة تجتمع في إطارها الدلالات المختلفة داخل التركيب الواحد و ظاهرة التورية والاستعارة والمجاز المرسل في مقاربة مراوحة بين أقوال التراث البلاغي العربي على لسان اللغويين والمفسّرين والأصوليين وبين دراسات بعض اللغويين الغربيين المعاصرين.

وقد طرح الباحث في غضون هذا الفصل طبيعة المقاربة التي يحسن انتهاجها في دراسة الاشتراك الدلالي ومواقع محاصرتها وحدود تشكّلها فاختار أن يكون مجال البحث مجالا لسانيّا تركيبيّا مركّزا على التحليل اللغويّ للظاهرة الدلاليّة ولمّا كان الانتقاد الأساسيّ الموجّه إلى المقاربة اللّسانيّة متعلّقا بمحدوديّة الرؤية الدلاليّة المقتصرة في التحليل اللغوي على الجملة دون الخطاب فإنّ الباحث ما انفكّ في هذا الفصل مذكّرا بضرورة تجاوز حدود الجملة في النصّ إلى سياقات خارجة عن النصّ تتّصل

بالمجالات الاجتماعيّة والثقافيّة والنفسيّة وغيرها في مثل قوله: " إنّ علم الدلالة البنيوي. . . بمعالجته المادّة اللّسانيّة بوصفها مادّة مستقلّة مقطوعة عن السياق التلفّظي والمقاميّ إنّما يتكشّف أنّها غير قادرة على الاهتمام بالتمشّي الاستعاريّ. . "(ص80) وعلى هذا الأساس تبيّن للباحث أنّ النهوض بالمعنى لا يمكن أن يضطلع به مستوى واحد من مستويات التحليل وأنّ على المقاربات المختلفة أن تتظافر على إدراك المعنى تظافرا قائما على التكامل والتعاضد فيما بينها وهذا ما جعله يختم هذا الفصل بالتفكير في إقامة نظريّة للمعنى على غرار ما يطلب في الأدب أو النقد أو غيرهما من المعارف قصد محاولة الإحاطة بالمعنى تعريفا له ولقوانين اشتغاله قال فيما اعتبره فتحا للآفاق : " هل يمكن إيجاد منوال جامع يعالج الأبعاد الدلاليّة والنحويّة والبلاغيّة والتداوليّة والعرفانيّة للظاهرة اللّغويّة بطريقة تمكّننا من وضع اليد على مفاتيح الكلام وأسرار البيان ؟(ص 94)

أمّا الفصل الرابع والأخير من هذا البحث فأراد أن يتميّز عن الفصول السّابقة بصبغته التطبيقيّة منطلقا، منهجيّا، من بعض البحوث الغربيّة الحديثة يحاول الاستفادة منها في مساءلة المنهجيّة الدلاليّة العربيّة عن جواز الاقتباس من التجربة الغربيّة اقتباسا يثري المبحث العربي ويفتح له آفاقا في المنهج والمضمون تلحقه بمستحدثات البحث الدلالي المعاصر وهو مطلب تسير إلى إنجازه جلّ الدراسات العربيّة المعاصرة. وقد تعلّق الأمر هنا بمبدإ في التحليل الدلالي يقوم على اعتبار الفعل في الجملة هو النواة التي يدور حولها تركيب الكلام ويختلف معنى التركيب ويتعدّد باختلاف العلاقات التي يقيمها الفعل بالعناصر المحيطة به وقد كادت المعالجة الآليّة للمعجم الفرنسي تستأثر بهذا التوجّه في البحث معتبرة أنّه أسلم المناهج في إقامة الترجمة الآليّة الفوريّة وضرب الباحث على ذلك أمثلة من الدراسات الغربيّة وحاول أن يناظرها بأمثلة من التركيب العربي منبّها إلى الفائدة من استثمار مثل هذا النهج في التحليل الدلالي.

فكان هذا العمل بفصوله الأربعة متناولا لمسائل مختلفة في المبحث الدلالي عامّة والاشتراك الدلالي وتعدّد المعنى خاصّة في بعض وجوهه النظريّة والتطبيقيّة ساعيا إلى الاستفادة من المباحث الغربيّة الحديثة تعريفا بها وإثراء للمبحث العربي الدلالي من خلالها. ولئن افتقد الناظر في هذا العمل مقدّمة له وخاتمة توضّحان له العلاقات القائمة بين فصوله وحصيلة النتائج التي أفضى إليها فإنّ الجامع بين فصوله المختلفة بحثها في مجالات دلاليّة لغويّة متنوّعة تعلّق بعضها بدراسة بعض المصطلحات وتعلّق بعضها الآخر

بمظاهر تركيبيّة متعدّدة إسناديّة ومجازيّة مجازا مرسلا واستعاريّا ولم يكن خافيا على الباحث أنّه إنّما يتناول من الاشتراك الدلالي بعضا من مظاهره وربّما انتظرنا منه أن يعلّل اختياره لهذه المظاهر دون غيرها لا سيّما وأنّه كان في مواضع متعدّدة من بحثه منبّها إلى ما في قضيّة المعنى من تعقّد وما في مناهجه من تنوّع وتشابك وما في مجالاته وموادّه وآلياته من تنوّع في الاتّجاه والمقاربة.

وليس من المبالغة في شيء إن ادّعينا أنّ تجربة التراث العربي الإسلامي في دراسة المعنى كانت دراسة في غاية العمق والثراء والنضج والاكتمال بسبب تعلّقها بالمعنى القرآني فهما له وتفسيرا وتأويلا وقد أحاط العرب بالمعنى فنزّلوه في اللّغة تركيبا وفي الخطاب مقاما وسياقا وفصّلوا قيامه في اللّغة في كلّ مستوياتها الصوتيّة والصرفيّة والمعجميّة والنحويّة والبلاغيّة ولم يَحُل البحث الدقيق العربي في المعنى دون توسيع البحث وتعميقه وتفجير منابعه ويبقى البحث في المعنى بابا مشرّعا ومنبعا لا ينضب طالما تعلّق الأمر بذات متكلّمة مراوغة وذاتا قارئة مؤوِّلة تَنْحَتُ كلتاهما من اللّغة حِيَلا متجدّدة متحكّمة في علاقات اجتماعيّة معقّدة. ويكون هذا العمل إضافة مساهمة في الإحاطة بهذا التشكّل اللغوي والدلالي المتجدّد.

الأستاذ الدكتور الهادي الجطلاوي

سوسة في 17 نوفمبر 2012

تقديم الأستاذ عبدالسلام العيساوي

(كلية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة / تونس)

يتطرّق الكتاب إلى جملة من القضايا المعنويّة من زوايا نظر فكرية فلسفية وسيميائية لسانية قضايا أثيرت ومازالت تثار لاستعصاء وضع حدود بيّنة لها. والكتاب بما فيه من جدّيّة في الطرح والاستقصاء والبحث حاول بدوره الإجابة عن سؤال: ما المعنى؟ ما علاقته بالجهاز اللغويّ وما يستتبعه من قضايا الإحالة والتعيين والمرجع وكيفية تصوّر الدلالة؟

لا شكّ أنّ الإنسان كائن لغويّ يفكّر باللغة ويختزل وجوده فيها، ولا شيء له معنى يمكن إدراكه وفهم جوهره خارج حدودها، لا لسبب إلا لأنّ الأشكال الرمزية للدلالة لا تتحقّق إلا بأشكال الأبنية الرمزية الفاعلة فيها.

تاريخيّا يوجد تيّاران في تصوّر علاقة اللغة بالفكر: اتّجاه سوّى بينهما باعتبار أنّ في اللغة ما هو مادّيّ؛ فالفكر لا بدّ أن يكون كذلك، واتّجاه يرى أنّ اللغة تحطّ من قدر الفكر فهو أوسع منها يفيض على جميع وظائفها. والمتأمّل في هذا الكتاب يدرك دون عناء مدى عمق المؤلِّف في طرح القضايا وتقليبها على جوانبها المختلفة والسعي إلى الإمساك بما فيها من ثوابت، فهو لم يكتفِ بمجرّد عرض علاقة العلامة بالمعنى وتحليلها والاستدلال على ما فيها من وجاهة بل تجاوز ذلك ليبني من خلال أمثلة واضحة جهازا إجرائيّا أرسى فيه دعائم فكرة جوهريّة مفادها أنّ الدلالة نواة صلبة في كلّ بحث لسانيّ وأنّ الإقرار بالإمساك بقوانينها ومظاهر تجلّيها لا يعدو أن يكون مجرّد ادّعاء خالٍ من كلّ صرامة علميّة مطلوبة ضرورةً.

لقد تعاقبت النظريّات الفكرية الفلسفية واللغوية اللسانية في البحث عن المعنى وكيفيا تصريفه إلى وجوه في سياقات لغوية مقاليّة ومقاميّة، وما أطروحة التوسّع الدلاليّ التي يدافع عنها "فتغنشتاين" بشدّة إلاّ مظهر من مظاهر ارتباطها الرأسيّ بحدّ المعنى. فهو مكوّن أساسيّ في كلّ قضيّة منطقيّة. والتوسّع يرجعه اللسانيّون إلى أحد أمرين: إمّا إلى نفوذ التأويل الدلالي، وإمّا إلى ما هو نوويّ. وهذا المنهج المعتمَد نجد

صداه في الكتاب، وإن أثبت جدواه سيُغيِّر مشهد علم الدلالة المعجميّ لِيَقيننا أنّه لا توجد دراسة لسانيّة "عربيّة" حاولت البحث عن الدلالة المعجميّة ووجوهها الممكنة انطلاقا من معانيها مستعمَلة في السياقات، والعلّة في ذلك أنّنا نربط حدّ الدلالة بتصوّراتنا المرجعيّة فنجعل منها حدثا ثابتا والحال أنّ المعنى لا يوجد في التعابير ولا في ما تُحيل عليه ولا في الأشياء في الكون، وإنّما الإنسان - كما يقول "جيل دولوز" هو الذي يُضفي المعاني على الكلمات، فالمعنى حدث غيرُ ذي قرار يتمّ تحفيزه في فضاءات دلاليّة بأنظمة تركيبيّة نحويّة.

وأدرك المؤلّف بحدس مُرهَف، وبصورة ضمنيّة لم يصرّح بها، أنّ المفاضلة بين اللفظ والمعنى مفاضلةٌ بين اللغة والمنطق، وأنّ قضايا المنطق بما فيها قضيّته الأصليّة المعنى تعود في كلّيّاتها إلى اللغة.

تمهيد

يجد القارئ بين دفّتي هذا الكتاب محاولات في دراسة بعض الجوانب التي نُقدِّرُ أنّها مُهمّة في الدرس اللساني؛ نعني جانب المعنى وما يحفّ به من تطلعات نظرية وإجراءات عملية محفوفة بكثير من التشويق والاعتياص، في آن.

وتظلّ هذه المباحث التي ارتأينا وضعها في هذه الفصول تتناوشها وشائج الصلات وروابط القربى، لما بين مسائلها من تداخل وترابط. ولعلّ المطلب الملحّ الذي كان رائدا لنا في تلمّس مداخل هذه المشكلات ومخارجها هي محاولة الانقضاض على الجديد من المقاربات والأطروحات في الساحة اللسانية العالمية، ومحاولة تنزيلها على مناويل اللغة والنحو العربيين، في غير اعتساف أو إرجاف.

وليس مبحث المعنى بجديد في النظريات الفلسفية والكلامية، ولكن ما دفعنا للخوض فيه مجددا هو ضيقنا بالاكتفاء بالحلول الجاهزة والإجابات الثابتة عن المشاكل العويصة والأسئلة المُقضّة التي نرى أنّه من الأجدر أن نعاود طرحها كلّ حين.

ولعلّ سؤال توليد المنهج الملائم لمعالجة القضايا الدلالية والتداولية في اللغة العربية يبقى سؤالا مُشرَعًا، يُلجئ كلّ باحث في لغة الضاد إلى سبر بعض المقترحات النظرية وحفر بعض المسالك الإجرائية، عسى أن تجتمع الجداول لتصبّ في نهر جامع.

جمعنا في هذه الفصول جملة من القضايا الدلالية التي تهتمّ ببعض وجوه دراسة المعنى والدلالة من زاوية نظر لسانية، راوحنا فيها بين طرح بعض المواضيع وبين وصف عدد من الظواهر الدلالية، بالإضافة إلى إضاءة عناصر من التحليل الدلالي، وفق المنظورات العرفانية الجديدة.

ولئن كانت هذه المقاربات الدلالية متشكلة في فصول منفصلة، فإنها تعود إلى ربط في الرؤية إلى هذه المواضيع المطروقة، وهي مواضيع تتقاطع حول سؤال المعنى: تعدده ومقارباته.

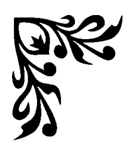
ولعلّ مزيد مراكمة التجارب في هذه الحقول البحثية "التخصّصية" يخوّل للباحث أن يطلع على رؤى أخرى (قد تكون نقدية) لمزيد تجويد العمل والانصراف نحو الأفضل.

ولعلّ السّمة المميّزة التي يحرص المؤلّف على تجاوُزها هي الانغلاق تحت سقف نظري أو تطبيقي واحد، بما يُكبّل الرؤية ويعوق حرّية الانتهاض إلى التوغّل في مغامرات سؤال المعنى التي تطوّق الجهد البشريّ في البحث عن إجابات مقنعة عن أسئلة الوجود.

ويقف القارئ في هذا العمل على مسعى لعرض بعض إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات، بالإضافة إلى تبيّن نظرية "الوجوه": بين أحادية المعنى وتعدّده: جورج كلايبار نموذجا. مثلما تناول البحثُ العلاقات الممكنة بين بعض وجوه البلاغة والاشتراك الدّلاليّ.

عسى أن تُسهم هذه المحاولة في مزيد الارتياض بمباحث الدلالة، وقد حاول الباحث أن يجتنيَ بعض ثمارها، في أثناء اشتغاله على المشترك الدلاليّ، في نطاق رسالة الدكتوراه، ولمّا كانت مسائل تعدّد المعنى ومناهجه من الثراء بحيث لا يمكن استفراغ القول فيها، فقد أحوَجت الدراسات الجديدة والمناهج المتكاثرة المهتمّين إلى مزيد النظر في تلك المسائل وإلى معاودة الاشتغال عليها مرّة بعد مرّة.

ويسرّني أن أتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ الباحثين والزّملاء الأساتذة الذين لم يبخلوا عليّ بملاحظاتهم النقدية وتصويباتهم الدقيقة، وأخصّ بالذكر منهم الأساتذة بسّام بركة (لبنان) وأحمد برّيسول (المغرب) و رفيق بن حمودة ومحمد المومني وفتحي الجميل (تونس)، مُثنيا على تشجيع من دفعني إلى المُضيّ قُدُمًا في نشر هذه الفصول، أمّا ما قد يتسرّب إلى هذا الكتاب من أخطاء، فأتحمّل مسؤوليته وحدي.




الفصل الأول

من إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات




قد لا يكون من المدهش أن يتساءل الفيلسوف عن البديهيات كي يتوقّف مليّا عند التصوّر الشائع لها فينقده ويستدلّ على تصوُّره الجديد أو الخاصّ لها، لكن هل يحقّ للباحث الأكاديميّ أن يلبس لبوس الفيلسوف فينقلبَ مُسائلا البديهيات ومُتسائلا عنها؟ وهل الدهشة أمام البديهيات سمةٌ "فلسفية" خالصة أم إنّها تشمل المحاولات والمقاربات التي تتخذ المناهج العلمية، غير الحدسية سبيلا لكشف الحقائق وطرح البدائل؟

إذا صحّ أنّ التفكير الجديد لا يستوجب بالضرورة ابتكار أسئلة جديدة، ولكن قد يطرح، بمنهج جديد أسئلة قديمة، ومن هذا المنطلق، فإنّه من الممكن لنا أن نعيد مشكلة المعنى إلى بساط الدرس مجدّدا بعد هذا التاريخ الطويل من التساؤل ومن الإجابات المنجزة والممكنة حول سؤال المعنى: ما المعنى؟ وهل من ضرورةٍ لطرح هذا السؤال طرحا لسانيا، فضلا عن كونه سؤالا فلسفيّا ووجوديا؟

قد لا تكون الرهانات الفلسفية والوجودية من سؤال المعنى مختلفة ومنفصلة عن رهانات الباحث اللسانيّ، وهذا أمر لا غبار عليه، ولكن قد يستعين الباحث اللساني، بما عند بعض الفلاسفة من "تدخّلات" ومقاربات وجّهت الأنظار إلى رؤى مختلفة لسؤال المعنى.

فإذا ولّينا وجوهنا شطر المقاربة المحصورة في إطار البحث اللسانيّ، والتي تركّز على الجوانب اللغوية للمسألة فإنّ طبيعة الطرح ستكون ذات أفق مغاير للأفق الذي يتطلّع إليه المتفلسفة والمفكّرون، وسيكون نمط المعالجة اللسانية ملمّا بالجوانب النحوية والمعجمية والدلالية والتداولية لظاهرة المعنى، بمعزل عن الأبعاد الفلسفية المحضة...

إذا كان المعنى لفظة مشتقّة من الجذر (ع / ن / ي) على صيغة مصدر ميميّ، فإنّ حقلا معجميا كاملا يمكن أن يساعدنا في محاصرة المعنى، وإذا بألفاظ من قبيل المعاناة والعناء والمعنيّ والعناية ... تصطفّ متجاورة لتشكل جريدا من الألفاظ الحافّة بلفظ "المعنى". كما تلتحق بالقائمة المذكورة قائمة أخرى تحتوي حقلا دلاليا موازيا: الدلالة والمقصد والمفهوم والفهم والمغزى والمضمون، ...

ولعلّ الحدس وحده هو الذي يشير لنا بأنّ "المعنى" أيسر دلالةً من سائر الألفاظ. ولكنه يُسْرٌ من نوعٍ خاصٍّ. إنّه اللفظ الذي يجد له رديفا ملازما هو "اللفظ"، في حين أنّ سائر الألفاظ المذكورة لا رديفَ لها، من هذا النوع. لذلك يكثر الحديث عن اللفظ والمعنى.

ولكن، ولكثرة دوران هذا المركّب العطفيّ (اللفظ والمعنى) على الألسن، فإننا لا نقف على من يشرح لنا هذا الزوج. وكأنّ التواتر الشديد لاستعمال هذا الزوج في النقد والدراسات يُعفينا من تجشُّم شرح الواضح وتفسير المبذول.

والواقع أنّ الأمر أعقد من مسألة شرحِ أمرٍ واضحٍ أو تفسيرِ شيءٍ مبذولٍ. إنّها قضية تتصل بما وراء العلم، حيث لا يُغنينا اتخاذ حدّ منطقيّ للمعنى أو للّفظ نستقيه من هذا المعجم أو من تلك الموسوعة عن تحصيل حدث معرفيّ يتمثل في الخروج من الدائرة المفرغة التي جعلت وُكد الباحثين النظر في حيثيات المفاضلة بين اللفظ والمعنى، أو التساؤل العقيم عن وجود المعنى أصلا. هذا فضلا عن تشتّت تلك الحدود وتشعُّبها وميلها إلى محاصرة طائفة من المعاني دون أخرى، سواء لقصور الحدِّ ذاته أو لعناية واضعِه بمباحثَ دون أخرى عند وضعِه الحدَّ واقتراحِه له.

والحاصلُ أنّنا لا نريد أن نستعرضَ حدودًا متعارفةً للمعنى، أو أن نُورد نصوصا سِيقَ لفظُ المعنى في نطاقِها، من جهةٍ، ولا نودّ أن نقف موقفا لا أدريّا، من جهة أخرى. لذا سنحاول أن نرسمَ فضاءً دلاليّا يتحرك فيه نظرُنا إلى ما نسمّيه "معنى" عسى ألا نقف عند حدودٍ أبعدَ ممّا ينبغي في نطاقِ ما نودُّ مباشرته من بحثٍ في مُشكلية المعنى.

*** في حدّ المعنى**

الحدّ أخصّ من التعريف، يقول بعض الباحثين: " الحدّ بصفة عامّة هو عملية ذهنية تتمثل في تحديد المفهوم الخاص بتصوّر مّا؛ أي هو القول الدالّ على ماهية الشيء ويُؤخذ عادة من الجنس والفصل كحدّ الإنسان بأنّه حيوان عاقل"[1]. ويميّز بين الحدّ والتعريف على النحو التالي: " والفرق بين الحدّ والتعريف أنّ الأول يدلّ على ماهية

[1] زهير الخويلدي، **نظرية الحد عند المناطقة العرب**، شبكة النبأ المعلوماتية (www.annabaa.com)

الشيء ويتركّب من الجنس القريب والفصل النوعيّ، في حين أن الثاني لا يُقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكلّ حدٍّ تعريفٌ ولكن ليس كلُّ تعريفٍ حدًّا تامّا، بل قد يكون حدًّا ناقصا"[1].

لعلّ من أعسر الحدود هي الحدود المتداولة بحيث تصبح في مرتبة البديهيات، ولكن قد يكون من الملائم منهجيا ألاّ نُهمل حدّ **المعنى** حتى وإن كان الحدّ المقترَح أوّليّا وغير نهائيّ. المعنى هو "ما تعنيه"، ما تبلّغُه كلمةٌ، ما تُوصله إلى الفكر عبارةٌ أو أيّةُ علامة أخرى تلعبُ دورا مماثلا[2]. وقديما كان يُقصد بكلمة **معنى** فكرة المتكلّم أو نيّته؛ أي هو حالة فكرية يريد إبلاغها (تمثُّل، شعور، فعل)[3].

ويستنتج لالاند أنّ "معنى الكلمة أوالعبارة هو مضمون نفسيّ مُعقَّدٌ جدّا، هو موقف وحركة فكريّان يتضمّنان خيْلات فرديّة وعينية، واتجاهات تنضاف إليها الإرادة لدى المتكلم، و"الشعور بالفهم" لدى السامع، أي تنضاف إليها القدرة على ذِكْر خيْلات أو علامات أخرى مرتبطة بهذا الشعور بروابط محدَّدة، ومعرفة ما يجب القيام به، إلخ."[4]

*** المعنى والعلامة**

إنّ إدراك بعض الموجودات المادّية (أشياء، علامات، أصوات، ...)، يمكن أن يؤدّي إلى وجود تفكير في شيء آخر مع انتظام مّا. من ذلك رؤية الدخان وفكرة النار، وكذلك آثار الأقدام على الرمل تجعلنا نفكّر في الإنسان الذي مرّ من هناك. فالدخان وآثار الأقدام هي علامات لشيء آخر. إنّها علامات طبيعية. والعلاقة بين العلامة والشيء الذي تدلّ عليه هي علاقة عِلّيّة، وضعتْها الطبيعةُ وصقلتها التجربةُ. ويمكن أن نقارن هذا بعلامات المرور، على سبيل المثال، أو بعض الرموز الأخرى، نحو القلب المطعون

---

[1] المرجع نفسه.

[2] لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت- باريس، منشورات عويدات، ط2، 2001، مج"3، ص1272 وما بعدها.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها. والملاحظ أنّ المترجم (خليل أحمد خليل) يستعمل لفظ (خيْلة) مقابلا عربيا للفظ الفرنسي (image)، على الرغم من استقرار لفظ (صورة) مقابلا عربيا للفظ الفرنسيّ.

بسهم. إنّ الربط بين الرمز والشيء الذي يدلّ عليه، في هذه الأحوال، ليس ربطا طبيعيا؛ لقد وضعته الطبيعة البشرية أو الاصطلاح ويُتعلّم من هذين المصدرين. هذه العلامات غير الطبيعية، أو الرموز، مستعمَلة بشكل واسع في التواصل البشريّ[1].

في هذا السياق، تبرز عناصر اللغة بوصفها علامات غير طبيعية. وتكمن المنفعة من الكلمات والجمل في مظهرها المادّيّ وإدراكها يُرجَّحُ أنّه يوجِّه الانتباه أو الفكر نحو شيء آخر. والكلمات، في الواقع، هي الواسطة الأساسية للتواصل البشريّ، ومثلما يبيّن ذلك تعدّدُ الألسن واختلافُها، فإنّه لا يمكن أن تكون العلاقةُ بين الكلمات ودلالاتها علاقةً طبيعيةً. الكلماتُ والجملُ مثلُ الرموزِ. إنّها تحدّدُ شيئا خارجًا عنها؛ إنّها تدلُّ على شيء مّا. الدخان يدلُّ على النار والقلبُ المطعونُ بسهمٍ يدلُّ على الحُبّ. الكلماتُ تعني الشيء الذي يجعلنا نفكّر فيه، ومعنى الكلمة هو الرابط الذي يصل بينها وبين الشيء[2].

ثمّة كلمات تبدو هذه المقاربة صالحةً لها بشكل صريح، ألا وهي أسماء الأعلام. فكلمة باريس تعني (تدلّ على، تحيل على، تشير إلى، ...) مدينة باريس، واسم أرسطو يدلّ على ذلك الفيلسوف المعروف، وهكذا دواليك. وإنّ معقولية هذه الأمثلة تولّد اعتراضا في أذهان كثير من المفكّرين، ابتداء من أفلاطون. بالعودة إلى أسماء الأعلام بوصفها كلمات بامتياز، يحاول المفكّرون توسيع المنوال المرجعيّ للمعنى إلى سائر أقسام الكلام والجُمل. ويُمكن اعتبار نظرية "الصُّوَر" الأفلاطونية محاولةً لإيجادِ مرجعٍ لأيّ اسم مثل "كلب" أو للأسماء المجرّدة مثل "شهادة" أو "عدل". لمّا كانت كلمة سقراط في جملة "سقراط حكيم" تحيل على سقراط، على سبيل المثال، فإنّ كلمة حكيم تحيل على صورة الحِكمة. لسوء الحظّ، ومع أنّ سقراط إنسان حقيقيّ عاش في هذا العالم، فإنّ صورة الحكمة ليست أمرا يمكن أن نُحيط به في أيّ مكان أو أيّ زمان، في العالم. وتتفاقم الصعوبة التي تطرحها هذه الكائنات "الأفلاطونية" من هذا الصنف، متى حاولنا إيجادَ مراجعَ ملائمةٍ للأفعال والحروف وأدوات الربط وغيرها. وتكثر في الأدبيات الفلسفية مناقشة الكائنات المجرّدة مثل

---

[1]Zeno Vendler, "**Semantics**", article in Encyclopædia Britannica, Chicago, 2007.

[2] Ibid.

الأصناف (نحو صنف جميع الأشياء الجارية) والعلاقات (مثل علاقة ما يكون أكبر من ...). بل إنّ غوتلوب فريجه (Gottlob Frege) يصادر على أنّ "الصحيح" و"الباطل" مرجعان للقضايا الكاملة[1].

ثمّة مشاكل كثيرة مهمّة تعترض سبيل نظرية المعنى المرجعية.

- **المشكلة الأولى** عبّر عنها فريجه، وتتمثل في أن يكون ثمّة مرجعٌ واحدٌ لعبارتيْن، دون أن يكون المعنى واحدا. من ذلك أنّ عبارتَيْ "نجمة الصباح" و"نجمة المساء" تدلاّن على الكوكب نفسه، لكنّهما لا تدلاّن على المعنى نفسه، كما هو واضح. والواقع أنّ مسألة هُويّة نجمة الصباح ونجمة المساء، هي مسألة علمية وليست قضية لسانية. لذلك حتى في حالة الأسماء أو العبارات المعادلة للأسماء، علينا أن نميّز بين دلالة الاسم الصريحة (الإحالة، الماصدق) وبين الشيء (أو مجموعة الأشياء) الذي يحيل عليهـ(ـا) ذلك الاسم، وبين الدلالة الحافّة (المعنى، المفهوم)، أي دلالته.

- **المشكلة الثانية** في نظرية المعنى المرجعية تنبع من الجُمل التي مع أنّها دالّة، تزعم أنّها تحيل على مرجعٍ مّا، ولكنها في الواقع لا تفعلُ. من ذلك التوصيف التعريفيّ "ملِك فرنسا الحاليّ"، فهذه العبارة لها معنى، مع أنه لا وجود للشخص الذي تشير إليه. لو كانت هذه الجملة لا معنى لها، لأدركنا أنه لا مرجعَ لها حاليّا. إنّ تحليل رسّل (Russell) لمثل هذه الجمل، ومعالجة الفيلسوف الأمريكيّ كواين (Willard V.Quine) المماثلة لمثل هذه الأسماء، نحو ساربروس (Cerberus)، يفصلان المعنى عن الإحالة عبر القول إنّ هذه العبارات، متى استُعملت في جُمل، هي مساويةٌ لحزمة من القضايا الوجودية؛ أي القضايا غير ذات الإحالة المحدَّدة. من ذلك قولك "ملك فرنسا الحاليّ أصلع"، يعني "يوجد على الأقلّ وعلى الأكثر شخص يحكم فرنسا، ومَن يحكم فرنسا أصلع". فهذه القضايا ذات معنى، صادقةً أم كاذبةً، دون إحالة محدّدة.

[1] Ibid.

والواقع أنّ الأسماءَ كلماتٌ غيرُ نظاميةٍ للغاية. فاسمُ الأمينِ العامِّ الثالثِ للأمم المتحدة **يو ثنت** (U Thant) لا معنى له في اللغة الإنجليزية. لكنه يدلّ في اللغة البيرمانية (Burmese) على شيء مّا، لا يهمّ، والإحالة لا تتأثر بمعنى الاسم أو بانعدام المعنى. الأسماء، كما هي، لا تنتمي إلى مفردات اللغة، ومعظمُ المعاجمِ لا تذكرها. لذلك، وبغضّ النظر عن معقوليتها المبدئية، فإنّ فكرة الإحالة لا تُعيننا في فهم طبيعة المعنى اللسانيّ"[1].

إذا كان سقراط "عرّف" الأفكار، فإنّ أفلاطون فصَلها عن الواقع المحسوس. والجدل هو علم الأفكار المفصولة عن توليفاتها. ولعلّ الفكر الغربي، والإنسانيّ من ثمّ، قد ورث عن أفلاطون إشكالية المعنى، حيث إنّ المعنى هو الفكرة أو الجوهر أي المبدأ المفهوم من قِبل الواقع ومن قِبل الفكر، على حدّ سواء.

لكنّ الفكر القديم ترك لنا طرُقا أخرى لطرح مشكلة المعنى، وهي أقلّ بُعدا من طريقتنا في مساءلة العلامة والمعنى. إنّ أرسطو الذي رفض تعالي الأفكار الأفلاطونية وعوّضها بمفهوم "الصورة" الكامنة في الأفكار المجسّدة، فتح تقليدا آخر استمرّ حتى القرون الوسطى، إنه تقليد المفهوم (concept)[2]. ليس المفهوم شيئا نتحصّل عليه عبر الفكرة، ولكننا نستخلصه بالتجريد من التجربة المحسوسة، والفكر المفهوميّ ليس مجرّد نتيجة لتجربة محسوسة، ولكنه يستخلص الصورَ المجرّدةَ، الكلّيّاتِ[3] (les universaux)، كما كان يُقال في العصور الوسطى، من الموادّ الحسّاسة التي تشتمل عليها.

إنّ تدبُّر عملية التجريدِ لأمرٌ ذو أهمّية قصوى في التساؤل عن الصلة بين اللغة والفكر، مثلما تشير إلى ذلك التقاليدُ الوسيطةُ. وهذا التساؤل يتمّ في إطار

---

[1] Ibid.

[2] يرى بعض الباحثين أننا لو أطلقنا على كلّ من أفلاطون وأرسطو ألفاظ الانتماء إلى الاتجاهين المسيطريْن في العصور الوسطى، لقلنا إن أفلاطون واقعيّ وإنّ أرسطو اسميّ. Aude Demange-Paillet, 2005, **De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive**, doctorat de l'université Paul-Valery – Montpelier III, Sciences du langage, p.33.

[3] من الباحثين من يترجمها بـ"الكونيّات"، انظر روبير مارتان، **في سبيل منطق للمعنى**، ترجمة وتقديم الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص406.

الاختصاصات التي لها – من وجهة نظر الفلسفة وعلم الكلام – دور التدريب على الخطاب: البلاغة والنحو والمنطق. وبالخصوص النحو التنظيريّ
(la grammaire spéculative) الذي ظهر في القرن الرابع عشر الميلاديّ وشهد تقدُّما ملحوظا في نظرية العلامات.

ومع ذلك يظلّ التركيز، خلال العصور الوسطى، في الاختصاصات الرئيسية للفلسفة ولعلم الكلام، على الصلة بين المعنى والعلامة، أقلّ من التركيز على "صيغ التعيين" و"الدلالة" و"صيغ التعقـّل" و"صيغ الوجود". وهذا من أجل سبب رئيسيّ: المذهب المفهوميّ الذي قطع عن يمينه مع واقعية الأفكار، يريد أن يحتفظ عن شِماله بكلّ اختزالٍ للكلّيّات، سواء إلى صُوَر حسّاسة مستخلَصة منها أو إلى لغة تسيّرها، فقد أخذ التنازع بين الكلّيّات شكل خصام على واجهتين: هل الكلّيّات واقعية، بالمعنى الأفلاطونيّ أم هي مفهومة فقط؟ وإذا كانت مفهومة فقط، هل تـُشتقّ ممّا هو حسّاس، أم إنّ لها صيغةَ وجودٍ خاصّةً لا هي واقعية ولا هي ذهنية، ولكنها "موضوعية"؟ وحدها المدرسة الاسمية (nominalisme) من بين كلّ المدارس الفكرية الوسيطة، قبل القرن الثامن عشر، ربطت صلةً حميمةً بين الكلّياتِ والأسماء المسندة إلى تجارب مركَّبة، فلعلّ الاسمية هي سلـَف كلّ المدارس التي تربط المعنى بالعلامة مكان الفكرة أو المفهوم.

*** القرن السابع عشر والنزعة الاختبارية الحديثة**

ولـّد هجوم الرياضيات وإعادة تنظيم المنهج الفلسفيّ وفق المنوال الرياضيّ، قطيعة في القرن السابع عشر مع تصوّر متصل شديد الاتصال برؤية للعالم تسيطر عليها الفيزياء الأرسطية. فانفتح عصر جديد لفلسفة الأفكار. وليست عبارة **قطيعة** من قبيل المبالغة.

إنّ المفاهيم الجديدة للفيزياء الرياضية مع غاليليه وديكارت أقرب إلى الأفكار الرياضية الأفلاطونية من مفاهيم أرسطو الكيفية. فقد عاد إلى جانب الفكرة الحدس الذهنيّ. علينا إذن أن نشرح كيف أنّ أفكارنا لها معنى عبر الدلالات التي ترتبط

بالأفكار. إنها إذن الأفكار التي يُدركها الفكر مباشرة، وهي التي تنشئ دلالات كلماتنا.

هكذا، فإنّ النزعة الرياضية للفلسفة الديكارتية تقلب الصلة بين العلامة والمعنى، كما فهمتها المدرسة الاسمية، وحتى المدرسة المفهومية الوسيطة.

وعاد الموقف الاسميّ إلى الظهور مع النقد الاختباريّ للأفكار الديكارتية واللايبنتيزية؛ إذ يعني هيوم بـ"الفكرة" الانطباعات المحسوسة التي تكون الصور فيها تعابير مخفـَّفة. وفي الوقت نفسه، ثمّة فجوة يجب سدّها بينهما، من جهة (بين هذه الانطباعات وهذه الصور)، ومن جهة أخرى بين مفومَيْ الفكر المجرّد ومعانيه.

هكذا دُفعت النزعة الاختبارية إلى إدراك مسارات مختلفة وتكوّنات مختلفة مجعولة لاشتقاق "المعنى" من "المحسوس". بين هذه الإجراءات والتكوّنات يجب أن توفـّر علاماتُ لغتنا المرتكز الحاسم لذلك. ههنا نصل إلى وضعية المشكل عند كنديّاك (Condillac) (عاش بين سنتي 1741م و1780م) وأتباعه؛ إذ المعنى عنده مشتقّ من العلامة. والعلامات لها في الواقع نفوذ تعويضيّ مُذهل: فالعلامات مرصودة للتعبير عن الأشياء، ولكن قد يُراد ببعضها التعبيرُ عن البعض الآخر.

ويمكن أن يُفسَّر هذا التعويض في إطار مذهب التداعي (associationisme): إذا أُعطيَ شيئان معًا، فإنّه يمكن أن يُذكر أحدهما عندما يُعطى الآخر، ثمّ يُذكر عند غيابه، ليُعوِّضه في النهاية. ومن ثمّة تكون لنا علامات، وهي معوِّضات ممثِّلة للأشياء، ثمّ لعلامات أخرى. ومن هنا تنقلب نظرية المعنى: بدل أن يرتكز المعنى على الفكرة المعطاة أزليّا في الفهم قبل معنى الكلمات، فإنّ تكوّن المعنى يرتكز على تكوّن العلامات، وهي الشيء الوحيد الذي يقدر على أن يسبق معنى كلماتنا.

هكذا، حُلَّ مُشكلُ العلامة والمعنى على حساب إشكالية أخرى هي إشكالية الجوهر والفكرة، عبر النحو التنظيريّ في بدايات القرون الوسطى وخلالها وفي أواخرها ثمّ عبر اختبارية العصور الحديثة، وصولا إلى نظرية العلامات عند كندلاك.

في العلاقة بين العلامة والمعنى، يقع التركيز على العلامة أو على المعنى، بحسب ما إذا كانت العلامة هي مرتكز المعنى الوحيد أو بالمقابل، بحسب ما إذا كانت ملَـكة فهْم الذهن شيئا مّا بوصفه معنى يفسِّر كون العلامات تعمل بوصفها علامات، أي بوصفها قـُدرةً تصلح لكذا وموضوعةً لكذا.

*** الفكر المعاصر**

هذا الاضطراب مُلاحَظٌ بوضوح في الفكر المعاصر. إذ يُنكر كانط، مؤلِّف كتاب **نقد العقل المحض** اللغةَ ودون أيّ عودة إلى الحدس الذهنيّ ولا إلى نظرة الأفكار، يؤسّس كانط معنى قضايانا الاختبارية على أساس عمليات الحُكم، وهي عمليات ضبطتها هي بدورها بنى الفكر: الزمكان، مَقولات الكمّ والكيف والعلاقة (السبب) والجهات (الواقعيّ، الممكن، الضروريّ)، هذه المقولات لا تنبثق من نحو لغاتنا، بل يمكن أن تـُستنتـَج مباشرة من التجربة ومواضيع التجربة [أي المَقولات] بصفتها شروط إمكان تلك التجربة. هكذا توفـّر الفلسفة المتعالية (transcendantale) منوالا قويّا لا يُشتقّ فيه المعنى من العلامة. وقد ازدهرت في بدايات القرن العشرين نظرياتٌ للمعنى أدركت – في ردّ فعل ضدّ المذهب النفسويّ الذي ظهر أواخر القرن التاسع عشر – معنى القضايا المنطقية بوصفه مستقلا عن "التمثيلات" المتعدّدة للمعنى الواحد (في أوقات مختلفة عند الفرد الواحد أو عند أفراد مختلفين). ونجد عند فريجه (Frege) ومينون (Meinong) وهوسرل (Husserl) وراسل (Russel) في بداياته أنّ "المعنى" "موضوعيّ" و"مثاليّ"، ومنفصل عن المحتويات الذهنية، ومن ثمّة عن العلامات اللسانية. هكذا تقترب نظرية المعنى من الأفلاطونية مجدّدا، أو على الأقلّ تقترب من تصوّر الوجود الموضوعيّ لبعض مفكـّري العصر الوسيط، وهو تصوّر يفترض أننا نعترف للوجود بتنوّع الدلالات وأننا ندرك ضروبا أخرى للوجود عدا وجود الأشياء المحسوسة. ولكننا نجد، وحتى بالنسبة إلى المفكّرين الأكثر نزوعا إلى الحديث عن "المعنى في ذاته" بالنسبة إلى الملفوظات أو القضايا، صلةً مّا بالعلامات قد تمّ ترتيبُها. هكذا حاول هوسرل في كتابه **بحوث منطقية** إرجاع المعنى، الذي فكّ أيّ ارتباط له في السابق بالمحتويات الذهنية، إلى الأعمال القصدية

التي أصبح (المعنى) رابطَـها الموضوعيَّ. هذه الصلة القصدية، بدورها، تمّ استثمارُها في "عبارات لغوية" من قبيل: المعنى هو معنى هذه العبارات، من ذلك عنوان البحث المنطقيّ الأول: **العبارة والدلالة**. فهذا العنوان يقودنا إلى الصلة بين المعنى والعلامة؛ ذلك أنّ "العبارات" التي يشتغل عليها المنطقيّ هي علامات من لغتنا ودلالة القضايا هي أيضا معنى هذه العلامات. وبذلك تعود النزعة المنطقية (logicisme)، بعد ابتعاد عن أخذ العلامات بعين الاعتبار، إليها عبر مخرج تأمُّل الصلةِ بين موضوعات الفكر وأعماله.

ولكن مع ذلك، فإنّ نظرية المعنى تظلّ مهيمنةً على نظرية العلامة. وقوانين المعنى هي قوانين العلامة. إنّ هوية المعنى "الواحد" هي التي تسمح للعلامة بأن تدلّ. وبشكل أعمق، فحسب المنطق الصوريّ والمنطق المتعالي عند هوسرل، فإنّ ضروب منطق "المعنى" الثلاثة هي التي تتحكّم في استعمال العلامات: منطق أوّل، هو منطق العبارات المُحكَمة البناء، يبيّن قواعد التلاؤم المتبادل بين الدلالات التي تسمح بإنشاء نحو منطقيّ وأساس لكلّ الأنحاء الاختبارية؛ ومنطق ثان، هو منطق الانسجام، ويعطي القواعد التي تتحكّم في سير الخطاب؛ ومنطق ثالث، هو منطق ملء الفراغات أو التحقّق، ويتحكّم في كلّ التمشيات التي نُسند عبرها قيمَ الحقيقة لأقوالنا، ومن ثمَّ نُسند مرجعيةً لخِطابنا.

لكن التقليد الاختباريّ المحض، الذي يُعنى بضبط المعنى على حساب العلامة، لم يُنتزَعْ تماما، بل إنه يتمّ التعبير عنه بعنفُوان في الوضعية المنطقية بمختلف أشكالها وخصوصا في مذهب المواضعة (conventionnalisme) الذي يهمّنا هنا بشكل أكثر مباشرةً؛ فحسب هذه المدرسة، فإنّ قوانين الفكر هي مواضعات "يقع" فيها أفراد المجموعة المتكلّمة. ولا يوجد جوهرٌ يكمن خلْف المعنى. ولكنّ دلالات كلماتنا إنّما هي" عَنْوَنات" (étiquettes) (والعبارة لنلسن غودمانNelson Goodman)[1]، تُعيّنُ قيمتَها المواضعةُ والعُرفُ. ومن العبث تغييرُها أو تبديلُها أو توسيعُها. وبالنسبة إلى

[1] انظر كتابيه:

N. Goodman, **The Structure of Appearance**, Indianapolis-New York, 1966 ; **The Languages of Art**, New York, 1968.

مذهب المواضعة ليست مفاهيم العلم فحسب، بل مبادئه الأساسية أيضا من طبيعةٍ تمّ التواضعُ عليها، ومن ثمّة، فهي مرتبطة بمؤسّسة اللغة. هكذا اقترح ماكس بلاك (Max Black) حلاّ دلاليّا خالصًا لمشكل الاستقراء: إذا كان يحقّ لي المرور، في ملفوظ قوانين الطبيعة من "في معظم الأحيان" إلى "دائما"، فذلك لأنّ استعمال اللغة يتضمّن هذا الافتراض. ففي كلّ مرّة نسعى إلى إعطاء حلّ دلاليّ للمشاكل الإبستيمولوجية، ينقلب المعنى إلى جانب العلامة من جديد. فتصبح قوانين العلامة متحكّمة في قوانين المعنى.

*** المعنى في اللسانيات البنيوية:**

إنّ قصّة مُشكل المعنى والعلامة الفلسفيّ توفّر لنا خلفيةً للتحليل اللسانيّ الخالص لهذين المفهومين. وإذا كان ظهور اللسانيات قد أنشأ، في واقع الأمر، قطيعة مهمّة في تاريخ دراسة المشكل، فإنه لا يُبطل – مع ذلك – الرهانات الفلسفية. ويمكننا، في مقاربة أولى، أن نزعم أنّ اللسانيات البنيوية تضع مفهوم المعنى ضمن إمبراطورية العلامة من جديد.

*** الدالّ والمدلول**

إنّ إمكانية مبدأ وصل مفهوم المعنى بمفهوم العلامة متضمَّنة في تحليل العلامة في كتاب دي سوسير **دروس في اللسانيات العامّة**، وقد أصبح اليوم كلاسيكيا. العلامة هي ظاهرة ذات وجهين تُقابِلُ وتَصِلُ بين دالٍّ (صوتيّ، مكتوب، إشاريّ، إلخ.) ومدلولٍ متعلِّقٍ به. وليس المدلول شيئا، ليس كياناً خارجَ اللغة، إنه فقط الوجه الآخر للعلامة، أيْ هو كيان لسانيّ محض، إنه قسيم الدالّ. سوسير نفسه يُضفي تأويلا نفسيا واجتماعيا على هذا الترابط: الدالّ هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلولُ هو المفهومُ الموافقُ لها، أي هو مفهومٌ ينتمي إلى الرصيدِ الذهنيِّ للجماعةِ اللغويةِ؛ المدلولُ – من وجهة نظر المتكلِّم – مُودَعٌ في اللاوعي، ومن ثمّ؛ فإنه يتمّ استدعاؤه عند إنجاز عمل قوليٍّ مخصوصٍ. ويمكننا أن نُغادر هذا التوصيفَ النفسيَّ والاجتماعيَّ، والأهمُّ أن نحتفظَ بالترابطِ بين الدالِّ والمدلولِ مثل وجه الورقة وقفاها. لقد تمّ اقتطاعُهما معا بشكل متماثلٍ بواسطة مقصِّ المواضعةِ اللسانيةِ.

هكذا لا يمكن أن نقول إنّ الصلةَ بين الدالِّ والمدلولِ اعتباطيةٌ، على الأقلّ بمعنى أنّ العلامة إجمالا ذات علاقة اعتباطية بالشيء المسمّى. غير أنّ هذا الربط يمكن أن يكون اعتباطيا إذا أردنا أن نشير إلى أنّ السمة المفهومية للمدلول لا تبرّرُها سمةُ الدالِّ الصوتيةُ أو الخطـّيةُ أو الإشاريةُ، ولكننا نذكّر فقط بأنّ الدالّ والمدلول غير متجانسيْن؛ إذ ينتميان إلى نظامين مُختلفين، وليسا مترابطين تمام الترابط.

نشأ علم الدلالة البنيويّ من التوازي في التحليل بين كلٍّ من الدالِّ والمدلولِ. وبالنسبة إلى اللسانيات البنيوية، فإنّ قوانين المعنى مُحتواةٌ في قوانين العلامة. وتتسم وحدات المعنى، تماما مثل وحدات العلامة، بسمتي الاختلافية والتقابلية، فكما أنّ الصوتم ليس له وجودٌ مادّيٌّ ثابتٌ، ولا يمكن تعريفه إلا في تقابُله مع غيره من الصواتم، فإنّ المعنى ليس سوى اختلاف ضمن نسَق معجميّ، وما نُسمّيه معنى الكلمة يتكوّن من كلّ ما يدور "حول" هذه الكلمة. والعلامةُ المعجميةُ ليست معنى آخر سوى مكانِها في النسق الذي ينضوي تحته (وهنا نضرب مثل التقسيم اللسانيّ للألوان، في مختلف اللغات الطبيعية). من هنا، فإنّ المعنى هو شكلٌ وليس جوهرًا (ذهنيا أو اجتماعيا). والطريقة التي يُؤدّى بها المعنى نفسيّا أو في وضعية تخاطبية مّا، ليست أساسية، مثلما أنّ تحقيق الصوتم صوتيّا ليس أمرا أساسيّا.

وفيما يتعلّق بالعلاقات الزمنية، تدخل وحدات المعنى، مثل وحدات التمفصل الصوتميّ في ضربين من الصلات: صلات تزامُن في المقطع الحاضر نفسه، وصلات تعاقُب بين حالة نظام وحالة تالية لها. وهذا القانون ذو أهمّية بالغة من حيث تطبيقُه على إنجازات لغوية أكثر تعقيدا، أعني النصوصَ.

وإذا كان من الممكن أن نخلط بين زاويتي النظر النسقية والتاريخية، فإنّ التحليل البنيويّ للمعنى يجب أن يتميّز عن الدراسة التاريخية لأصوله وتطوّره، وإذا كان صحيحا أن نفهم عموما نظاما مّا قبل أن نفهم كيف يتغيّر جزءًا فجزءًا أو في كـُلـّيـّته، فإنّ للتحليل النظاميّ – مع ذلك – أولويةً على التحليل التاريخيّ.

وينتج عن هذا القانون أنّ النظام اللسانيّ نظامٌ مُغلقٌ، حيث إنّ كلّ الصلات ذات تعلُّق داخليّ. وهذا القانون ذو أهمّية قصوى بالنسبة إلى مفهوم المعنى. فأن نتكلّم عن معنى كلمةٍ أو جملةٍ أو نصٍّ، ما دمنا في حدود المدلول المتعلّق بالدالّ، فلا يقتضي ذلك إحالةَ اللغةِ على أيِّ شيءٍ خارجٍ عنها؛ فلا يوجد تعالٍ (transcendance) ضمن تصوُّرٍ للمعنى مشتقٍّ من قوانين المُحايَثة (immanence) التي تتحكّم في أنظمة العلامات. فلا نعني بالمعنى شيئا آخر سوى صِلات التوزيع بين علامات من الجنس نفسه وصلات التراتب بين علامات ذات رُتب مختلفة. ويمكننا حتى أن نقرّر تسمية علاقات التوزيع إلى المستوى نفسه **شكلا**، وأن نحتفظ بلفظ **المعنى** لصلات الإدماج بين وحدات ذات رُتب مختلفة. ولكن هذا التمييز بين الشكل والمعنى، لا يُغيِّر شيئا في الجوهر، إذا علمنا أنّ المعنى، بالنسبة إلى التحليل البنيويّ للمعنى، ليس شيئا يجذب اللغة إلى خارجها أو يعلّقها بأشياء غير لغوية. هذا التمييز هو نتاج دقيق لتعريف للعلامة، حيث صلة التعالي للشيء قد تمّ تبنّيها لصالح صلة الدالّ بالمدلول المحايِثة بشكل كلّيّ للعلامة نفسها. وفي الوقت نفسه، تجعل هذه الضرورةُ اللسانَ موضوعا متجانسا علميّا، بما أنّ كلّ عناصر المشكل تقع داخلَ حدودٍ وضعها المنهجُ اللسانيُّ نفسُه.

فالمعنى "هو الصلة الداخلية للنصّ"، كما يقول بول ريكور[1]. ولعلّ المطابقة بين المعنى والمدلول يمكن أن تخضع هي نفسها للمساءلة. ألا يمكن لنا أن نفترض في الواقع أنّ مفهوم المعنى لا يمكن اختزاله بحال من الأحوال في المدلول؛ أي في قسيم الدالّ، ولكنه سمةٌ مميّزةٌ للجملة بما هي وحدةٌ كلاميةٌ؟

وهذا الافتراض الذي أطلقة ريكور[2] يقتضي أنّ العلامة والمعنى ليسا مجرّد قسيميْن مترابطيْن، مثل الدالّ والمدلول، بل هما ينتميان إلى حقليْن نظرييْن متميّزيْن، يقومان على مبادئَ متميّزةٍ ويتطلّبان أوصافا مختلفة.

ويبقى سؤال المعنى مطروحا في سياق حوار جدليّ بين علم الدلالة (sémantique) وما يقتضيه منهجه من انغلاق داخل سور اللغة، وبين الدلائلية

[1] Paul Ricoeur, **sens et signe**, article in Encyclopaedia Universalis, 2004.

[2] Ibid.

(sémiotique) وما يتقتضيه منهجها من انفتاح على العالم. وبعيدا عن الإقصاء المتبادل، يرى ريكور أنّ هاتين الرؤيتين تتكاملان؛ إذ لا قيمة لتفسير لا يُعنى بالتحضير لتأويلٍ مّا، أي لطريقةٍ جديدةٍ في النظر إلى الأشياء في كنف النصّ. وبالمقابل، فلا قيمة لتأويلٍ لا يقوم بعودة صبورةٍ نحو الدلالية العميقة التي لا يستنبطها إلا تفسيرٌ بنيويٌّ جادٌّ[1].

*** مجالات المعنى**

لا غرابة في أنّ معظم مساءلاتنا عن المعنى تتمّ داخل مجال معيّن: المعنى الأدبيّ، المعنى اللغويّ، المعنى الاصطلاحيّ، المعنى التداوليّ، المعنى الفلسفيّ، ... ومن هذا المنطلق تتبيّن لنا مشقـّة مُحاصرة المعنى وحدَه، معزولا عن مجاله الذي يشتغل فيه.

بل لعلّنا نزعم أنّ شرح "معنى المعنى"، على دقّـته، أيسر من شرح "المعنى"، في نظرية "النظم" لعبد القاهر الجرجانيّ[2].

ولكن بالمقابل يبدو لنا من المهمّ مطالعة النصوص النظرية التي تتحدّث عن المعنى. فقد شهدت محطّاتٍ فكريةً متباينةً ومتطوّرةً وأحيانا متداخلةً. بحيث يمكن لنا الحديث انطلاقا من هذا التصوّر عن نظرية قديمة للمعنى ونظرية حديثة له. ولا غرابة في ذلك؛ فقد تطوّر تصوُّر المعنى بتطوُّر الفكر البشريّ في سائر مجالات التأمّل والتنظير العلميّ والفلسفيّ.

*** المعنى والمفهوم**

ولعلّ العودة إلى الموسوعات القديمة تعطينا فكرة عن الشبكة الاصطلاحية التي يندرج مفهوم المعنى في إطارها. وفي هذا السياق ينبّهنا بعض الباحثين إلى أنّ المعنى والمفهوم لهما حدّ متقارب. يعلّق عبد الـلـه صولة على حدّ المفهوم عند القدماء: « المفهوم هو "أصغر مجموعة من الخصائص الصالحة لتحديده (...) وهو ما يطلق عليه ابن سينا اسم المقوّمات الذاتية، من ذلك على سبيل المثال أنّ مفهوم الكاتب لا يتضمّن سوى ذات

---

[1] Ibid.

[2] انظر ما يقوله محمد العمري: "[...] فما يُسميه القدماء لفظاً هو: صورة المعنى، ومعنى المعنى، وليس ما فهمه المتأخرون أي الأصوات". **البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها**، المقدّمة.

قادرة على الكتابة" »[1]، قائلا: «وقد تكون هذه الطريقة في تحديد المفهوم عندهم هي التي حدت بهم إلى المطابقة بينه وبين المعنى، إذ كلّ منهما يمثل، كما يقول التهانويّ:"الصورة الحاصلة في العقل أو عنده [لكنهما] مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سُمّيت معنى، ومن حيث إنّها تحصل في العقل سُمّيت بالمفهوم"»[2]. فالمفهوم والمعنى كلاهما صورة عقلية، ولكن تغيّر الدلالة بين هذا وذاك إنّما يقوم على جهة التعلّق، فالمعنى مرتبط باللفظ والمفهوم حاصل في العقل. ولا يعني ذلك أنّ المفهوم معزول عن اللفظ ولا أنّ المعنى بعيد عن العقل بأيّ حال من الأحوال.

*** المعنى والتأويل**

لا يوجد معنى مُعلَّـق خارج مجال مّا، مثلما أشرنا في الفقرة السابقة (دون أن نقع، بالضرورة، في تطابُق مع نظرية "فلسفة الإطار" لكارل بوبر) وكذلك لا يوجد معنى خارج تأويل له يتحقق في سياق من السياقات العلمية أو الشخصية: أي سواء وفق منوال تأويليّ نسقيّ أو عبر رأي فرديّ ذاتيّ...

والتأويل عملية فكرية تستهدف بلوغ المعنى، وبذلك يكون من اليسير علينا استنتاج حاجة المؤوِّل إلى تمثُّلٍ للمعنى، أي لِمَا يُريد بلوغه عبر تلك العملية المسمّاة تأويلا.

ويرى بول ريكور أنّ ثمة مفهومين للمعنى يمكن تطبيقهما على النصّ:

1- المفهوم الأول منبثق عن توسيع التحليل الدلائليّ (السيميولوجيّ) للمستويين الصوتميّ والمعجميّ نحو آثار الخطاب ولا يعني شيئا آخر سوى لعبة تبعية داخلية، أي لعبة بِنْيَات. هذا المفهوم للمعنى يضبط السلوك التفسيريّ من ناحية النصوص.

---

[1] عبد اللـه صولة، **الحجاج في القرآن** من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 2001، ص 301، نقلا عن عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1981، ص-ص46-49..

[2] عبد اللـه صولة، **الحجاج في القرآن**، مرجع مذكور، ص301، نقلا عن التهانوي، **كشّاف اصطلاحات الفنون**، كلكته، 1862، استانبول 1404هـ/1984م، المجلد2، ص1154.

2- المفهوم الثاني للمعنى مشتقّ من التحليل الدلاليّ للجملة بما هي أصغر وحدة خطابية، تبعد المعنى من جهة المرجع، أي هي تضعه خارج اللغة؛ هذا المفهوم الثاني للمعنى يضبط السلوك التأويليّ من ناحية النصوص. فتأويل نصّ مّا في الواقع ليس البحث عن مقصد خفيّ وراءه، بل هو متابعة حركة المعنى نحو المرجع، أي نحو الخروج من العالم، أو بالأحرى نحو الخروج من أن نكون – في – العالم خروجا مفتوحا أمام النصّ. أن تؤوِّلَ يعني أن تنشر الوسائط الجديدة التي يضعها الخطاب بين الإنسان والعالم[1].

وتتصل بكلمة "المعنى" صفات ونعوت كثيرة، منها الخفيّ والضمنيّ والظاهر والباطن والحرفيّ والنفسيّ... مما يعقّد مسألة تعريفه أكثر فأكثر.

ولكن لماذا نعرّف المعنى؟

ألا يحقّ لنا أن نتعامل معه تعامُلا حَدْسيا مادامت العلوم اللسانية – على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في نطاقها – لم تقل الكلمة الفصل في هذا الموضوع؟

لعلّه من أطرف ما يقع عليه المرء بصدد معالجة قضية فحص العلاقة الشائكة الشائقة بين اللفظ والمعنى، ما وجّهه بعض الباحثين من نقد ذكر لعبارة جارية على الألسن مفادها أن اللغة عاجزة عن التعبير وأنّ اللغة عبارة عن "صياغة لفظية تسم بعض المعنى المقصود"[2]. وسرعان ما يوقفنا الشريف على موضع المفارقة في هذا الحكم الجائر قائلا: "ألا يدلّ هذا التساؤل أنه يفترض مسبقا أننا نعتقد أن اللغة متمثلة في اللفظ لا في المعنى؟ ألا يدلّ اتهامنا للغة أنّها عاجزة عن تأدية المعنى كاملا أننا نعتقد أن المعنى شيء خارج عن اللغة وعلى اللغة أن تُوصلنا إليه؟"[3]. بل يقلب الشريف المعادلة فيتساءل "لو افترضنا مسبقا عكس ما مضى وهو أن اللغة هي في أساسها المعنى، أفلا يتحوّل السؤال تساؤلا في قدرة اللفظ على التعبير عن اللغة؟"[4]

---

[1] Paul Ricoeur, **Sens et signe**, article in Encyclopaedia Universalis, 2004.

[2] محمد صلاح الدين الشريف، 2002، **الشرط والإنشاء النحوي للكون**، تونس، ج1، ص45.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إن مثل هذه التنبيهات تسعفنا برؤية غير تقليدية لمقاربة المعنى واللفظ؛ وهي طريقة في النظر تحفّزنا على طلب المعنى في صُلب اللغة وبين أعطاف النظْم، لا في النفْس أو في الذهْن، فحسب.

فلا يُعقل أن تَعْرى اللغةُ من المعنى وتُشحن المعاني فقط خارجها؛ وإن كان هذا الرأي مجرّد افتراض يقبل الدحض، خصوصا وأنّ المعنى عسيرُ الحدِّ.




الفصل الثاني

"الوجوه" : بين أحادية المعنى وتعدده

جورج كلايبار نموذجاً




تمهيد

ليس هذا الفصل ترجمة بمنتهى معنى الكلمة ولكنها صيغة عربية مقاربة للأصل الفرنسي[1]، دون أن نزعم المطابقة، بل نحن نعرض كلام المؤلف ونُدخل عناصر تلائم اللسان العربيّ، ممّا نظنّ أنه مفيد لإضاءة بعض الجوانب في تطبيق نظرية الوجوه الدلالية.

مقدمة

يتطرّق جورج كلايبار(Georges Kleiber) إلى مسألة تفسير ظاهرة المشترك (polysémie) منطلقا من عرض بعض الأمثلة:

1/إنه كتاب ضخم ذو تصاوير كثيرة ملوّنة.

2/إنه كتاب كثيف عسير الفهم.

3/أعاد زيد طلاء النافذة.

4/خرج عمرو من النافذة.

ويبرز كلايبار أنّ معنى كتاب في 1 و 2 ليس واحدا وكذلك معنى النافذة في 3و4 ليس المعنى ذاته. فكيف نتفطن إلى هذا التنوّع؟

نعلم أنّه توجد ثلاث طرائق لمعالجة هذا الاختلاف: تتمثّل الطريقة الأولى في اعتبار أنّ كلمة(كتاب) وكلمة(نافذة) تحمل كل واحدة منهما معنيين اثنين.

---

[1] Georges Kleiber: Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires de Septentrion, 1999, p-p.87-101.

جورج كلايبار: مسائل في علم الدلالة: الاشتراك الدلاليّ موضع تساؤل، مطابع سبتنتريون الجامعية، 1999، ص-ص87-101.

فالكتاب شيء مادّيّ وهو كذلك نصّ مجرّد. والنافذة شيء مادّيّ وفتحةٌ. أمّا الطريقة الثانية فتتناول الاختلاف المذكور من زاوية الإحالة غير المباشرة وتحلّ المشكلة معتبرة أنّ الأمر يتعلّق بتغيّر المرجع عبر الوظائف التداولية

(G. Nunberg,1978,M.Bierwisch,1983 et Fauconnier,1984)أو بتغيّر هيئات أخرى (Kayser,1987).

وأمّا الطريقة الثالثة فتحتفظ بمعنى(كتاب) و(نافذة) وبمرجعيهما وتفسّر اختلاف التأويل الملاحَظ إمّا عبر إجراء حذف (ellipse)
(G.Gross,1990 & D.Le Pesant,1996) مما يؤدّي إلى إحداث التكافؤ الدلاليّ بين الجملة المحذوفة والجملة غير المحذوفة[المذكورة] (C.Molinier,1988) إمّا باعتماد مبدأ تداوليّ عامّ للتوليد الإسناديّ أو باعتماد مبدأ المجاز المرسل المُدمَج (métonymie intégrée) الذي وُضّح في (G.Kleiber (1990,1991 (1994,) وفي الفصل الخامس من كتاب كلايبار(G.Kleiber,1999) وفي (G.Kleiber et M.Riegel(1989et1991)).

وهو مبدأ يُقنّن التغيّرات الملاحظة اعتمادا على البروز في علاقة الجزء بالكلّ. والملاحظ أنّ الأصوليين والمفسّرين يعتبرون المجاز المرسل ومجاز الحذف بمعنى، بما يعني أنّ اختلاف صيغتيْ الطريقة الثالثة - كما عرَضها كلايبار- هو اختلاف غير تمييزيّ. ولعلّ طبيعة المصطلح في كلّ صيغة تبيّن خصوصية الاقتراض التركيبيّ أو الاقتراض البلاغيّ لمحاصرة الظاهرة الدلالية. وههنا يقدّم كلايبار مقترحه ليبيّن درجة الإضافة عبر التصرّف في المصطلح البلاغيّ المألوف (المجاز المرسل)،إذ أضاف له نعت "المُدمَج" (أُنظر أسفله شرح مفهومه).

يقترح بوستيفسكي(J.Pustejovsky,1995) مفهوم الأنموذج التصوّري المعجميّ (paradigme conceptuel lexical) المختصَر في (LCP) ليشير إلى أنّ الوحدة المعجمية تجمع معاني مختلفة بحيث أنّها تحيل في كلّ مرّة على أحد المعاني المجمّعة ومجموعة هذه المعاني أيضا. لذلك نلحق بالنافذة مثلا نمطا معقّدا يُدعى

منقّطا: "شيء فيزيائيّ" و "فتحة" بما يسمح بقبول التأويلات الثلاثة الممكنة للفظة نافذة، فهي إمّا شيء مادّيّ فحسب كما في الجملة 3 أو هي "فتحة" كما في الجملة4 أو هي تأليف بينهما كما في الجملة5:

5/أ- أحبّ النوافذ.

ب- خرج زيد من النافذة التي طلاها عمرو.

ذلك أنّه من غير الوارد خصوصا في الجملة 5/أ- الفصل بين "الشيء المادّيّ" و"الفتحة" والملاحظ أنّ الجملة5/ب- يمكن اعتبارها ضربا من **الاستخدام** البلاغيّ حيث إنّ الضمير المتصل في (**طلاها**) لا يعود إلى النافذة بمعناها الأوّل وهو الفتحة التي خرج منها زيد، بل بمعناها الثاني وهو "الشيء المادّيّ" الذي يتمّ طلاؤه. والاستخدام يعبّر عنه كلايبار بالإحالة المتخالفة(anaphore divergente). ويلحّ بوستيفسكي على أنّ الأمر لا يتعلّق بمعانٍ مختلفة حقيقة، بل بمظاهر مختلفة.

ويشير كلايبار إلى أنّ كروز(D.A.Cruse)(1996) قد اقترح تحليلا شبيها بتحليل بوستيفسكي ولكنّه طعّمه بمصطلح جديد هو **الوجوه** (les facettes) والفرق بين التحليلين أنّ كروز حاول بهذا المقترح أن يتجاوز مشكل المشترك من جهة وأن يوفّر الوسائل الضرورية لتحديد هذا المفهوم الدلاليّ الجديد للوجوه.

وقد بيّن كلايبار أنّ مصطلح الوجوه يتنوّع مدلوله بتغيّر مستعمليه، فتصوّر كروز له لا يطابق تصوّر غيره له

(S.De Vogüé et D.Paillard(1997) et J.J.Franckel, D.Paillard et Saunier(1997)) . والافتراض الأساسيّ الذي يقوم عليه تحليل كروز يتمثّل في كون الوحدات المعجمية يمكنها -رغم كونها ذات محتوى دلاليّ موحّد أو جامع أي رغم أنّها ليست قائمة على الاشتراك- أن تقدّم مكوّنات -هي الوجوه- بوسعها أن تظهر وحدها في الاستعمال ومن ثمّة فهي تُحدث تنويعا في معنى اللفظة غير قائم على الاشتراك و ليس مجرّد تغيّر سياقيّ لها [أي اللفظة].

تمثّل الوجوه "درجةً من الاستقلالية عاليةً" مثل معاني لفظةٍ قائمةٍ على الاشتراك. وتتجسّد استقلاليةُ الوجوهِ النسبيّةُ عبر أربع خصائص. أولاها أنّ كلّ وجه "ينبغي أن يستقبل تمثّلا طرازيا مستقلاّ" (D.A.Cruse, 1996:94) ومن ثمّة فإنّ وجهي الكتاب يحتملان طرازين مختلفين:"المجلّدات" الطرازية والنصوص الطرازية.

ثانية الخصائص تتمثّل في كون كلّ وجه "يمكن أن تكون له علاقاته الدلالية الخاصّة"(Cruse, 1996:94) فتكون القصيدة نوعا من النصوص لا من المجلّدات ويكون السِّفْر نوعا من المُجلَّدات لا من النصوص. أمّا الخاصية الثالثة فتتمثّل في التوكيد (نفسه، ذاته، عينه) عندما يتبع الشيء المؤكّد، يمكن أن ينطبق على أيّ وجه من الوجوه، كما يبيّن ذلك التقابل بين المثالين 7/أ- و 7/ب-:

7/ أ- لا أهتمّ بالطباعة و التسفير، بل <u>الكتاب نفسه</u> هو الذي يعنيني.

7/ب- لا يهمّني مضمون الكتاب، بل يعنيني <u>الكتاب نفسه</u>.

فالجملة 7/أ- يحيل فيها المركّب التوكيدي على المضمون أمّا الجملة7/ب- فيُحيل فيها المركّب التوكيديّ على الشكل والمادّة الخارجية.

أمّا الخاصية الأخيرة فتتمثل في أنّ كل وجه بوسعه أن يتصرّف بشكل مستقلّ"(D.A.Cruse, 1996:94) بحيث يمكن أن يتولّد الغموض في بعض الحالات، مثال ذلك التأويل المزدوج للمركّب الاسميّ النعتيّ <u>كتاب جديد</u>:

8/كتاب جديد=(i)[مجلّد] جديد

(ii)[نصّ] جديد

هذه الخاصيات الأربع تضع الوجوه إلى جانب المشترك اللفظي. و ما يميّز الوجوه عن المشترك هي "وحدة المفهوم العامّ في الوجوه"(D.A.Cruse, 1996:94).

و يمكن استخراج خمس سمات لهذه الوحدة: فالمفهوم العامّ يمثّل <u>أوّلا</u> صورةً (gestalt) واحدةً، لكن وعي المتكلّم العاديّ غير متطابق، فهو يعلم أنّ كلمة

(plateau) في الفرنسية تدلّ على طبق الأكل وعلى مكان التصوير وعلى الهضبة...ولكنّه لا يُحيط علما بالمفهوم العامّ للكلمة. ثانيا يحتلّ المفهوم العامّ موقع المستوى القاعديّ في نطاق علم الدلالة الطرازيّ(E.Rosch, 1976) ولا تحتلّه الوجوه معزولةً.[1]. أمّا السمة الثالثة فتتصل بالبعد الأفقيّ، إذ ينبغي أن يكون الطراز أي النمط الجيّد لمَقُولة الكتاب ممثّلا وجهيْه[المجلّد] و[النصّ] كليهما و لا يقتصر على أحدهما. فلا يُقبل أن يكون لكلّ معنى من معاني اللفظة المنتمية إلى المشترك طراز خاصّ به. ففي حين أنّنا نفهم أنّ الكتاب الطرازَ شيء محسوسٌ و نصٌّ في آن واحد، فإنّنا نجد عددا من طُرُز(plateau) مساويا لمعاني (plateau).

والسمة الرابعة التي ذكرها كروز(D.A.Cruse, 1996:95) أنّه توجد محمولات (prédicats) يمكن أن تنطبق على المفهوم العامّ لا على الوجوه:

9/ اشتريْتُ كتابا أمسِ.(فأنا لم أشترِ النصّ وحده أو المجلّد وحده)

أمّا السمة الخامسة فتتعلّق بغياب التنافس بين الوجوه. ففي حين أنّ التنافس يشتدّ بين الكلمات القائمة على المشترك، فإنّ مختلف الوجوه الدلالية - مثلها في ذلك مثل الوحدات المعجمية القائمة على الاشتراك اللفظي- لا تتعارض بل يمكن أن تترابط فيما بينها، دون أن تقع مفارقة:

10/ مُمِلٌّ هذا الكتاب، بيدأنّه مُحَلّى بتصاويرَ و هو جيّد التسفير.

أو أن يقعَ **استخدامٌ** بالمعنى البلاغيّ: "وهو أنَ يَرِدَ ضميرٌ عائدٌ على كلمةٍ من المشترك ذُكرت قبل الضمير بمعنى ويُحيل الضمير على معنى لها آخر، ومثال ذلك قول معاوية بن مالك [من الوافر]:

إذا نزل السماءُ بأرض قومٍ*** رعيْناه و إنْ كانوا غِضابا

فلفظة السماء تعني الغيثَ وتعني النبات أيضا بدلالة عوْد الضمير عليها. فأراد بالسماء المعنى الأوّلَ وهو المطر، وبالضمير في قوله (رعَيْناه) أراد النبات الذي تسبّب

[1] [يُشير كلايبار إلى أنّه لم يفهم هذه السمةَ، ولا نحن!(المترجم)]

المطر في إنباته، وقد قصد الشاعر المعنيين في كلامه إذ لو قصره على واحد فقط لفسد الكلام وهجن"[1]]

ففي مثال كلايبار 10/ استُعمل الكتاب لفظا مذكورا بمعنى المحتوى و المضمون و استُعمل ضميرا متّصلا في (بيد أنّه) ومنفصلا في (وهو) بمعنى الشكل والهيئة الخارجية. وههنا نلاحظ أنّ العلاقة بين معنيي الكتاب أو "وجهيْه" بعبارة كلايبار نقلا عن كروز هي علاقة الجزء بالكلّ وهي تخالف علاقة المجاز المرسل المعهودة، إذ ليست العلاقة ثنائية بين حقيقة معدول عنها و مجاز معدول إليه، بل هي علاقة ثلاثية بين معنى طرازيّ جامع: الكتاب: شكلا ومحتوى

ومعنييْن جزئييْن: الكتاب محتوى: مُمِلٌّ

الكتاب شكلا: مُحلّى بتصاوير

+ جيّد التسفير

ولعلّ طبيعة الصفة تجانس وجه المعنى: فلمّا كان الملل حدثا نفسيا، فقد اتّجه النعتُ إلى الناحية المضمونية. و بما أنّ التحلية والتصاوير و جودة التسفير ممّا تُلتمَس بالحواسّ و تُدرَك بها، فقد اتّجهت إلى الناحية الشكلية المادّيّة.

ومن ثمّة أبقى المثال على وجهي المعنى متوازيين متعايشيْن لا نحتاج إلى طيّ أحدهما لِنَصِل إلى الآخر كما هو الحال في الكناية أو المجاز المرسل عادةً، ولعلّ هذا ما جعل كلايبار يتحدّث عن مجاز مُرسَل مُدمَج

(métonymie intégrée)(G.Kleiber, 1990, 1991, 1994,1999) تمييزا له عن المجاز المُرسل ذلك الوجه البلاغيّ المعهود.

[1] عبد الواحد حسن الشيخ، 1999، ص.169.

فالعلاقة بين المجاز المرسل والحقيقة هي علاقة انتقال دلاليّ من نسق إلى نسق آخر، أمّا في المجاز المرسل المُدمَج فيوجد محافظة على نسق واحد تتمّ فيه "قسمة" الدلالة بشكل متوازٍ:

11/ قرأتُ الكتابَ.

12/ قرأت الكتاب الذي كانت طباعته فاخرةً.

فإذا اعتبرنا أنّ المثال11 يحتوي مجازا مرسلا، أمكن لنا اعتبار أنّ المتكلّم يقصد أنّه قرأ جزءا من الكتاب وذكَر الكتاب مجازا، لكن يحقّ للمعترِض أن يقول ما الدليل على جواز الانتقال من الحقيقة إلى المجاز وما القرينة على ذلك، و لِمَ لا يكون مقصد القائل الحقيقة؟

هنا نعتبر أنّ الحقيقة أرجح ولكنّ احتمال إرادة المجاز ليس مُلغى إلغاء تامّا، فانعدام قرينة المجاز لا ينفي إمكانية المجاز ولكنّه يجعله بعيدا.

فإذا سلّمنا جدلا أنّ القول 11 يقوم على المجاز المرسل الذي علاقته إطلاق اسم الكلّ على الجزء[1]، فيكون المعنى أنّ المتكلّم قرأ بعض أجزاء الكتاب ويكون تحليل القول 12 في مقارنة مع القول 11 كما يلي:

ق11

المذكور	المقصود
الكتاب	جزء من الكتاب
الكتاب	محتوى جزء من الكتاب

[1] الزركشي:1988، ج2، ص279.

ق12

المقصود	المذكور
كلّ الكتاب	الكتاب
شكل الكتاب	الكتاب

فالمثال12 لا يتأسّس على مجاز مرسل من نوع إطلاق الكلّ و قصد الجزء، لأنّ التخصيص واقع لا في محتوى المقروء بل في شكله ويبدو أنّه من العسير اعتبار المثال12 ضربا من "التجوّز عن المجاز بالمجاز"[1] وهو أن تجعل المجازَ المأخوذَ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فتتجوّز بالمجاز الأوّل عن الثاني لعلاقة بينهما[2] ويضرب الزركشي مثالا هو قوله تعالى: ﴿وَ لَكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾(البقرة:235)، فإنّه مجاز عن مجاز فإنّ الوطء تُجُوِّزَ عنه بالسّرّ، لأنّه لا يقع غالبا إلاّ في السّرّ وتُجُوِّزَ بالسّرّ عن العَقْد، لأنّه مُسَبَّب عنه، فالصحيح للمجاز الأوّل الملازمة و الثاني السببية والمعنى: "لا تُواعدوهنّ عقْدَ نِكاحٍ"[3]. وقد "رجّح الطبري أنّ لفظة السرّ في الآية يُراد بها الزنا، وما قاله ابن عبّاس أظهرُ وذلك بأنْ يصرّح لها برغبته الزواج بها"[4]. والملاحظ أنّ تفسير(سرّا) في آية البقرة بالوطء كما عند الطبريّ أو بالتصريح بالرغبة في الزواج كما عند ابن عبّاس أو بعقد النكاح كما عند الزركشي، كلّ هذه الوجوه لا تستند إلى معنى معجميّ لكلمة (سرّ) كما أنّها تُهمِل البنية التركيبية للجملة، فقد تُحمل لفظة (سرّا) على الحاليّة أو على المفعول له، فضلا عن إهمال ذيل الآية: ﴿إِلاَّ أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفًا﴾ فهذا الاستثناء، يستدرك على النهي ويُقيّده. وقد ذهب مُجاهد إلى أنّ "السرّ هو قول الرجل للمرأة:"لا تفوّتيني بنفسك فإنّي ناكحُكِ" و هذا لا يَحِلُّ"[5].

---

[1] الزركشي:1988، ج2، ص311.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الزركشي:1988، ج2، ص311-312.

[4] الطبري: مختصَر تفسير الطبري، مج1، ص75، الهامش.

[5] المرجع نفسه، مج1، ص75.

ومثلما أنّ دلالة (سرّا) عند المفسرين لم تطابق دلالتها اللغوية، فإنّه لا يجوز لنا أن ندّعيَ لها دلالة اصطلاحية، ولكن يبقى الأمر اتّساعا يقبل تأويلات عديدة تتراجح فيما بينها وفق مدى استجابة كلّ واحد منها للمقصد الأسنى وهو التعفّف المحضوض عليه شرعا وعُرفا، ووفق مدى مراعاة التأويل للمعطيَيْن التركيبيّ والدلاليّ للآية.

ولا تقتصر ظاهرة المشترك على ما سبق ذكره، بل تتّسع لتشمل الكيانات و المنشآت ولا تقف عند حدود الحقل الدلاليّ للأشكال المكتوبة (الأسماء و الضمائر...) فكلمات مثل بنك ومدرسة ومستشفى... يتمّ تنشيط بعض الوجوه فيها مثل[البناية] و [المؤسسة] و [الموظّفون][1]:

13/احترق البنك الموجود في الشارع الرئيسيّ ليلة البارحة. [البناية]

14/ كان البنك بي حفِيًّا. [الموظّفون]

15/ تأسّس البنك سنة1920. [المؤسّسة]

ويرى بوستيفسكي(J.Pustejovsky,1995:92)، مُحِقًّا، أنّ هذه الظواهر توجد في عدد من المقابلات المعهودة:

أ/ المحتوِي/ المحتوَى

ب/ السبب/ المسبّب

ج/ المحلّ/ الحالّ

د/الشيء/ما يؤول إليه

هـ/اللازم/ الملزوم

و/ الكلّ/الجزء

[1] يذكر كروز حالة الأمّ التي تنفتح على قراءة باعتماد الوجه[الوالدة] و قراءة أخرى باعتماد الوجه[المربّية]:
(i)هند ربّتني، لكن ليلى هي أمّي الحقيقية [الوالدة].
(ii) ليلى ولدتني، لكن هندا هي أمّي الحقيقية[المربّية].

وهذه من علاقات المجاز المرسل المعهودة في البلاغة الكلاسيكية، كما لا يخفى.

إنّ مقترح نظرية الوجوه يتجاوز إطار تحليل الأمثلة المتّخذة في نقطة الانطلاق، إلى المصادرة على صيغة جديدة لدراسة تعدّد المعنى وعلى وجوه مفهوم عامّ حيث تلوح طرافتها في استقلالية الوجوه والمعنى الواحد وفي السمة الموحّدة للكلّ المفهوميّ في الوقت ذاته. فإذا تحقّقنا أنّها مؤسّسة، فإنّ مشهد علم الدلالة المعجميّ سيتغيّر بشكل واضح كما ستتغيّر طريقة معالجة بعض التنويعات التأويلية أيضا. وخصوصا أنّ الجزء الدلالي سيتدخّل في بعض المجالات كالانزلاق أو الانتقال المرجعيّ إذ أصبح جاريا منذ ننبرغ (G.Nunberg,1978) أمرُ إرجاع النفوذ "التأويليّ" إلى مبادئ تداولية عامّة لا إلى بنى دلالية. فضلا عن تدخّل البعد العِرفانيّ بما أنّ الوجوه مُقدَّمة "بشكل دائم في المعجم الذهنيّ"(كروز، 1996، ص95)[1]. فالوجوه تشكّل أجزاء مستقلّة نسبيا عن المفهوم الذي تعقده المُفردة المعجمية، باعتبار أنّ الدلالات_وهي أحد المبادئ الأساسية في علم الدلالة العِرْفانيّ_ كيانات ذهنية. فمن المفيد أن نتبيّن عن كثب كيف تقدّم هذه "الفصيلة" الجديدة من الكيانات الدلالية ذاتَها.

*** بعض الصعوبات**

بيّن كلايبار أنّ معايير تحديد الوجوه بالنسبة إلى الوحدات المعجمية ليست صالحةً في كلّ الأحوال، إذ إنّ إضافة توكيد للوحدة المعجمية، قد يُوقع في اللغو:

16/ لا أهتمّ بالطباعة أو التسفير، بل الرواية نفسها هي التي تهمّني.

17 /؟ لا أهتمّ بالمحتوى/بالقصّة، بل الرواية نفسها هي التي تهمّني.

---

[1] يشير كروز في مقدّمة مقاله(D.A.Cruse,1996:93) إلى انتمائه إلى تيّار اللسانيين العرفانيين مثل لايكوف(Lakoff) ولانغاكير(R.W.Langacker) وفيلمور(C.Fillmore). إنّ ما يجمع اللسانيين العِرفانيين رغم اختلافات الرأي الهامّة هو اعتبار الوقائع من الحقل اللسانيّ بوصفها انعكاسات لوقائع عِرفانية وبوصف بنى المعرفة العامّة و مساراتها تُعلَّل تعليلا طبيعيا.

فالسمة الرابعة للاستقلال لا توجد مع رواية بما أنّ كلاّ من الوجهيْن[المجلّد] و [النصّ] لا يشتغل بسهولة. فمن جهة لا تنطبق النعوت التي تتبع الوجه[مجلّد] للكتاب، على رواية:

18/أ- كتاب أحمر/ممزّق/متّسخ[مجلّد]

ب-؟رواية حمراء/ممزّقة /متّسخة[مجلّد]

ومن جهة أخرى، وهذا أمر حاسم، لا يوجد غموض بالنسبة إلى تأويل8/:

8/ كتاب جديد= (i) [مجلّد] جديد

(ii) [نصّ] جديد

ولكن لا نتوفّر على قراءة مزدوجة في المثال 19/:

19/ رواية جديدة= (i) ؟[مجلّد] جديد

(ii)[نصّ] جديد

ولا تبدو السمتان الأوليان "للاستقلالية" مفيدتين هما الأخريان و لكن لأسباب مختلفة. يمكن الاحتفاظ بالسمة الأولى بالنسبة إلى رواية مُسبقا، من جهة كوننا يمكن أن نقدّر في الوقت ذاته صورةً طرازيةً لشكل الرواية (كتاب-شيء ذو غلاف مُعنوَن وعليه اسم المؤلّف والناشر وإشارة تحت العنوان تبيّن أنّها رواية) و طرازا لوجه[النصّ] (بمعنى ما تمثّله الرواية الطرازية لنا). ونلاحظ مع ذلك أنّ طراز الوجه [مجلّد] ليس واضحا بقدر وضوح وجه [النصّ] وأنّه ليس بمجرّد كتابة كلمة رواية تحت العنوان، ينفصل طراز [المجلّد] عن سائر طُرُز الكتب [المجلّدات]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتاب ، فليس بديهيا وجود طرازيْن يوافقان كلّ وجه من وجوه الكتاب ، كما يظنّ ذلك كروز. والوضعية هي نقيض وضعية الرواية . إنّ طراز الوجه[نصّ] غير مُقنع تمام الإقناع بالنسبة إلى كتاب في حين أنّ طراز الوجه[مجلّد] واضحٌ. ممّا يعني أنّنا لا يمكن أن نمحّض الثقة في المعيار الأوّل للتعرّف على الوجوه. وقد يدلّ ذلك أيضا على

أنّه من الأفضل - من زاوية نظر عِرفانية- الحديثُ عن طراز واحد للكتاب كما للرواية و من ثمّة الذهاب إلى عكس التفريق الطرازيّ للمفهوم المتّصل بهاتين المفردتيْن.

أمّا السمة الثانية، وهي التي تقدّم الصلات الدلالية الخاصّة التي يمكن لكلّ وجه دلاليّ أن يعقدها، فليست دقيقة لسبب آخر بعيد عن المفردة المعجميّة رواية أو كتاب . ولا تتعلّق هذه الخاصية مباشرة بكتاب أو برواية، بل هي تتعلّق بالوحدات المعجمية نصّ و مجلّد أو جزء. فإذا كانت القصيدة مثلا، مُتضَمَّنة(hyponyme) في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه[نصّ] وليست متضمَّنة في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه [مجلّد]، فإنّ ذلك لا يدلّ في شيء على وجود الوجوه الدلالية واستقلالها بالنسبة إلى المفهوم المتصل بكتاب أو برواية، ولكنّ القصيدة تسجّل ببساطة إفادة علاقة التضمُّن(inclusion)(متضمِّنhyperonyme ومتضمَّنhyponyme) أو عدم إفادتهما:

20/أ- القصيدةُ نصٌّ.

ب-؟ القصيدة جزء/مجلّدٌ.

والنتيجة أنّ رواية لا تمثّل مفهوما عامّا يتركّب من وجهين مستقلّيْن نسبيّا هما[المجلّد] و [النصّ]. والحاصل أنّ بعض الأمثلة تُبيّن قصور مفهوم الوجوه الدلالية عن تبيّن ضروب "الانزلاق المرجعيّ" كما في المثاليْن:

21/أ- إنّها رواية تقع في 300صفحة[مجلّد]

ب- إنها رواية ضخمة ذات تصاوير كثيرة ملوّنة[المجلّد]

ج- لقد سفّرْتُ روايتيْن لحنّا مينه أمسِ[المجلّد]

22/أ-إنها رواية كثيفةٌ عسيرةٌ على الفهم[النصّ]

ب-كتب زيدٌ روايةً[النصّ]

ج- تحكي هذه الرواية قصّة الطوارق[النصّ]

ويمكن أن نركن إلى مهرب يتمثّل في الإقرار بتوليد الخطاب للوجوه. فقد ميّز كروز(95:1996) بين الوجوه "المضبوطة أي تلك الممثّلة" بشكل مستمرّ في المعجم الذهنيّ والوجوه التي تفتقر إلى أيّ تمثيل دائم و لكنها نتاج مسار توليديّ يفرزه سياق مخصوص، وقد جاء هذا التمييز لتجاوز الصعوبة التي تشكّلها الوحدات المعجمية التي لا تستجيب لمعاييرَ تبيّن الوجوه ولكنّها تمثّل -مع ذلك- تنويعا خطابيا للوجوه. فالرواية لا تحمل سوى وجه واحد هو [النصّ] ولكن يمكنها أن تُستعمل للدلالة على شيء ماديّ، في استعمالات مثل 21/ وذلك لأنّ "الوجه المادّيّ تَوَلَّدَ من أجل تلك الغاية تحت تأثير السياق"(كروز،96:1996). وهذه الإضافة لا تنقذ الأشياء إلاّ في الظاهر، فالأمر يتعلّق بحلّ من أجل غاية معيّنة ولا يسمح بتجنّب الاستنتاج المذكور أعلاه. فإذا استطعنا تفسير تأويل مرجعيّ للوجه بكونه إفرازا سياقيا، فلا شيء يمنع من التفكير أنّ كلّ تأويلات الوجه يمكن تفسيرها على ذلك النحو. دون أن تكون لنا حاجة إذن إلى المصادرة على نوع جديد من الكيانات الدلالية.

*** كم يوجد من وجه؟**

ثمّة حاجز آخر يعترض أطروحة الوجوه الدلالية: إذ ما عدد الوجوه المفيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية؟ وما درجة عموميتها؟

إنّ الأمثلة المعروضة أعلاه تُوحي إلى القارئ بأنّ عدد الوجوه المفيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية ينحصر في اثنين أو ثلاثة وأنّها يمكن أن تُصنَّف إلى مقولات دلالية عامّة جدّا نحو: مجرّد/محسوس/حيّ/بشريّ. فبالنسبة إلى كتاب، كما يلاحظ ذلك كروز، وجه[النصّ] مجرّدٌ في حين أنّ وجه [المجلّد] محسوس، أمّا بالنسبة إلى بنك فإنّ الوجه [البناية] محسوس، والوجه[الموظّفون] بشريّ والوجه[المؤسّسة] مجرّد، أمّا بالنسبة إلى أمّ فإنّ الوجه[التي تلد] فهو حيّ/بيولوجيّ أمّا الوجه [المرضعة] فهو بشريّ/اجتماعيّ. إنّ هذا التحديد المزدوج لعدد الوجوه بالنسبة إلى المفردات وللسمة الأنطولوجية العامّة للمَقُولات التي تنتمي إليها، هو أمر ضروريّ لضمان وضعية صالحة للوجوه. فلو كانت الوجوه كثيرة جدّا وذات سمة دلالية أو مرجعية شديدة التنوّع، لفقدت وضعيتها كيانا

دلاليا مخصوصا، لتلتحق بصفّ المكوّنات الدلالية الأخرى. والسؤال الأساسيّ، هو إذن ما إذا كان مثل هذا التحديد مُعلَّلا أم لا.

إذا ما اتّكلنا على التنويعات المرجعية الخطابية، تبيّن لنا أنّ التحديد غير معلّل، لأنّنا متى تبنَّيْنا نظرةً ذرّيّةً للإحالة نحو ما فعله كايزر(D.Kayser,1987)، فإنّنا نجد أنّ كلمة مثل كتاب لا تعطينا فقط تنويعات عامّة مثل[نصّ] مجرّد/[مجلّد] محسوس. إنّها تعدّديةٌ للمراجع الممكنة يمكن أن يُحيل الكتاب عليها، كما تبيِّنُه الأمثلة التالية لكايزر(38:1987):

23/أ- ذهب زيد إلى الريف لكتابة كتاب.

ب- لقد أثّر هذا الكتاب في الثوريين، ثورة1789 .

ج- مثّل هذا الكتاب فشلا ذريعا للناشر.

إذ يُحيل الكتاب - بالترتيب- على شيء (مخطوط، قرص، إلخ) . و على أفكار محتواة في هذا الكتاب و على تسويق الكتاب والاتّجار فيه. بعبارة أخرى، فإذا توخّيْنا معيار إبراز الوجوه أي أن يتنوّع التأويل بفعل تغيير المسند(prédicat) أو السياق(contexte)، فإنّه لا توجد حدود لعدد الوجوه وللأصناف الدلالية للوجوه. والوضعية نفسها نجدها في قواعد التفريع في النحو التوليدي إذ يبدو عدد السمات محدودا في البداية وتحظى السمة العامّة بمردود وفير ولكننا نلاحظ عدم وجود حدود نقف عندها كما أنّ تحليل المفردات التوليفي يجلب سمات تتعدّد شيئا فشيئا وتنحو نحو الخصوصية. فنحن لا نستطيع تفادي تكاثر الوجوه متى قبلنا تكاثر المراجع. وبناءً عليه، فإنّ إفادتها تذوب في خضمّ هذه الوفرة (prolifération). والوجوه التي تُوضع درجة عموميتها جانبا، هي وجوه لا تتميّز عن سمات دلالية أخرى هي أقلّ تجريدا من الوحدات المعجمية(les lexèmes).

ومع ذلك، فإنّنا نرى ما يمكن أن يجعلنا نتبيّن أنّ هذه السمات هي ذات وضع مخصوص يُعلِّل حديثنا عن الوجه الدلالي. إنّها خاصية التعميم: و لمّا كانت تلك

السمات تنطبق على عدد كبير من المفردات المعجمية وكانت المفردات المعجمية لا تمثّل في العادة إلاّ سمة واحدةً، فإنّ الاتجاه ينحو نحو إضفاء وضع دلاليّ مخصوص للسمات، مستقلّ من بعض الوجوه، متى وجدنا أنفسنا إزاء مفردة معجمية تقدّم سمات كثيرة. و هو اتجاه يُقوّيه تأثير المحمولات التي لا تنتقي غالبا إلاّ إحدى تلك السمات، وهو ما تُذكّرنا به قواعد التفريع التي تقوم بالانتقاء.

وثمّة أيضا خاصّيّةُ التعميم وكونُ المراجع تنقسم في العادة بحسب تلك الأصناف الأنطولوجية التي تجعل الانتقال من "وجه" إلى آخر بالنسبة إلى مفردة واحدة معتبَرا بوصفه تغيّرا في المرجع. وههنا نشرع في النقطة النقدية الثالثة التي تتصل –هذه المرّة- مباشرة بمعالجة تنوّع تأويليّ للمثالين1/ و2/، وليست هذه النقطة النقدية متوجّهة إذن ضدّ الوجوه الدلالية إلاّ لأنّ هذه الوجوه تمثّل الوسيلة التي اختارها كروز لوصف الظاهرة التأويلية بهمّة ونشاط في المثالين 1/ و 2/. وعلى الرغم من أنّ الحلّ الذي اقترحه كروز للمشكل الذي طرحه المثالان 1/ و2/ هو حلّ دلاليّ، فإنّه تبنّى مع ذلك أطروحة تغيّر المرجع من 1/ إلى2/. إنّ المكوّن الدلالي إنّما يخوّل لنا تفسير كون المركّب الاسميّ المحتوي على الاسم كتاب يدلّ على الكتاب شيئا مادّيا في 1/ ويدلّ على الكتاب شيئا مجرّدا في 2/ وذلك بواسطة انحراف(biais) الوجوه. وإنّ تفسيره تصدق عليه –للوهلة الأولى- النقاط النقدية التي توجّهنا بها إلى القائلين بتنويع المرجع.

*** نحو مخرج آخر**

لن نعيد عرْض الحجج المضادّة التي أمكننا صياغتها ضدّ مثل هذه الأطروحة و لكن حسبنا أن نبيّن انطلاقا من بعض المعطيات المنتسبة إلى كتاب وإلى رواية، فيمَ يُسعفنا افتراضنا عن المجاز المُرسل المُدمَج(**métonymie intégrée**) بتفسير أكثر كفايةً من تفاسير كروز وبوستيفسكي(**J.Pustejovsky**).

ولْنذكّر بدايةً بتحليلنا للأمثلة 1/و2/ و 21/و22/. إنّ موقفنا واضح: لا يوجد تغيّر في المرجع ولا عدم تماثُل مرجعيّ(**dissimilation**) من 1/إلى2/ أو من21/ إلى 22/. ففي كلّ مرّة يحيل كتاب و رواية على نفس المَقُولة المرجعية. والحقّ أنّ المُسنَد لا

يُنشّط إلاّ منطقة (أُنظر لانغاكي رR.W.Langacker,1984&1987، أي لا يُفعّل إلاّ جزءا من المرجع العامّ، بما يفسّر الأثر التأويليّ الذي سيلاحظه كلّ المعلّقين، ولكنّه لا يكفي لزحلقة الإحالة. ذلك أنّ المصادرة 24/- وهي النقطة الأساسية في افتراضنا وهي التي تتأسّس عليها التحاليل القائلة بحصول تغيّر مرجعيّ- هي مصادرةٌ خاطئة:

24/ إذا أبرز مُسنَدٌ **س** أو سياق مخصوصٌ جزءا من كيانٍ **س** ، فإنّ ذلك الجزء يصبح المسند إليه الحقيقي، أي مرجع العلاقة الإسنادية **س ص**. وبعبارة أخرى، فإنّ إثباتا **س ص** لا يتعلّق بـ**س** إلاّ إذا كان **س** كاملا هو الذي يحدّد **ص**.

إنّ المسند يمكن أن يكون صادقا عن كيان فرديّ أو عن مجموعة من الأفراد – مثلما بيّنّا ذلك مرّات عديدة – من دون أن تُرْضيَ كلّ أجزائه أو كلّ أعضائه ذلك المسنَد بالضرورة. إنّ "جزءا" من المرجع مفردا أو جماعيا يسمح بإثبات المرجع كلّه (في عموميته) وفق شروط سنفصّل القول فيها في الحين، وذلك بفضل ما أسميناه مبدأ المجاز المرسل المُدمَج:

25/ بعض الخصائص التي تسم بعض الأجزاء، يمكن لها إن تسم الكلّ.

إنّ ما يسمح بالمرور من الجزء إلى الكلّ، هو كون الخصائص المعنيّة بالأمر، تكون بشكل أو بآخر بارزةً أو صالحةً بالنسبة إلى الكلّ. وبعبارة أخرى، أن تنعكس الخصائص على المرجع المُتَبَيَّن في عموميته وأن تكون هذه الأسباب التي تجعل المرجع العامّ هو المختار بوصفه مسندا إليه وليس الجزء فحسب هو الذي يحدّد المسند بشكل أضْيَق أو أكثر مباشرةً:

هكذا فإذا كان لنا المثالان:

26/ يزن زيد 100كيلوغرام.

27/ زيد ذكيّ.

فلا حاجة لنا إلى تغيير المرجع مع تغيير المسند: وإن لم ينطبقْ إلاّ على وجه لزيد، فإنّ الجزءَ المعنيّ والمسند الذي ينطبق عليه، يبدُوان بارزيْن بالنسبة إلى الفرد كلّه.

فالحلّ الذي نقترحه يخوّل لنا الحديث عن وجه و عن مفهوم عامّ في الوقت ذاته، ولكن تلك الوجوه لا يُنظر لها بوصفها مكوّنات دلالية مستقلّة، تُحدث تغييرات في المراجع إذا ما نُشّطت. إنّها وجوه لمرجع مُعتبَر بوصفه كلّيّة عامّة، يمكن أن ينطبق عليها هذا المرجع أو ذاك دون أن يكون ثمّة مع ذلك تفكيكٌ (déconstruction) للمرجع(أو نقلٌ مرجعيّ).

كما يتميّز الحلّ الذي نقترحه، بتفسير كون <u>الرواية</u> لا تقبل كلّ المسانيد "المادّية" التي يقبلها <u>الكتاب</u>، وتحديدا لِمَ لا نجد إلى جانب:

28/ رواية ضخمة/ رواية سميكة/ رواية تقع في 300صفحة/ رواية ذات تصاوير كثيرة.

لا نجد:

18/ب-؟ رواية حمراء/ ممزّقة/ متّسخة.

والسبب ليس قضية وجوه بشكل مباشر بل يتعلّق الأمر بارتفاع تراتبيّ ومن ثمّة فهي مسألة بُرُوز (saillance): <u>رواية</u> هي متضمّنة في <u>كتاب</u>، وتدقيقا هي اسم يقع تحت اللفظ القاعديّ <u>كتاب</u>. بهذا المعنى، توجد قيمة تمييزية أو تقابلية (فيارزبيكا,A.Wierzbicka,1985) بالنسبة إلى سائر الأسماء التي تقع ضمن فئة <u>كتاب</u>. ويهتمّ نولكه (H.Nølke,1994:102) بهذه القيمة تحت مُسمّى تبئير المعانم المخصوصة(focalisation des sèmes spécifiques):"كلّما كان مَعْنَمٌ مّا مخصوصا، كان أنزع إلى أن يكون مُبَأَّرًا، ولا يحصل التبئير في جميع الأحوال إلاّ للمعانم الأكثر خصوصيةً". فبالنسبة إلى <u>رواية</u>، لا يتعلّق الأمر بكتاب/شيء مادّيّ مختلف[1]: فالتمييز يتمّ أوّلا و قبل كلّ شيء على أساس نصّيّ، بشكل يجعلنا نشترط

---

[1] "لا توجد -كما كتبنا ذلك سنة 1990(G.Kleiber, 1990:133)- سمات شكلية مشتركة بين أعضاء المَقُولة المتفرّعة عن مقولة الكتب وهي الروايات.[...] فليس للرواية سمات نموذجية مُدركة تميّزها عن سائر المقولات الفرعية للكتب: فالرواية تكون إضبارةً (حزمة من الصحف) أو مغلّفة بالورق المقوّى، كما تكون صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم، إلخ. أمّا الشكل الخارجيّ الوحيد الذي يساعدنا على معرفة أنّها رواية، فهو ذكر كلمة رواية على الغلاف، و لكنّ ذلك ليس كافيا بالمرّة للتحقّق من كون الأثر رواية حقّا أم ليس كذلك".

في المسند "المادّيّ" المتعلّق برواية لكيْ يُقبل وفقا لمبدأ المجاز المرسل المدمج الذي اقترحناه، نشترط فيه أن يكون صالحا للكلّ أو أن يرتدّ إلى الكلّ، أي أن ينطبق المسند على الجزء النّصّيّ الخاصّ برواية.

وهذا يُفهم بسهولة مع سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة وحتّى مع ذات تصاوير كثيرة، ذلك أنّ تحديد حجم الكتاب - الشيء يبدو مُفيدا بالنسبة إلى النصّ أيضا: فالتوسعات(expansions) سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة، توفّر لنا معلومات عن طول الحكاية المرويّة وحضور التصاوير الملوّنة مفيد أيضا بالنسبة إلى النصّ إذ يحدّد أنّ القراءة تتخللها(أو "تُحلّيها") تصاوير وهذه التصاوير لها علاقة ما بالمحتوى. ولا حاجة مطلقا إلى توليد وجوه [مجلّد] لهذا الغرض. فإذا لم ينطبق الأمر على حمراء، ومتّسخة وممزّقة، فلأنّ كون الغلاف أحمر أو كون الصفحات (أو حتّى الغلاف) متّسخة أو ممزّقة، فإنّ ذلك كلّه لا ينعكس على المحتوى المجرّد، أي إنّه لا ينعكس على النّصّ.

*** استنتاج**

ثمّة عناصر أخرى ينبغي أخذ سمة المركّب الاسميّ المخصوصة أو عدم أخذها بعين الاعتبار وكذلك بَنْيَنَة(structuration) المفاهيم "الخاصّة"(مثل مفاهيم كتاب و رواية التي يمكن أن نقرّبها إلى حدّ ما بمفاهيم سيّارة)، وهي عناصر قد اقتصرنا على الإشارة إلى تعقّد تنظيمها، إلخ. ونقرّ بذنبنا أنّنا لم نقترح تعريفا أكملَ لكتاب و رواية، كما كان ينبغي علينا فعله[1].

---

[1] Georges Kleiber: Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires de Septentrion, 1999, p-p.87-101.

جورج كلايبار: مسائل في علم الدلالة: المشترك الدلاليّ موضع تساؤل، مطابع سبتنتريون الجامعية، 1999، ص- ص87-101.




الفصل الثالث

وجوه البلاغة والاشتراك الدلالي




1- في إشكالية المبحث

تُعدُّ ظاهرة الاشتراك الدلاليّ، من الظواهر التي تستقطب اهتمام كثير من الباحثين والنظّار، فهي تمتدّ على كثير من العلوم اللغوية والشرعية والأدبية. وليس من الممكن فصلُ القول فيها إلاّ وفق منظور علميّ محدّد يبيّن ما تقوم عليه من تعدّد في التأويل وتنوع في المناويل. وقد أفرد الباحثون المعاصرون، من منطلق لسانيّ، للاشتراك الدلالي مؤلّفات تنوّعت بين البلاغة والمعجم واللغة... ولم نقف على دراسة باللسان العربيّ تلمّ شتات هذه الظاهرة، أو تفحصها فحصا علميا دقيقا، على النحو الذي نجده في مصنفات غربية كثيرة[1]، في هذا النطاق، ممّا سنشير إليه لاحقا في غضون هذا

[1] يمكن لنا أن نعدّ الإسهامات العربية الحديثة في علم الدلالة عموما وفي "الاشتراك الدلالي الدلاليّ" خصوصا، منقسمة إلى أقسام ثلاثة:

- أولا: قسم تمثل في محاولة نقل الرؤية التراثية نقلا أقرب ما يكون إلى الوفاء للمنوال التراثيّ؛ نحو محمد نور الدين المنجد؛ ومنقور عبد الجليل، 2001، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربيّ، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب. رغم محاولة منقور الإفادة من مجمل ما كتب في علم الدلالة، غير أنّ مساهمته في مبحث "المشترك" كانت محدودة بحكم انشغال الكتاب بعرض علم الدلالة في التراث العربيّ. ونحوه يقع كتاب أحمد عزوز، 2002، أصول تراثية لنظرية الحقول الدلالية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب. حيث لم يخرج عن النظرة المعجمية لظاهرة "المشترك"، انظر ص37 وص96، على سبيل المثال. إضافة إلى غازي مختار طليمات، 1989، نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغويّ، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 11، الرسالة 68، الذي أشار إلى أنّ ابن فارس لم يناقش الاشتراك في اللغة مناقشة نظرية مجرّدة تنتهي إلى نفي الاشتراك أو إثباته (ص22). ويشير الباحث نفسه إلى إقرار الباحثين المحدثين بوقوع الاشتراك في اللغة العربية ولكنهم حصروه بعدد قليل من الألفاظ، محيلا على إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" مبيّنا أنّ حمل طائفة من معانيها على المجاز يقلل عددها(ص25).

- ثانيا: قسم حاول تقديم النظريات الغربية الحديثة وإن بشكل مجتزأ أو سطحيّ؛ من ذلك علي عبد الواحد وافي، 2002، علم اللغة، مدينة 6 أكتوبر، دار نهضة مصر، ط8. الفصل السادس: الدلالة وتطورها، ص – ص313-328. ولعلّ الريادة تشفع له هذا التقديم المختصر لعلم الدلالة في فترة لم يظهر في الغرب اهتمام علميّ غزير بهذا العلم. ومن ذلك أيضا مازن الوعر، 2001، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، في ضوء اللسانيات المعاصرة، دمشق، دار المتنبّي، ص50. وطبيعة الكتاب الجامعة لعديد الظواهر الدلالية واللسانية لم تجعل الاهتمام بالاشتراك الدلالي اهتماما مركّزا، فضلا عن تعويله على محاولة تقريب الظواهر الدلالية بشكل مدرسيّ.

ويندرج في هذا السياق كذلك بحث موريس أبو ناضر ، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، ص 33، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ج رقم 19/18،السنة 1982 إضافة إلى كتاب أحمد مختار عمر، 1988، علم الدلالة، بيروت، عالم الكتب، ط2.

العمل. لذلك رأينا أنّ إفراد الناحية اللسانية لظاهرة الاشتراك الدلاليّ بدراسة وافية، أمرٌ يستحقّ المغامرة ودرب قَـمِـنٌ بأن يُسار عليه.

وممّا يزيد الناظر في مبحث الاشتراك الدلاليّ إغراءً بالبحث، ما يُلاحظ من تناقض بين الباحثين في هذا المبحث، فمنهم المنكرُ ومنهم المثبتُ، وقد عجّت بهذا الخلاف كتب اللغة والدراسات الحديثة التي تناولت هذا الجانب. أمّا ما يلفت الانتباه أكثر من ذلك، فهو أصالة المبحث وتجدّد النظر إليه بين العصور وبين الألسن، فلا نكاد نجد لسانا حيّا لم يتطرّق أهله إلى دراسة مسألة الاشتراك الدلاليّ. غير أنّ المقاربة تتراوح بين التوسيع والتضييق، فمنهم من يتناول الاشتراك الدلاليّ بوصفه ظاهرة معجمية خالصة لا تمسّ مستويات التحليل اللسانيّ الأخرى: تركيبا وصرفا واشتقاقا ودلالةً وتداوُلا، ومنهم من يبني رأيه على تناول الاشتراك الدلالي من زاوية نظر معرفية ذهنية محضة، تجرّد المسألة تجريدا وتنأى بها عن التناول التجريبيّ.

أمّا الباحثة صفيّة مطهّري، 2003، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، فقد نظرت جزئيا إلى "المشترك" من زاوية صرفية، غير أنّها لم تكن الزاوية التي أشارت إليها فرانسواز لابال في محاولة توظيف المعيار الصرفيّ لدفع الاشتراك.

- ثالثا: قسم اقتصر على ترجمة بعض المصنفات الغربية في علم الدلالة؛ من ذلك:

* لاينز (جون)، 1980، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصرة.

* بالمر (أف. آر)، 1985، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية.

* جيرو (بيار)، 1988، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، دمشق، دار طلاس.

* شاكر (سالم)، 1992، مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

طبعا لا يعني ذلك عدم وجود دراسات أخرى تناولت "المشترك الدلاليّ"، ولكنها لا تخرج – عموما – عن أحد هذه الأقسام الثلاثة.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أهمّية بعض الدراسات المغربية التي اهتمت بالدلالة، نحو:

* محمد غاليم، 1987، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

* محمد غاليم، 1999، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلاليّ العربيّ، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

حيث حاول الباحث الإفادة من علم الدلالة التوليدي والعرفاني.

ونجد في بعض المصنّفات المعجمية إثارة لمسألة قلق تصنيف ظاهرة الاشتراك الدلالي ضمن حيّز موضوعيّ يصلح لتعيين حدوده بدقة، حتى يتيسّر تناول خصائصه وسماته بشكل يقترب من النزعة العلمية اقترابا.

فبيكوش (Picoche, 1986: 4) مثلا، تلاحظ أنّ اختلاف عدد مداخل المعاجم يؤثر في دراسة المفردات عموما، ما قام منها على الترادف أو الاشتراك أو غير ذلك.

وتعتبر قوائم المفردات في المعاجم الصناعية متفاوتة العدد بشكل يعسر معه استخلاص نتائج علمية، فتعقّد الظاهرة اللغوية وكثافة المادّة موضوع الدراسة وتنوُّعها، كلُّ ذلك يحول دون استيعاب المسألة بشكل وافٍ شافٍ.

وترى هذه الباحثة أنّ "الاشتراك الدلالي يفترض آلية دلالية في منتهى القدرة على جعل علامةٍ واحدةٍ قادرةً على أن تمسحَ جزءا مهمّا من التجربة الإنسانية" (Picoche, 1986: 4). ويبدو أنّ هذا الإقرار يعلّل لنا أمر افتتاح جاكلين بيكوش كتابها عن "البنى الدلالية للمعجم الفرنسيّ" بقولة اقتبستها عن جون وكلود ديبوا، يقولان فيها: "إنّ التمييز الذي نعقده بين الكلمات المتجانسة والكلمات المشتركة، لا قيمة له إلا في نطاق تفسير ذي طابع زماني تاريخيّ(diachronique). أمّا على مستوى عمل اللسان، فإنّ ذلك التمييز يكون غير ذي دلالة " (Dubois, 1971:75).

فبالربط بين الشاهدين الأخيرين، نلاحظ وعيًا باستقلالية مّا لنظام الاشتراك الدلالي في اللغة، وهو حدسٌ عملت النظريات الحديثة على تدقيقه وتأصيله.

وقد ورد في كلام بيكوش لفظٌ جرى بعدها في دراسات كلايبار وأضرابه مجرى المصطلح ألا وهو لفظ "الوجوه" (les facettes) وإن كان سياقُ حديثها عنه سياقَ الحديثِ عن الترادف، فإنّ انسحابه على الاشتراك الدلالي في الدراسات الحديثة أمرٌ لا نرى داعيا للبرهنة عليه. فلعلّ "نظرية الوجوه" قد استنبطت من استعمالاتٍ للفظ الوجوه مجازيةٍ، ثم وقع إقرارها باعتبارها اصطلاحا مخصوصا.

ولعلّ زمن صدور كتاب بيكوش السالف الذكر (منتصف الثمانينات من القرن العشرين) يعلّل طبيعة المقاربة وآليات المنهج المتبع في الدراسة؛ فقد ركّزت الباحثة على الناحية النفسية والسيميولوجية، وهي زوايا نظر كانت محلّ إعمال في تلك الحقبة. وقد استعملت الباحثة بعض المصطلحات مثل وحدة الاشتراك الدنيا: بوليسم (polysème)[1] وهي - كما لا يخفى- مَقِيسةٌ على أخواتٍ لها مثل المورفيم والسيم والمونيم والستيلام[2]... وهي تعود إلى الإرث البنيويّ القائم على التحليل التجزيئيّ (analyse componentielle). ولا غرابة في أنّ الدراسات الأحدث لا تعوّل عليها كثيرا، لأنّها أحدثت معها قطيعةً معرفيةً، نظرا إلى تدخّل شبكات تحليل جديدة لا تكتفي بالدراسة المجهرية للظاهرة اللسانية معزولةً عن سياقها الخطابيّ والتفاعليّ والتداوليّ والعرفانيّ، بل تسعى إلى النظر في طبيعة الأنظمة المتحايثة التي تسيّر الظاهرة وتتحكّم فيها بدرجات مختلفة ومتمايزة.

كما وقع تدقيق المقاربة النفسية الآلية القائمة على ثنائية المثير والاستجابة، وهي التي تحكّمت في الأدبيات النفسية ذات المنزع السلوكيّ والجشطلتيّ؛ فراجعت تلك الآلية الصمّاء وليّنتها باعتماد مقاربة لا تنطلق من النتائج قبل إجراء التجارب، بل جعلت هذه الأخيرة هي التي توصلنا إلى النتائج دون التخلّي عن المنهج الاستقرائيّ والمراوحة بينه وبين المنهج الاستنباطيّ.

ولعلّ ما يراه غوستاف غيّوم "نجاحا" لسانيّا لا يعدو أن يكون سوى تحقيق توازٍ كافٍ بين المستوى النفسيّ النظاميّ والمستوى النفسيّ السيميولوجيّ، ألم يقلْ اللسانيّ الفرنسيُّ إنّ "علم النفس السيميولوجيّ ينحو نحو أن يكون نسخةً ناجحة من علم النفس النظاميّ" (Guillaume, 1982: 161)؟

---

[1] يمكن قياسا على اقتراح البكوش والماجري تعريب (polysémie) بـ"تدالّ"، أن يتمّ تعريب (polysème) بـ"مُتدالّ"، أو يمكن اختيار المقترح الدخيل "بوليسم"، ليكون مساوقا لعَجْمَم وصيغم وغير ذلك. انظر الهامش أسفله، في هذا العمل.

[2] ستيلام: اقتراح لتعريب (stylème) وقد أوردنا له بديلا آخر هو "أسلوبم" ذكرناه عند تعريبنا فصل **الأسلوبية** بقلم جورج مولينييه. انظر صابر الحباشة، **تلوين الخطاب، فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والتداولية والحجاج**، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2007، ص101.

ويقترح التحليل النفسيّ الميكانيكيّ عددا من الأدوات لفهم الظاهرة اللسانية ومقاربتها. من ذلك مفهوم الحركية (cinétisme): حركية الأفكار وفق المقولات، كمقولة الشخص ومقولة الزمن، حيث يُوجَد مسارٌ دلاليٌّ يمكن أن نثبت عليه كلَّ نقطةٍ في ذلك المسار، وكلّ عملية "تثبيت" (saisie) تولّدُ "تأثيرا معنويّا[1]".

تقول جاكلين بيكوش: "الاشتراك الدلالي كائن من اللسان يجب على الخطاب أن يردّه إلى أحادية الدلالة (monosémie)". وبالنسبة إليها، لا وجود واقعيا لغموض الكلمات المشتركة، في وضعية التلفظ. ولكن ألا يمكن لمتكلم أن يتلاعب بكلمة من الاشتراك الدلالي حتى يموّه على مخاطبه؟

يسمح علم النفس الآليّ إذن بتوضيح موضوع المعاني المجرّدة المتأتية من معنى ملموس. ويوفّر هكذا إمكانية تفسير اشتراك لفظ من الألفاظ (Demange-Paillet, 2005: 104-105).

وقد مثّل قول جاكلين بيكوش في مقدمّة كتابها **البنى الدلالية في معجم اللغة الفرنسية** التالي: "لا يمكن للغة أن تتجاهل الاشتراك الدلالي، فهو خاصية أساسية ولا شك في المعجم والوحدات المشتركية هي آلات دلالية قوية وفي منتهى الإتقان، تسمح باقتحام مجالات واسعة من الواقع؛ وإننا إن لم نحاول فهم كيفية اشتغالها، فإننا نكون قد فوّتنا فرصة معالجة المشاكل الحقيقية"(Picoche, 1986: 3)، منطلقا لكشف مصادرات هذه الباحثة الفرنسية حول الاشتراك الدلالي. فهذه القولة تصادر على وجود "طريقة استعمال" آلية علينا أن نجدها في عمق البنية الدلالية لكل بوليسم (polysème)(وحدة قائمة على الاشتراك الدلالي)[2]. كما تصادر على أنّ الاشتراك الدلالي إنما هو حالة طبيعية في اللغة وليس عدولا لغويا، على نحو ما تشير إلى ذلك

---

[1] (effet de sens): نقلنا تعريبها بـ"تأثير معنويّ" عن البكوش والماجري، انظر ترجمتهما كتاب روبير مارتان، **في سبيل منطق للمعنى**، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2006، ثبت المصطلحات، ص391.

[2] لم نقف في ما اطلعنا عليه من الدراسات الدلالية العربية أو الترجمات أو المعاجم المختصّة على تعريب لهذا المصطلح (polysème) وهو الدالّ على الوحدة القائمة على المشترك الدلاليّ، والملاحظ أنه يمكن تعريبها لفظيّا بـ"بوليسم"، لتكون على قياس "سيم"(sème) و"صيغم"(morphème) و"صوتم"(phonème) و"عَجْمَم" (lexème)...

بعض تعريفات هذا المفهوم. كما تصادر هذه القولة على أنّ الوحدات القائمة على الاشتراك الدلالي "كاملة" أي إنّها ليست اعتباطية بالكامل، بل إنّها تتبع بنى واضحة إضافة إلى أنّ هذه القولة تسلّم بأنّ الوحدات القائمة على الاشتراك الدلالي تتمتع بقدر معيّن من الدينامية لأنها تقتحم "مجالات واسعة من الواقع"(Picoche, 1986: 3)، أي إنّ لها ملـَكة الانطباق على عدد يقلّ أو يكثر من الأشياء أو أن نهتمّ بعدد يزيد أو ينقص من الوضعيات. فتصوّرنا للدلالة هو تصوّر مرجعيّ.

وإنه لمن اللافت أن تناقش أطروحة دكتوراه حول كلمة واحدة (coup) في اللغة الفرنسية، على سبيل المثال(Nielsen, 2004)، في حين تفتقر اللغة العربية إلى دراسة "علمية" تستوعب النظريات الدلالية التي قاربت مشكلة الاشتراك الدلالي في اللسانيات الحديثة.

لذلك استقرّ الرأي عندنا على محاولة اللحاق بركب البحث الدلالي المعاصر في مسألة الاشتراك الدلالي انطلاقا من رؤية لسانية تستفيد من مناويل وضعها هؤلاء الباحثون ومناهج بلوروها ونتائج توصّلوا إليها وآفاق استشرفوها.

وقد كتب بوتييه (Pottier, 1987: 59) أننا نحتاج عند دراستنا ما هو مفهوميّ وما هو لسانيّ إلى الاهتمام بأربعة مستويات على الأقلّ:

1. مستوى مرجعيّ يعود إلى العالم الواقعيّ أو الخياليّ.
2. مستوى مفهوميّ ويتصل بالفهم الذهنيّ للتمثُّل المبنيّ انطلاقا من المرجعيّ، وينطلق في الوقت نفسه من العادات الاجتماعية ومن الحاجات الإبداعية الفردية.
3. مستوى اللغة الطبيعية، وهو مستوى الكفاءة اللسانية.

4. مستوى النصّ المُنتَج، وهو نتاج مختلف المكوّنات (اللسانية والمعرفية والسياقية والمقامية والمقصدية) في تعالق ممكن مع أنظمة علامية أخرى (الإشارات، الرسوم التوضيحية، كيفية استغلال الفضاء المكانيّ[1]...).

وتوضّح هذه الرؤية جملة من الأهداف والمحاور التي سنحاول السير على هديها في معالجة قضية الاشتراك الدلالي. ويمكن اختصار هذه الأهداف في ما يلي:

1- تبيّن العلاقة بين المعنى والمرجع وتبيّن الفرق بين المعنى والدلالة[2].

2- فحص مشكل عدم وضوح الحدود بين المقولات والمفاهيم في معالجة الاشتراك الدلالي بوصفه ظاهرة موجودة بالقوة في علاقة بوجود طراز[3] دلاليّ افتراضيّ لكلّ بوليسم (وحدة قائمة على الاشتراك الدلاليّ).

وهذه المسألة تتصل بإمكانية وجود تراتبية في المعنى: هل يمكن افتراض وجود أبوّة وراثية بين التمثيلات الدلالية للكلمة؟ بعض معاني الوحدة القائمة على الاشتراك الدلالي هي بمعنى من المعاني "أعلى" من غيرها، ومن ثمّة ألا تكون مشتقّة من تلك المعاني العليا؟

3- تحديد مفهوم ظاهرة الاشتراك الدلالي في حدّ ذاتها والطريقة التي نقترح معالجتها بها: هل يجب أن تُعتبر هذه الظاهرة عنصرا دلاليا أو عنصرا تداوليا؟ وهل نفهمه بوصفه عنصرًا معنويًّا في اتّصال أم في قطيعة مع سائر العناصر؟ فعلينا أن نناقش دور السياق في فهم الوحدة القائمة على الاشتراك الدلالي.

---

[1] لم أجد في اللسان العربيّ مصطلحا يترجم بدقة اللفظ الأعجمي (proxémique) لذلك عمدت إلى ترجمة تعريفه في معجم روبير الصغير، حيث يشير إلى أنّ هذه اللفظة منقولة عن الإنجليزية ظهرت في الفرنسية سنة 1979 وتعني جزءا من علم العلامات يدرس كيفية استعمال الكائنات الحية ولا سيما الإنسان للفضاء.

[2] الدلالة (signification) هي الإحالة على مجمل الإمكانيات الدلالية للكلمة، أمّا المعنى (sens) فيحيل على كلّ إمكانية من هذه الإمكانيات بشكل مستقلّ. انظر: Marina Nielsen, La polysémie et le mot coup, Abo Akademi University Press, Finlande, 2004, p49.

[3] بمصطلح "طراز" نعرّب المقابل الفرنسيّ (prototype)، في حين يعرّب البكوش والماجري الـ(prototype) بـ"أنموذج". انظر ترجمتهما كتاب روبير مارتان، **في سبيل منطق للمعنى**، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2006، ثبت المصطلحات، ص391.

* **الاشتراك الدلالي في علم الدلالة اليوم**

نلاحظ مع كلايبار (Kleiber, 1999) أنّ الاشتراك الدلاليّ أصبح ظاهرة لا مناص منها وكلّية الحضور في اللغة وفي أدبيات المعنى. إنها ظاهرة تقع في صميم النقاش الدلاليّ. ثمّة أسئلة مركزية تُطرح عن طبيعة المعنى وعن تعريف ظاهرة الاشتراك الدلاليّ نفسها: ما الاشتراك الدلالي؟ متى نكون بإزاء الاشتراك الدلالي؟ كيف تجب معالجته (على أيٍّ من المستوييْن: الدلاليّ أم التداوليّ)؟

فكلايبار يُعيد طرح الأسئلة التي سبق لمارتان طرحُها (Martin, 1972: 125)، قائلا: "تطرح ظاهرة الاشتراك الدلالي – وهي ظاهرة نمطية للّغة الطبيعية – على الأقلّ ثلاثة مشاكل مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا: (...) مشكل تقطيع المعاني، أي تقطيع اكتشافها وتعريفها؛ ومشكل العلاقات التي تُحدثها هذه المعاني؛ ومشكل رفع الغموض على مستوى الخطاب". وفيما يتعلق بتقطيع المعاني، يمكننا أن نتساءل: هل توجد قواعد عامّة تسمح بتوقّع تغييرات في المعنى؟ هل يجب أن ننظر إلى المعنى من زاوية الانفصال (معان خفيّة) أو من زاوية الاتصال الدلاليّ (السمة التدرّجية والمتواصلة للمعاني الاشتراك الدلالية)؟ كيف نفسّر تحالف المعاني المختلفة؟ هل يوجد معنى خطاطيّ أعلى؟ هل تُشتقّ المعاني بعضها من بعض؟ أم تُشتقّ من معنى واحد يُدعى "أوّليّا"؟ وفيما يتعلق برفع الغموض، يمكننا أن نتساءل عن دور السياق، وبصفة أعمّ عن طبيعة آليات تأويل الاشتراك الدلالي.

- **الاشتراك الدلاليّ والبلاغة في السياق العربيّ**

إنّه لممّا يلفت الانتباه عند مطالعة كتب التراث اللغوي والبلاغي، أنّ من علماء العربية من تفطن إلى مفاتيح لفهم حركة الدلالة بين الأصوات والمعاني، دون أن تكون لهم في كثير من الأحيان أدوات منهجية نظامية تجعل القراءة منوالا مُعمَّمًا. ولعلّ ما نقتطفه من قول لأبي يعقوب السكاكي يفيدنا في الاستدلال على هذا الانطباع، يقول: "فإنّ دلالة اللفظ على مسمّى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وأنك لتعلم أنّ ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله على المجاز، وكذا على جعله علما ولو

كانت دلالته ذاتية لكان يجب امتناع أن لا تدلّنا على معاني الهندية كلماتُها وجوبَ امتناع أن لا تدلَّ على اللافظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين كالناهل للعطشان وللريّان [...] وكالجون للأسود والأبيض وكالقُرء للحيض والطهر وأمثالها لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو ناهل أو جون ووجوه فساده أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى مادام محمولا على الظاهر، ولكن الذي يدور في خلدي أنه رمز وكأنّه تنبيه على ما عليه أئمّة علمي الاشتقاق والتصريف أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك [...]"(السكاكي، 1987: 356). ففي هذا المقطع من **مفتاح العلوم** يبرز لنا السكاكي الصلة اللازمة بين الدال والمدلول. وهو ما قد يعتبره بعضهم منافيا لنظرة دي سوسير، أو قد يرى فيه البعض الآخر توافقا مع نظرة بنفنيست، وأيّا كان الأمر، فنظرة السكاكي جديرة بالاعتبار لما تقوم عليه من استدلال مقنع، لا سيما وهو يُتبع قوله بـ**امتناع انفكاك الدليل عن المدلول**، باستدلال يعرض فيه أمثلة للتضادّ (وهو ضرب من الاشتراك مخصوص، كما لا يخفى) يستنتج من ورائها بطلان القول بالدلالة الذاتية، ثمّ إنّ القول بالدلالة الذاتية يتناقض والقول بالنقل المجازيّ، وهو ما يفتح الباب أمام التأويل والقياس. فالمعنى ليس ثابتا، أي إنّه متحرّك، ومن وجوه هذه الحركة الاشتراك والمجاز. وحركة المعنى ليست فوضى، بل هي مقيّدة باللفظ ذاته، بل بالحروف، ومن هنا نفهم التجاء السكاكي إلى علمي الاشتقاق والتصريف لإبراز المُتكأ اللفظيّ (الصوتي والصرفي والاشتقاقيّ) لكلّ تعديل معنويّ. ويعرض السكاكي أمثلة تبيّن التناسب بين الحرف والدلالة التي يؤديها ضمن الجذر أو الكلمة.

يواصل السكاكي، في السياق ذاته: "[...] مستدعية في حقّ المحيط بها علما أن لا يسوّي بينها وإذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى أن لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحقّ الحكمة، مثل ما ترى في **الفصل** بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين، **والقصم** بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين، وفي **الثلم** بالميم الذي هو حرف خفيف ما يبنى لخلل في الجدار **والثلب** بالباء الذي هو حرف شديد

للخلل في العرض. وفي **الزفير** بالفاء لصوت الحمار **والزئير** بالهمز الذي هو شديد لصوت الأسد وما شاكل ذلك "(السكاكي، 1987: 357). قد لا تكون هذه الأمثلة سوى استقراءات لا تستغرق اللغة العربية كلها، وقد لا يكون رأي السكاكي سوى إعادة صياغة لقول ابن جنيّ بـ"تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (ابن جنّي، [د.ت.]: 147/2) ، ولكن مهما يكن من أمر، فإنّ ما نودّ الإفادة منه في هذا السياق، هو جهاز الاستدلال على المعاني القائم على ما هو من قبيل المباني، أي إنّ النظرية اللغوية العربية القديمة، من خلال مثال السكاكي، لم تعمد إلى بتر الصلة بين المبنى والمعنى ولم يدّع العلماء القدامى ضرورة تمييز منهجيّ بين آليات فحص المبني وآليات فحص المعنى. ونستنتج أيضا أنّ مقاربة المعنى - لم تكن على الرغم من تعقيداتها وصلاتها المتشعبة بعلوم الفقه وأصوله - بمنأى عن علوم الصرف والاشتقاق، بما هي علوم لفظية بالأساس.

ولعلّ هذا يؤدّي بنا إلى عدم الانسياق وراء الأقوال البعيدة التي تفصل اللفظ عن المعنى فصلا قد تكون له مبرراته الفلسفية القديمة، أمّا من حيث النظرية اللسانية، فالحاجة ماسّة إلى مراعاة الفوارق المحتملة لا إلى بتر الصلات المفترضة والقائمة بين الدوالّ المدلولات.

فالتصوّر اللغويّ السليم للنظرية العربية القديمة يقوم على تمثّل المنظومة اللغوية بوصفها متجانسة بمختلف مكوّناتها الدالّية والمدلولية. بل لعلّ حصافة رأي السكاكي هي التي جعلته يتفطّن إلى القرابة المتينة بين علوم اللفظ وعلوم المعنى، مستنتجا وجود رموز لتلاقي مناهج التعاطي بينها.

وتأسيسا على ما سبق، نرى أنّه - في سياق النظرية العربية التراثية - لا يمكن أن تتمّ مقاربة مسألة الاشتراك الدلالي من ناحية دلالية معزولةً عن الناحية اللفظية. لأنّ الحروف لها قيم صوتية تسهم في صناعة المعنى وإنشاء الدلالة بشكل جزئيّ، أو بطريقة رمزيّة، إن أحسنّا فهم قول السكاكي: " ولكن الذي يدور في خلدي أنه رمز "(السكاكي، 1987: 357). فتعليل حركة المعنى يمكن أن يستند إلى الناحية

الصوتية، دون أن يؤول الأمر إلى تعسّف، فالآلية التي يدعو السكاكي إلى اعتمادها تبقى استقرائية، يمكن بيان حدودها بيُسر.

*** الاشتراك الدلاليّ والبلاغة في السياق الغربيّ**

أمّا في السياق الغربيّ، فنلاحظ أنّ من الباحثين اللسانيين مَن يُشير إلى أنّ البلاغة يمكن أن تحقّق تغييرا في المعاني وتُظهِر معانيَ جديدة، عن طريق الوجوه البلاغية والصور البيانية. وهذه الوجوه تتأسس – كما هو معلوم – إمّا على مماثلة بين المدلولات أو على مجاورة بينها. في الحالة الأولى يتعلق الأمر بالاستعارة، و في الحالة الثانية يتعلق الأمر بالكناية والمجاز المرسل.

- الاشتراك الدلاليّ والاستعارة

يعرّف مونان الاستعارة في **معجم اللسانيات** بقوله:

"الاستعارة وجهٌ بلاغيّ يقوم على علاقة مماثلة بين الأشياء وتنشأ عن تقاطُع مدلولَيْن أو أكثر لهما سيْمات مشتركة ضمن لفظ واحد أو ضمن عبارة واحدة. [...] وتُقدَّم الاستعارة أيضا بوصفها تشبيها ضمنيا يصل، عبْر إعادة ترتيب مفردات المماثلة في ذهن المتكلم، إلى خلْق مدلول ثالث، نتيجةً لألفاظ تعالق المماثلة الأولى[...]" (Mounin, 1974/1995: 213)

إنّ هذا التعريف، وإن لم يذكر لفظ الاشتراك الدلاليّ (polysémie) صراحةً، فإنّه مع ذلك، يُدرج الظاهرةَ ضمن اهتماماته. فالاشتراك الدلاليّ حاضر بشكل مُبطّن في الاستعارة. والواقع أنّ مونان يوضّح العلاقة الموجودة بين مدلولات مختلفة تنتمي إلى دالّ واحد. ولا يحمل كلّ مدلول في ذاته كلّ سيْمات المعنى الذي تنشّطها الاستعارة، بل نجد بعض السيمات فحسب، مفعَّلةً حسب وضعية التلفّظ. ويشرح مونان بالتوازي مع ذلك أنّ إضفاء السمة الاستعارية على لفظ مّا يمكن أن تصل إلى خلق مدلول؛ وهذا الخلْق ليس اعتباطيا، بل ينشِّطه رابط سيميّ هو من جنس الرابط السيميّ الموجود من قبْلُ بين المدلولات الأخرى. فبوسعنا القول إنّ الاستعارة، مثل

الاشتراك الدلاليّ، تقدّم دالاّ ذا مدلولات كثيرة يوجد بينها جميعا رابط يربط بينها. أكثر من ذلك، فإنّ الإحالة تتمّ في الاستعارة، مثل الاشتراك الدلاليّ، على مراجع مختلفة.

قد تنشأ الاستعارة لتلبية احتياجات بلاغية خالصة، أو قد تكون مندرجة في الخطاب اليوميّ. في الحالة الأولى تستدعي ذهن المتكلم، لأنّ الصورة التي تحيل عليها ليست مُدمَجةً في الاستعمال اليوميّ الذي نجده في اللسان. و"يخدم" إنشاء الاستعارة غايات أسلوبية وجمالية؛ ويمكننا أن نتحدّث عن اشتراك "عرَضيّ" بين لفظيْن. ونقف في الحالة الثانية التي ذكرها مونان على إنشاء مدلول جديد. ويمكن أن نضرب على ذلك مثالا مأخوذا من رواية إميل زولا (Au Bonheur des Dames). حيث تنظر البطلة دينيز (Denise) من متجر عمها بودو (Baudu) إلى متجر (Au Bonheur des Dames) في الجانب الآخر من الطريق:

"[...] يحفل المتجر بحركة بيع مزدهرة. فإذا بدينيز ينتابها إحساس بأنها إزاء آلة، تعمل بضغط عالٍ، حيث يبلغ الاهتزاز حدود البضائع المعروضة. لم تعد الواجهات البلّورية الباردة عند الصباح، كما كانت، فهي تبدو الآن وقد تمت تدفئتها مرتجّة بسبب الارتجاف الداخليّ. [...] لكن حرارة المصنع التي يتوهّج بها المنزل ناجمة أساسا عن البيع وعن التدافع عند مباسط السلع، مما نحسّ به من خلف الجدران. ثمة خريرٌ متواصلٌ للآلة العاملة والتهامٌ للزبونات المزدحمات أمام الفروع وقد أسكرتهنّ البضائعُ، ثمّ يرتمين عند الخزانة لدفْع الحساب. ويتمّ كلّ هذا في نظام ميكانيكيّ دقيق، شعبٌ كاملٌ من النسوة يمررن في قوّةٍ وفي نسقٍ للتشابُك" (Zola, 1971:53-54).

نحن هنا إزاء استعارة لا إزاء مجرّد تشبيه، كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى. وفي الواقع، فإن الكاتب يتخذ وجهة نظر ساردة داخليّة هي دينيز، التي لا تقارن بين المتجر وبين الآلة، لأنّها تعتبر أنّ المتجر إنما هو آلة بالنسبة إليها (Demange-Paillet, 2005: 38).

الصورة هنا مضاعفة؛ إذ عندنا من جهة استعارةٌ معجميةٌ يصبح عبْرها الجمادُ حيًّا: فالكلّ يتحدّث عن "خرير" آلةٍ؛ ولكننا نهتمّ أساسا بالاستعارة الثانية، تلك التي تمرّ من المتجر إلى الآلة. ويُفهَم هذا الوجه البيانيّ لأنّ له سياقا نصّيّا يفسّره: نعلم في النصّ أنّ الآلة هي المتجر. إنّ استعمال هذه الاستعارة للحديث إلى صديق عن متجر كبير، كنا قد تبضّعنا فيه البارحةَ، دون توضيح أننا ذهبنا إلى فضاءات رحْبة، يجعل كلامنا قد لا يُفهَمُ على وجهه. وفي الواقع، لا يمكنني أن أقول "لقد ذهبتُ إلى الآلة لشراء ما آكُلُه.".

هذا الضرب من الاستعارات يوفّر مشتركا ظرْفِيّا للكلمة المستعمَلة استعاريّا؛ إنه قبل كلّ شيء وجه أسلوبيّ.

أمّا الاستعارة "اليومية" فهي مندمجة في الخطاب تمام الاندماج، حتى أننا لا نفكّر فيها إذ أضحى استعمالها عفويّا. فهي تقوم على مبدإ المماثلة الذي تحدّث عنه مونان: لم ينشأ المدلول على حِدَةٍ، إنه موجود عبر بعض سيمات المدلولات الأخرى. عندما أقول عن شخصٍ مّا، في الفرنسية، إنّه (dans la lune) "فوق القمر"، فالكلّ يفهم أنّ الشخص المعنيّ طائشٌ نَزِقٌ. وهذه العبارة قد تكلّست ودخلت في الاستعمال بشكل لم تعد ثمة حاجة لتفسيرها. والصيغة تكتسب معناها من البُعد الفاصل بين الأرض والقمر. وهنا يبدو إنشاء العبارة قائما على التجربة لا على سيمٍ مّا.

والواقع أنّ تعريف (la lune) [القمر] في معجم (Petit Robert) لا يتطرّق إلى المسافة؛ بل يشير فقط إلى التجربة: إذ نعرف أنّ القمر بعيد. فالشخص الذي "فوق القمر" يبدو بعيدا عمّا يدور حوله، كما لو أنّ ذلك لا يعنيه. لماذا اختير القمر، مع أننا نعرف أجساما فضائية أبعد منه؟ إنما كان ذلك كذلك لأنّ عبارة (être dans la lune) في الفرنسية [هو فوق القمر] سابقة لاكتشاف الكواكب التي نعرفها اليوم. إذن لِمَ لَمْ يتمَّ تغييرُ العبارةِ لتُواكبَ تطوّر المعرفة البشرية؟ ثمة عبارات ترتكز على أسماء الكواكب، ولكنها تُستعمل لوصف حقائق مختلفة غير البُعد. فقولك عن أحدهم إنه "قادم من المرّيخ" (vient de Mars)، يعني أنه شخص

غريب في منتهى الغرابة. وهذه العبارة تقوم على إمكانية وجود حضارات أخرى في الكون، حسب ما يراه بعضهم.

نرى هنا أنّ الاشتراك الدلاليّ الحاضر في وسْم لفظٍ مّا بسمة الاستعارية (métaphorisation) يقوم على حقيقة العالم ومفاهيمه، دون أن تتطوّر بالضرورة بتطوّره[1].

إنّ استعارةً مندمجةً في الخطاب، ومُدرَكة من ثمة بوصفها أثرًا من الاشتراك الدلالي، إمّا أنّها ستصمد على مدى الزمن، حتى وإن لم تعد الصورة التي تحيل عليها الأكثر جدارةً، وإمّا أنّها ستضمحلّ.

رأينا فيما مضى أنّ الاشتراك الدلالي ظاهرة متبدّلة تتطوّر بتطوّر الزمن، وهانحن نقول هنا إنّها متكلّسة، لا تتطوّر بل إنّها قد تضمحلّ. ويعود هذا التناقض إلى أننا اهتممنا إلى حدّ الآن بصُوَرٍ ذات علاقة بحقائق في العالم، أمّا الآن فقد بدأنا نركّز على الاستعارة. إنّها تحمل صُوَرًا أيضا، ولكن هذه الأخيرة يقودها تقريبٌ بين ميدانين مفهوميين. وتتمّ هذه المَفْهَمة (conceptualisation) حسب بُنى أنثروبولوجية تتقاسمها ثقافات مختلفة (Demange-Paillet, 2005: 38).

- **الاشتراك الدلالي والاستخدام**

لا غرابة أن يكون مبحث الاشتراك الدلالي على صلة وثقى بالظواهر البلاغية المعنوية منها والبيانية والبديعية، إن تابعنا التصنيف المدرسيّ لعلوم البلاغة. ومن ثمة، فإنّ دراسة هذه العلاقات الدلالية بين الوجوه والأساليب البلاغية من جهة، والاشتراك

---

[1] قد يكون من الملائم أن نستطرد في هذا السياق قليلا بالقول إنّ هذا الحُكم يسري على لغات أخرى، وعلى ظواهر بيانية أخرى كذلك، فالتشبيه في قولك: "انطلق كالسهم" يبدو غير دالّ حقيقةً على مقدار السرعة التي أصبحنا مطلعين عليها بفضل النظريات الفيزيائية الجديدة عن سرعة الضوء. ولكننا لا نجد في الاستعمال: "انطلق كالضوء"، مع أن الضوء أسرع من السهم بما لا يُقاس.

الدلالي من جهة أخرى، يمكن أن تغنيَ رصيد الناظر إلى هذه المباحث عبر تقريب صور الترابط المعنويّ الكامن خلف هذه الأصناف المتباينة في ظاهر الأمر.

فالاستخدام على سبيل المثال يبرز ترابطا شديدا مع الاشتراك الدلالي ولا يمكن أن ينشأ أسلوب الاستخدام إلا اعتمادا على وجود الاشتراك الدلالي.

وقبل أن نقلّب النظر في طبيعة العلاقة بين الاستخدام والاشتراك الدلالي، يمكن أن نعرّف الاستخدام، كما يلي:

"الاستخدام هو استفعال من الخدمة، وأمّا في الاصطلاح فقد اختلفت العبارات في ذلك على طريقين:

* الأولى طريقة صاحب الإيضاح ومن تبعه ومشى عليها كثير من الناس وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين ثم تعيد عليه ضميرا تريد به المعنى الآخر أو تعيد عليه إن شئت ضميرين تريد بأحدهما أحد المعنيين وبالآخر المعنى الآخر، وعلى هذه الطريقة مشى أصحاب **البديعيات** والشيخ صفي الدين الحلي والعميان والشيخ عز الدين وهلمّ جرًّا.

* الثانية طريقة الشيخ بدر الدين بن مالك – رحمه اللـه تعالى – في **المصباح** وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين ثم يأتي بلفظين يُفهم من أحدهما أحدُ المعنيين ومن الآخر المعنى الآخر، ثم إنّ اللفظين قد يكونان متأخِّرين عن لفظ الاشتراك الدلالي وقد يكونان متقدِّمين وقد يكون اللفظ المشترك متوسِّطا بينهما والطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد وهو استعمال المعنيين، وهذا هو الفرق بين التورية والاستخدام؛ فإنّ المراد من التورية هو أحد المعنيين وفي الاستخدام كلٌّ من المعنييْن مُرادٌ" (الحموي، 1987: 119/1).

ولعلّ المثال الذي يرد بكثرة في كتب البلاغة شاهدا على الاستخدام هو قول الشاعر:[من الوافر]

إذا نزل السماء بأرض قوم *** رعيناه وإن كانوا غضابا[1]

وهذا الشاهد المطوّل، حول تعريف الاستخدام، يبرز لنا الوعي الدقيق لدى علماء البلاغة بتداخل مباحث الدلالة والبلاغة. فالتورية تشتبه بالاستخدام وكلاهما يقوم على وجود الاشتراك الدلالي. فكأنّ الاشتراك الدلالي ظاهرة أصلية تتفرّع إلى وجهين بلاغيين هما التورية والاستخدام، وهذا ما يبرزه الشاهد الآتي:

"ونقل الشيخ صلاح الدين الصفدي في كتابه المسمى بـ**فضّ الختام عن التورية والاستخدام** ما يؤكد هذا؛ فإنه قال: المشترك إذا لزم استعماله في مفهوميه معًا فهو الاستخدام، وإن لزم في أحد مفهوميه في الظاهر مع لمح الآخر في الباطن فهو التورية" (الحموي، 1987: 119/1).

وبذلك تظهر مزية اعتبار المشترك ظاهرة دلالية أصلية[2] تتفرّع عنها ظواهر بلاغية مخصوصة، تنشأ بينها فروق استعمالية مضبوطة للرصيد القائم في الاشتراك الدلالي.

ولعلّ خصيصة الاستخدام، كما يمكن تبيّنها من الشواهد السابقة، تتمثل في أنّ هذه الظاهرة تقوم على استعمال معاني اللفظة المشتركة وإظهار تلك المعاني في

---

[1] نسب أغلب شراح التلخيص للقزويني هذا البيت إلى جرير من قصيدة مطلعها:

أقلي اللومَ عاذِلَ والعتابَا *** وقولي إن أصبتُ لَقد أصابَا

انظر: **الإيضاح** للخطيب القزويني (ت739هـ)، ط4، بيروت، دار إحياء العلوم، 1998، ص 332، **والتعريفات** للشريف الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ/ 1985م، ص 33 **ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص** للعباسي(ت963هـ).

[2] نشير إلى أنّ بول ريكور يعتبر الاشتراك الدلالي "مسألة معجمية" (un fait de lexique) ويجعله الشقّ المعجميّ لظاهرة الغموض الدلاليّ (l´ambiguïté) أمّا شقها التداوليّ فهو "البعد السياقيّ". انظر مشكل ازدواج المعنى ضمن **معترك التأويلات**. (Paul Ricoeur, le problème du double-sens, in le conflit des interprétations). وقد ترجم الكتاب إلى العربية منذر عياشي، **صراع التأويلات**، بيروت – الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2006. غير أننا لم نعتمد الترجمة العربية، بل نظرنا في الأصل الفرنسيّ مباشرة.

"السطح"، في حين تبقى بعض تلك المعاني كامنة خفيّة في "القعر" بالنسبة إلى التورية، نظرا إلى احتياج المُوَرِّي إلى إبراز معنى دون معنى للمُوَرَّى له.

فمعاني الكلمة المشتركة تطفو على السطح بالنسبة إلى الاستخدام، في حين أن بعضها يبقى طيّ الخفاء، في حالة التورية. فكأنّ الاستخدام يقتضي"تنشيط" كلّ الدلالات المحتملة سياقيا ومعجميّا، في حين يُكتفى بالنسبة إلى التورية باستحضار بعض تلك الدلالات دون بعض.

فالاشتراك الدلالي بالنسبة إلى كلّ من الاستخدام والتورية، هو بمثابة قاعدة بيانات دلالية معطاة، يتمّ استعمالها وتوظيفها سياقيا، لتحقيق جمالية بلاغية مّا.

والملاحظ أنّ أسلوبي التورية والاستخدام ينتميان، في نطاق البلاغة المدرسية، إلى المحسّنات المعنوية في علم البديع[1]. ورغم هذا الاشتراك في الانتماء إلى الفرع العلميّ نفسه، فإنّ التورية تبدو أقرب إلى الجناس التامّ، وهو محسِّن لفظيّ شديد الحضور في البلاغة العربية، كما لا يخفى.

ويُورد ابن حجّة الحمويّ، تدقيقا مهمّا في حدّ الاستخدام، يشير فيه إلى حضور "القرينة"، يقول: "ومنهم من قال الاستخدام عبارة عن أن يأتِيَ المتكلمُ بلفظةٍ مشتركةٍ بين معنييْن اشتراكًا أصليّا متوسطة بين قرينتيْن تستخدم كلُّ قرينة منهما معنى من معنييْ تلك اللفظة المشتركة، وهذا مذهب ابن مالك" (الحموي، 1987: 1/119-120).

ومعلوم أنّ مفهوم "القرينة" ذو صلة وطيدة بالمباحث البلاغية، كالمجاز والاستعارة وما إلى ذلك. فلعلّ الحديث عنه في هذا السياق ممّا يؤشّر على فضل تدقيق في هذا التعريف الأخير الذي أخّره صاحب "خزانة الأدب"، ولم يحشره ضمن القولين الرئيسيين في تعريف الاستخدام.

---

[1] يقول السيوطي، في **الإتقان في علوم القرآن**: " الاستخدام هو والتورية أشرف أنواع البديع وهما سيان بل فضّله بعضهم عليها"، ج2، ص227.

ولعلّ التمعّن في الشاهد الأخير يؤدّي بنا إلى الانتباه إلى أنّ كلمة "قرينة" يمكن اعتبارها بمثابة اللازم – بالمعنى البلاغيّ – الذي يرشّح أحد المعنيين من معاني الكلمة المشتركة. ولكن الترشيح ههنا ليس كما هو الحال بالنسبة إلى الاستعارة، إذ نحن أمام تكافؤ القرائن، ممّا يعني أنّ شرط الاستخدام – حسب هذا التعريف الأخير – هو توافر كثرة من القرائن، تعود إلى تعدّد المعاني وتؤدّي إلى تحقيق مقاصد معتبرة في القول.

فلئن كان مصطلح القرينة ممّا ذاع استعماله عند معالجة مباحث الحقيقة والمجاز والاستعارة... فإنّه يفيد في تحديد طبيعة عمل الاستخدام من حيث تفريع الدلالات لا فقط ذاتيا بل باعتماد "مساعِدات" خارجية، هي القرائن القولية الدالّة على هذا المعنى وذاك.

ولعلّ ممّا يثير الانتباه في النظريّة البلاغية العربية، اعتمادا على هذه المدوّنة الجزئية (الشواهد السابقة) أنّك تستشفّ منها وجود خلفية نظرية جامعة تتمثل في اعتبار الاشتراك الدلالي والاستخدام والتورية، ظواهر متداخلة في الاستعمال ويقوم دور البلاغيّ على كشف الفويرقات التمييزية التي تبرز اختلاف كلّ ظاهرة عن الأخرى. كما تكشف هذه النظرية عن وعي مّا بأنّ الاشتراك الدلالي أوغل في النظام اللغويّ من التورية والاستخدام، لا فقط لأنه أصلٌ لهما، بل لأنّ حدّه أوسع من حدّيهما[1].

والملاحظ كذلك أنّ ثمّة معارف نحوية – تركيبية تتدخل في كشف الفوارق بين هذه الظواهر، والدليل على ذلك استعمال عبارات (لفظ – ضمير – تقديم – توسّط..) وهي تبيّن طبيعة المعالجة التركيبية الضرورية لمثل هذه المعطيات البلاغية. علاوة على كون كثير من متعاطي هذا المجال هم من النحاة، أو عُرفوا بعلم النحو (من قبيل بدر الدين بن مالك (ت686هـ)، المعروف بابن الناظم (الزركلي، [د. ت.]: 31/7)، وإن كان القدامى لا يقتصرون على فنّ واحد، بل يجمعون بين عدّة علوم.

[1] قارن حدّ "المشترك" وحدّ "الاستخدام" في **تعريفات** الجرجاني، على سبيل المثال.

وما يمكن أن نخلص إليه، فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستخدام والاشتراك الدلالي، أنّ البلاغيين العرب يرون أنّ اللفظة المشتركة يمكن استثمارها في أسلوب الاستخدام، على هيئة مخصوصة. وقد انقسموا إلى فريقين أحدهما يرى أنّ الاستخدام يقع عند استعمال لفظ مشترك مرّة بذكره صريحا وأخرى بذكره ضميرا، ويكون المعنى المقصود في الذكر الأول غير المعنى المقصود في الذكر الثاني. ويمكن التمثيل على هذا التصوّر للاستخدام بالشكل التالي:

ق: لفظ مشترك

س: معنى 1 للفظ ق

ص: معنى 2 للفظ ق

ط: ضمير للفظ ق

الاستخدام=[ق [س](...)ط[ص](...)]

وفي البيت الشعري المذكور أعلاه، يكون:

ق= السماء

س= المطر

ص= العشب

ط= هُ ، في (رعيناه)

أمّا الفريق الثاني فيشترط أن يكون اللفظ واردا مرتين لا أن يرد مرّة لفظا ظاهرا وأخرى ضميرا، ومن ثمّة يتغير التمثيل على هذا التصوّر، وفق الشكل التالي:

ق: لفظ مشترك

س: معنى 1 للفظ ق

ص: معنى 2 للفظ ق

ق': لفظ مشترك

الاستخدام=[ق[س] (...) ق' [ص](...)]

فالفرق الأساسيّ بين التصوّرين يتمثل في اشتراط التصور الثاني أن يكون اللفظ المشترك واردا ظاهرا لا ضمير في حالة وروده الثانية، ولعلّ هذا التصوّر يحدّ من الالتباس الذي قد تُوقع فيه إحالة الضمير على معنى آخر غير المعنى المذكور به الاسم الظاهر الذي يحيل عليه. وهو ما قد يُوقع في التنازع الدلاليّ، وعُسر التأويل. غير أنّ التصور الأول أكثر استحضارا للاشتراك الدلالي باعتباره يجعله معطى تزوّد به القارئ/ المؤوّل، بحيث إنه يتصرف في الإظهار والإضمار بشكل سلس فقد أَمِن اللبس من جهته، لأنّ القرائن المقالية أدلّ على إرادة كلّ معنى في حالتي الظاهر والضمير.

فالذي يقول: (إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه) أكثر ثقة في كفاءة المتقبل الدلالية من ذاك الذي يقول (إذا نزل السماء بأرض قوم رعينا السماء)[1].

فالمثال الأول يقتضي أن ينتقل المتقبل من:

1- السماء= المطر

2- السماء= العشب

3- السماء= هُ

رغم اختراق 3 لمقولة المطابقة النحوية (في الجنس)، فإن المتقبل لا يذهب إلى اعتبار القول لاحنا، بل ينطلق من المقدّمات الدلالية 1و2 ليصل إلى أنّ المقصود هو العشب. وهنا يستعين بالقرينة المقالية (رعينا).

[1] نتغافل هنا، لمقصد توضيحيّ، عن الفرق الأسلوبيّ بين المثالَيْن، وما يحتوي عليه المثال الثاني من تكرار لا يُستساغ نحويّا، إلاّ إذا حُمِّل معنى بلاغيا خاصّا (كالتأكيد...).

أمّا المثال الثاني فيتجنب إمكانية اللبس في مرجع الضمير (الضمير مذكّر، واللفظ المُحال عليه مؤنث) وذلك بذكر اللفظ نفسه في مناسبتين، وإن أوقع ذلك في التكرار كما أشرنا.

- **الاستخدام عند إفلين جاكيه**

في مدخل "الاشتراك الدلالي المنطقي" (Jacquey, 2004) تتحدث إفلين جاكيه عن الاستخدام وهو ما تسمّيه (coprédication)[1] وتعرّفه بوصفه تجميعا لسياقات مختلفة ضمن الجملة نفسها أو التركيب نفسه. وتقوم تلك السياقات على مسانيد يختار كل واحد منها معنى مخصوصا من بين مجموعة المعاني الممكنة التي تتوفر عليها المفردات الغامضة(Jacquey, 2004). وتقيس جاكيه درجة قبول هذا الاستخدام، بين الأقوال اعتمادا على الوجاهة التي يتوفـّر عليها؛ فهي درجة ضعيفة بالنسبة إلى المثال الآتي:

"Ce plateau est lourd. Il est couvert de forêts."

حيث يدلّ (plateau) على الصحن ويدلّ ضميره العائد عليه (il) على الهضبة. وهذا مثال على عدم توفـّق أسلوب الاستخدام.

أمّا المثال الذي ضربته جاكيه على نجاح الاستخدام فهو الآتي:

"Malgré son état déplorable, ce livre reste intéressant."

(رغم أن هذا الكتاب رَثٌّ، فإنه يظلّ مفيدا)

فالكتاب المقصود بلفظ الكتاب هو شكله [المجلد] أمّا الضمير العائد في (إنه) فيُقصد به محتوى الكتاب [المضمون].

[1] يمكن أن نترجمه بـ" شِركَة حمْل "، إن كان ثمّة حاجة إلى عدم الاكتفاء باعتباره مساويا لمصطلح الاستخدام.

فالعبرة في نجاح الاستخدام أو فشله، هو بقاء القول الذي يرد فيه متماسكا ومنسجما. ففي مثال (plateau) لا توجد قرينة تسمح بقبول الاستخدام، في حين أنّ مثال (الكتاب) يسمح بقبول هذه الازدواجية الدلالية بين الشكل والمضمون.

- **الاشتراك الدلالي والتورية**

مرّت بنا مقارنة بين الاستخدام والتورية، ونحتاج في هذه الفقرة إلى تبيُّن العلاقة بين التورية والاشتراك الدلالي. كيف يترابطان؟

إذا كان الاستخدام أقرب إلى الاشتراك الدلالي من التورية إلى الاشتراك الدلالي – كما أشرنا إلى ذلك أعلاه – فإنّ التورية مع ذلك تقوم على ضرب من العلاقة المخصوصة مع الاشتراك الدلالي قوامها استثمار جزء دلاليّ تحتمله اللفظة في الظاهر وإخفاء جزء آخر. إذ " التورية هي أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره مثل أن يقول في الحرب: مات إمامكم، وهو ينوي به أحدا من المتقدمين " (الجرجاني، [د.ت.]: 97). فالشرط في التورية أن يحتمل اللفظ والمقام تعدُّد المعنى، ويكتمل أسلوب التورية بإضمار المتكلّم نيّة صرف الأذهان عن معنى إلى معنى آخر. وقد جاء في **تحرير التحبير** أنّ التورية تُسمّى " التوجيه[(1)]، وهي احتمال الكلمة معنيين، فيستعمل المتكلم أحد احتماليها ويُهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله، كقول عليّ عليه السلام في الأشعث بن قيس: وهذا كان أبوه ينسج الشمال باليمين، لأنّ قيساً كان يحوك الشمال التي واحدتها شملة"[(2)]. وقد تلتبس التورية بالجناس. والملاحظ أنّ التورية قد

[1] ابن أبي الإصبع، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر**، تحقيق حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص268. وقال القلقشندي في معرض تقريظ: "[...] قابل وجوه حورها أحسن المقابلة، آمناً فيها من الاشتراك والمماثلة، وأوضح الفروق بين التورية والإبهام، والتوجيه والاستخدام". وهذا يدلّ على أنّ التمييز بين التورية والإبهام أمر عسير. انظر القلقشندي، **صبح الأعشى**، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص227.

[2] ابن أبي الإصبع، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر**، ص268. ويعلّق ابن منظور على قول الإمام عليّ قائلا: "وقوله الشِّمال بيمينه من أَحسن الأَلفاظ وأَلْطَفِها بلاغَةً وفصاحَة"، **لسان العرب**، ج11، ص364. وهذا يدلّ على قيمة **التورية** المُحكمة في سُلـّم البلاغة.

تـُلحق بها عبارة تـُسمّى ترشيحا[1]، تؤكّد المعنى المقصود؛ من ذلك "أنّ التورية في قول عليّ عليه السلام في لفظة الشمال، والترشيح في لفظة اليمين" (ابن أبي الإصبع، [د. ت.]: 272). فمن خلال هذه الأمثلة المضروبة في كتب البلاغة حول التورية، يمكن أن نستخلص أنّ المُورِّي يستثمر معطى معجميّا يتمثّل في اشتراك صيغتين في اللفظ الواحد (شمال= عكس يمين)/ (شمال= جمع شملة: ضرب من الثياب). علاوة على صناعة الشملة باليمين، فيكون لفظ اليمين هنا ذا دلالتين إحداهما تنشئ طباقا مع المعنى الأول لـ(شمال) والأخرى تنشئ تفصيلا لهيئة صانع الشمال، وهي المعتبرة في المعنى الثاني لـ(شمال).

فلا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى الأصل المعجميّ أو الاشتقاق الصرفيّ لتحصيل المعنى المقصود والتورية المستفادة، بل يحتاج القول إلى تدبُّر القرائن المقالية واستحضار المعارف الموسوعية للوقوف على سرّ العبارة المُوَرِّيَة.

ولو قصد القائل إلى تعمُّد الجناس في المثال المضروب لقال:

"فلان يصنع بشماله شمالا"

ويبدو أنّ أمر الجناس أهْوَن من التورية، لأنّ الرجوع إلى الأصل المعجميّ والاشتقاق الصرفيّ يكفينا مؤونة تأويل القول / العبارة. وبذا أيضا يتيسّر التمييز بين الجناس والاشتراك الدلالي، فليست شمال1 وشمال2 تدلاّن على معنيين مختلفين إلاّ لكونهما ينتميان مقوليا (مقولة العدد، تحديدا) إلى نوعين مختلفين، فشمال1مفرد، أمّا شمال2 فجمع. غير أنّ كلتا الكلمتين ذات أصل عربيّ، فلم نعثر في المعاجم التي رجعنا إليها على أنّ إحدى الكلمتين غير عربية أصيلة أو تعود إلى أصل آخر، ومن ثمّة فإنّ انقطاع توجيه التأويل نحو الجناس، أمر غير مبتوت به.

وكما نرى فإنّ السياق – الذي يتولّد من جملة عناصر شيئا فشيئا – يحتمل عددا من الاحتمالات الدلالية التي يمكن، تقليديا، المفاضلة بينها، وهو ما نمتنع عنه،

[1] نحو ترشيح الاستعارة، وهو إيراد لازم من لوازم المستعار منه، لتقوية المجاز.

إذ ليست طبيعة المقاربة التي نعتمدها قائمة على البحث عن تسمية الظواهر البلاغية أو محاولة ترتيبها في سلّم تفاضليّ، بل النظر العلميّ لهذه الاحتمالات يقوم على منطق نظرية الإفادة، التي صاغها سبربر وولسن: كلّما كان الجهد التأويليّ أقلّ، كانت الفائدة أكبر[1].

أمّا هذه الظواهر البلاغية (الاستخدام – التورية – الجناس – المجاز المرسل، ...) فلا مفاضلة بينها، في حدّ ذاتها، أو من حيث طبيعتها الخاصّة، بل يمكن التمييز بينها موضعيا أي عند دراسة السياقات الفردية للأقوال التي تتضمّنها. علاوة على ما نقف عليه اختلاف بين العماء والنُّظّار في كثير من سياقات الأقاويل المتعددة التآويل.

*** الاشتراك الدلالي والبيان:**

لمّا كان علم البيان "شعبة من علم المعاني، لا تنفصل عنه" (السكاكي، 1987: 162)، فقد أردنا أن نوسّع النظر في علاقات الاشتراك الدلالي حتى تشتمل على علاقاته الوثيقة بالاستعارة والمجاز المرسل، وهو ما توسّع فيه الدارسون توسّعا

.(Alda , 2004; Lakoff, 1987; Kleiber, 1999; Nunberg, 1995, p109-132)

وسنحاول رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الاشتراك الدلالي وهذه الوجوه البيانية، حسب التصنيف القديم، مُراعين خصوصية اللغة العربية في توليد الاستعارات والمجازات المرسلة والكنايات.

إنّ دراسة الاشتراك الدلالي تعني البحث عن المبادئ التي تفسّر لنا – على سبيل المثال – لماذا نفهم من النعت (أخضر) دلالة (اللون) أو نفهم منه دلالة (عدم النضج)؟ قد نقول عن تفاحة1: إنها خضراء، ونحن نقصد أنها لم تنضج بعد، وقد نقول عن تفاحة 2: إنها خضراء ونحن نعني فقط أنّ لونها أخضر، وقد نقول عن تفاحة 3: إنها خضراء،

---

[1] انظر آن روبول وجاك موشلير، **التداولية اليوم، علم جديد في التواصل**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003،ص274. يعرّب المترجمان (relevance - pertinence) بالمناسبة، وهو مصطلح جيد [يجعلنا في دائرة البلاغة، أساسا] وإن اختار غيرهما "الوجاهة"، ورأيت أنّ مصطلح "الإفادة" أقرب [من الدائرة النحوية المعرفية].

ونحن نقصد في الوقت ذاته أنها خضراء اللون وغير ناضجة. ولكن ماذا لو انطبق المعنى المفهوم من القول الوارد في التفاحة 3 على واقع التفاحة1 أو2؟ ههنا يجعلنا الاستعمال الواحد لنعت (خضراء) المتعدّد المعاني، في حاجة إلى ضوابط لتحقيق فهم أفضل للقول.

ولذلك، علينا – كما يرى بعض الدارسين – أن نضع شرطا لإيقاف "نزيف" التعدّد الدلاليّ للكلمة. وإذا كانت المسافة بين معنيين لكلمة واحدة أكبر من تلك المعاني المتوقعة من قِبَل هذه المبادئ، فإنّه لا يمكننا تأكيد أنّ الأمر يتعلّق بمعنى ينتمي إلى الكلمة المعيَّنة.

ههنا تقوم الاستعارة والمجاز المرسل بدور مهمّ. فهما يُعتبران وسيلتين لخلق معان جديدة، من وجهة نظر توليد المعنى. ومن ناحية التحليل، إذا أمكن إعادة بناء علاقة استعارية أو مجازية بين معنيين، فإنّ هذين المعنيين سيُعتبران مُتَّصِليْن[1].

طبعا لن نهتمّ بنظريات الاستعارة والمجاز المرسل، في التقاليد البلاغية العربية والغربية، فهذا بحث يخرج عن نطاق العمل، وقد أنجزه كلّيا أو جزئيا باحثون آخرون[2]، ولكن ما سنُعنى به هو التقاط ضروب العلاقات الدلالية التي تحقـّق الاسترسال الدلالي بين الاشتراك الدلالي وبين ظواهر بيانية كالاستعارة والمجاز المرسل والكناية.

---

[1] Alda Mari, **Polysémie**, un article de sémanticlopédie, dictionnaire de sémantique.

[2] من الباحثين الغربيين الذين تطرّقوا لمبحث الاستعارة بطريقة معمّقة نذكر:

- Paul Ricœur, **La métaphore vive**, Paris, Le Seuil, coll. « Points », 1975.
- George Lakoff and Mark Johnson, Metaphors We Live By, Chicago: University of Chicago Press, 1980.

ومن الباحثين العرب الذين جدّدوا النظر في الاستعارة من منظور جديد، نذكر:

- عبد الإله سليم، **بنيات المشابهة في اللغة العربية- مقاربة معرفية**، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال، 2001.
- سعيد الحنصالي، **الاستعارات والشعر العربي الحديث**، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1 ، 2005،

- **الاستعارة عند فتغنشتين (wittgenstein):**

كي نفهم نظرية فتغنشتين في ألعاب اللغة، علينا أن نتبيّن أربع نقاط في وجهة نظره حول هذه النظرية:

1- انبثاق مفهوم الإبهام[1] (vague):

يعود فتغنشتين إلى النقاش الفلسفيّ اللسانيّ حول مفهوم الإبهام الذي يربطه بعدم الإمكان النظريّ لتصوُّر معنى بوصفه مبدأ يفسِّر الاستعمالات. إذا كانت المماثلات القائمة بين الاستعمالات وما هي عليه تلك المماثلات التي تضمن الفضاء المشتركيّ للكلمة، تضمن التحام الفضاء المشتركيّ، فإنّ مجموع الاستعمالات مفتوح. علينا أن نلاحظ أيضا أنّه في صُلب هذه المجموعة من الخصائص المشتركة لا توجد بالضرورة خاصية واحدة تشمل جميع الاستعمالات. إنّ الخصائص المشتركة تشتغل متناوبة دون أن تضمن إحداها التحام الكلّ.

2- الخاصّية غير الإسنادية للمماثلات:

يوجد اختلاف آخر بين الحالة التي يمثل فيها معنى مجرَّد مبدأ التحام المقولات وتلك التي يكون مبدأ الالتحام فيها مُعطى عبر التشابهات بين المعاني. في الحالة الأولى، تتوفر التعليمة المجرَّدة على وظيفة إسنادية. وعلى العكس من ذلك فإنّ المماثلات لا يمكن أن تُلاحَظ إلا مرّة واحدة عندما يتمّ الانتشار. ولا يمكننا أن نتوقّع ما هي الانتشارات الممكنة للمقولة انطلاقا من القيمة الدلالية لأعضائها. وهذا الأمر طبيعيّ للغاية في صُلب فلسفة تقول بملاحظة الاستعمالات وترفض الإقرار بعلل لم يتمّ وضعها على محكّ التجربة.

[1] أخذنا تعريب (vague) بـ"إبهام" من تعريب الطيب البكوش وصالح الماجري كتاب روبير مارتان "**في سبيل منطق للمعنى**"، ص295.

3- إعادة النظر في مبدإ فريجه *(Frege)* لتحديد الإحالة عبر المعنى:

من اليسر بمكان استنتاج أنّ فتغنشتين يعيد النظر في مبدإ فريجه القائم على التطابق بين المعنى والمرجع. بداية، لأنه لا يوجد معنى وحيد يمكن أن نحدِّد مرجعَه. للاستعمالات وجود مستقلّ عن قاعدة وحيدة وشاملة. ثمّ لأنّ مجموع أنماط الاستعمال مفتوح. إذا كان الإبهام هو الذي تحدِّد المنوال، فإنّ كلّ حساب لإمكانيات استعمالات وحدةٍ، غير ناجع فوق ذلك.

4- قواعد محلّيّة:

إنّ نفي وجود قاعدة عامّة مستقلّة عن الاستعمالات لا يعني أننا لا نستطيع تحديد قاعدة محلّية بالنسبة إلى كلّ قيمة تكون صالحة للاستعمال المعنيّ. لقد كان فتغنشتين يعارض دائما فكرة وجود لسان شخصيّ. ولْنتذكّرْ مثال لعبة الشطرنج (فتغنشتين1988). ثمة صيغ كثيرة لهذه اللعبة اختُرعت عبر التاريخ، ولا يعني ذلك أنّها تنويعات للُّعبة ذاتها، إذ لكلّ صيغة من تلك الصيغ قواعد خاصّة بها تنظّم تلك اللعبة.

- **الاستعارة عند لايكوف وجنسن:**

تقوم الاستعارات بدور أساسيّ في بناء الواقعة الاجتماعية والثقافية والذهنية. ويمكن أن تُحلـَّل الاستعارةُ بوصفها نظاما من التوافقات الجزئية (تشاكُلات) بين ميدانٍ مصدرٍ (المرجع) وميدانٍ مستهدَفٍ (المُحال عليه)، مع الاحتفاظ العامّ بالدلالة، وحسب لايكوف وجنسن، فإنّ هذه الأنساق شديدة البَنْيَنَـة، ثابتة وكثيرة الدوران. وغالبا ما تـُبَنْيِـنُ أنطولوجياتٌ الميادينَ المصادرَ والميادينَ المستهدَفةَ. فيمكننا إذن أن نفكـِّر في الميدان المستهدَفِ باستعمال المعارف والاستدلالات الخاصّة بالميدان المصدرِ.

إذا أخذنا على سبيل المثال التوافق **الوقتُ مالٌ** فإنه يمكننا الحديث عن الوقت مثلما نتحدّث عن المال، مع قلْب مستساغ للمعاني والاستدلالات. لنا نظام التوافقات التالي بالشكل الخطاطيّ التالي:

المال □ الوقت

هدف يستوجب المال □ هدف يستوجب الوقت

قيمة المال □ قيمة الوقت، إلخ.

ومن ثمّة نفهم تماما عبارات من قبيل: ربح الوقت، اقتصد في الوقت، استغل الوقت، كم بقي لي من الوقت؟ والمثال الأخير يُبيِّن أنّ الوقتَ منظورا إليه بوصفه مالا، يمكن أن يمتدَّ، أحيانا، إلى وقت منظور إليه بوصفه مصدرا مُجسَّدًا. هذا الاستعمال للميادين المجسَّدة من أجل عمليات مجرّدة هو أحد مظاهر الدينامية الإبداعية للغة.

- **الاستعارة والمَقْوَلة:**

كي يعيش الناس ويتواصلوا عليهم أن يُصنِّفوا الأشياء وأن يضعوها في مقولات، أي أن يُمَقْوِلُوها. هذه المقولات تشكلت انطلاقا من خبراتنا المادية المحسوسة. إنها تُبَنْيِنُ الطريقة التي نميِّز بها بين الكيانات. فالمقوَلة مهمّة ذات جذور متجذ ِّرة عميقا في تجاربنا المحسوسة الفردية والجماعية.

إنّ التوافقات الاستعارية ليست ثمرة الصدفة. يبيّن لايكوف وجنسن أن التفكير المجرَّد يتأسس على الخبرة المحسوسة، المتصلة أساسا بالإدراك وبالجسد. إنّ انسجام المقولات والتوافقات تضمنه بنيةُ العالمِ المحسوسِ العقليةُ (المُصادرُ عليها أو الملاحظةُ) ، المعبَّر عنها، على سبيل المثال، بقوانين الفيزياء. هذه البنية يُصادَر في معظم الأحيان على كونها مستقلّة عن خصوصيات الفكر البشريّ. والمقولات نفسها متراتبة؛ من المقولات القاعدية (الصادرة مباشرة عن الإدراك أو عن التجربة المباشرة، مثل الحركة) نحو المقولات المركَّبة، الأكثر تجريدا.

من المهمّ أن نلاحظ أنّ الاستعارات المفهومية تسمح عموما بنفس أنواع التفكير المستخدمة في الميادين المستهدفة وتلك التي يُمكن أن تُنجَز حول الميدان المصدر. إنّ التوافق الذي يثيره قول من قبيل **الحياة سَفَرٌ** الذي يسم رؤيةً مّا للحياة، يسمح بتطبيق ضروب التفكير ذاتها المستعملة مع السفر. وبذلك نجد استعمال مفردات من قبيل

توجّهات، انقطاع، عودة، وسائل نقل، إلخ. ويُمكن أن يُعامل عدد من الأنماط الفرعية أو أجزاء الحياة بالطريقة ذاتها، من ذلك الحياة المهنية.

هذا الإجراء ليس نظاميا، إنه مرتبط بخصائص الشيء المستهدَف الأنطولوجية، ولا يُمكن تعيين تلك الخصائص بشكل فوريّ دائمًا، ولكنّ الإنسان يتصرّف بشكل ممتاز (بالطريقة ذاتها التي يتصرف فيها مع إعراب لغته انطلاقا من عدد محدود من الأمثلة).

- **تصنيف الاستعارات:**

ثمّة ثلاثة أصناف من الاستعارات: الاستعارات **الاصطلاحية** والاستعارات **الصُّور** والاستعارات **الأجناسية.**

الاستعارات الصور تربط بين صورة واحدة وأخرى. يتمثل المبدأ في إسناد خصائص مفهوم إلى خصائص مفهوم آخر (نحو القامة والشكل واللون). فعندما نتحدث، في الفرنسية عن (**taille de guêpe**)[1] [قوام ممشوق] بالنسبة إلى امرأة، فإننا نربط بين هذه الصورة وصورة القوام الليّن للزنبور. ونحو ذلك نتحدّث عن غصن البان[2] في العربية. أمّا الاستعارات الأجناسية فتسمح بإقامة علاقة بين بنية مخصوصة يسهل ضبطـُها وبنية أجناسية.

---

[1] الترجمة الحرفية لهذا التعبير الفرنسي: قوام زُنبور، وهي لا تلائم السياق العربيّ؛ إذ نترجمها بقوام ممشوق، أو غصن البان، أو ما شاكله.

[2] كثيرة هي الشواهد على استعارة غصن البان للقدّ الميّاس؛ منها:

- أعانق غصن البان من لين قدها *** وأجني جني الورد من وجناتها (أورده ابن حجة الحموي، **خزانة الأدب**، مرجع مذكور، ج2، ص428)

- وأبت وقد أخذ النقاب جمالها *** حركات غصن البان أن تتنقبا (أورده ابن أبي الدنيا، **قرى الضيف**، تحقيق عبد اللـه بن حمد المنصور، ط1، الرياض، أضواء السلف، 1997، ج2، ص150)

- رأيت الشمس تطلع في نقاب *** وغصن البان يرفل في وشاح (أورده المقـَّري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968، ج3، ص279)

هذه الاستعارات تستدعي قدرتنا على الاستدلال على الأجناسيّ انطلاقا من المخصوص. وتلك حالة تأويل الأمثال، على سبيل المثال، نحو **الصحو بعد المطر**، أو **اللعب بالنار**. أخيرا، تبقى بعض الوضعيات التشخيصية لبعض الكيانات، من قبيل **ديانته تُحرِّمُ عليه ذلك**. هذه الأخيرة، تقع على التخوم بين الاستعارة والمجاز المُرسل.

- **الاستعارة والاشتراك الدلالي:**

غالبا ما تُعالَج الاستعارةُ في البلاغة بوصفها **صورة** أو **كلمة** أو **مجازا**. إنها صورة تقوم على المشابهة (وهو ما يوافق لسانيا استبدالا على محور الجريديّ، محور التماثلات عند ياكبسن[1]) تكون الكلمة فيه هي الحامل. وتبعا للبلاغة الكلاسيكية، توسّل فريق مو (Groupe μ) في كتاب (البلاغة العامّة، [2]1970) بمفهوم العدول (écart) لشرح هذا الوجه البلاغيّ. وهو عدول بالنسبة إلى الدرجة الصِّفْر (التي تُعرَّفُ بكونها ما يستجيب لتوقُّع المتقبِّل) وتمّ حلّ مشكل المعنى الذى الذي يثيره الحدث الاستعاريّ من جانب التكوين السميّ: العدول يعني تعديلا في توليفات السيمات. وهذا الإجراء (الذي اعتمده علم الدلالة البنيويّ) يسمح قطعا بإعادة بناء بعض التمشيات التأويلية للمتقبِّل، ولكنه لا يهتمّ بدوافع اختيار المتكلِّم عبارةً مّا تُدرَك استعاريًّا. يتعلق الأمر بتمشٍّ تحليليّ خالصٍ، مجرَّدٍ فعّال في إطار المعجميّة، بيد أنّه لا يأخذ بعين الاعتبار العمل القوليّ الذي تنجزه الاستعارةُ.

إنّ علم الدلالة البنيويّ، وبشكل أعمّ لسانيات اللسان، بمعالجتهما المادّة اللسانية بوصفها مادّة مستقِلّة، مقطوعة عن السياق التلفُّظيّ والمقاميّ، إنـّما يتكشـّف أنـّها غير قادرة على الاهتمام بالتمشّي الاستعاريّ: فهذا الأخير يمتدّ في صُلب ملفوظ لا يُعنى فقط بأن يدُلَّ، ولكن بأن يُخبِر عن الواقع. وهذا يفسِّر كون التكوين السيميّ يتحوّل عند معظم علماء الدلالة إلى فتحٍ للنظام السوسيريّ على الجانب الواقع خارج

[1] Jakobson, R., **Linguistique et poétique, Essais de linguistique générale**, Paris, Minuit, 1963.

[2] **Rhétorique générale**, Paris, Éditions Larousse, 1970.

اللغة (l´extralinguistique)؛ إذ يعمد علماء الدلالة هؤلاء إلى مدّ التمشي البنيويّ، خصوصا عبر أخذ المكوِّن الموسوعيّ بعين الاعتبار.

إنّ علم حركة الأفعال (praxématique)، الذي يُعنى بآليات إنتاج المعاني، يربط الصلة بين الحدث اللسانيّ الاستعاريّ والحدث الواقع خارج اللغة، ويهتمّ بأشكَلَة (problématisation) الصلة المؤسَّسة بين طريقة مَقْوَلة أحداث العالم الواقعيّ وبين **التمثيلات** المُكَوَّنة.

يجب أن يُنظَر إلى الاستعارات بوصفها مُشابهات (similitudes) تجريبية عامّة (والعبارة للايكوف وجنسن، 1980/ 1985[1])، المشابهة ليست سابقة للمسار الاستعاريّ، ولكنها مُبتَكَرة من قِبل الاستعارة: إنّ الدلالات الثابتة بشكل بيذاتيّ تُخفي المتكلِّمَ، وتجاربَه، وقدرتَه على التخيُّل، وصلته بالعالم، وكلّ ما تذكره الاستعارة بدقّة، لأنّها تنخرط في فهْمٍ للعالم يصل بين الفعاليات (praxis)[2] المختلفة. فدور الاستعارة، من ثمّة، هو التعبير عن إدراك الترابطات بين مختلف مجالات التجربة. وبهذا فإنّ المسار الاستعاريّ هو بناء معرفيّ شديد الاتصال بالحوارية (dialogisme)، وخصوصيته تكمن في كونه مُتَضمَّنًا من قِبَل صراعٍ اسميٍّ يُدركه المشتركون في التلفُّظ.

والحضورُ البنّاءُ للحوارية في الإسماء (nomination) حضور نموذجيّ في الإسماء المُدرَك بوصفه استعاريًا. ويُظهِر المسار الاستعاريّ بذلك صلةً حواريّةً (على شاكلة افتراقdissensus) يُعنى بها المتكلِّم في علاقته مع بتعبيرات المتكلمين الآخرين، هذه الصلة الحوارية ليست سوى تمثيلٍ للصلات الفعلية المُختلفة نفسها:

---

[1] Lakoff et Johnson, **Les métaphores dans la vie quotidienne**, Paris, éds de Minuit, (1980/1985), 254pages.

[2] اشتقاقا يعني البراكسيس (praxis) الفعل أو الفعالية. وفي **موسوعة لالاند الفلسفية** أنّ بعض الهيغليين وفي مقدمتهم ماركس يُنيطون بالفعالية دورا كبيرا، وذلك بقدر ما يكون العمل الجماعيّ التقنيّ الاقتصاديّ الاجتماعيّ هو الأساس والحكَم في الفكر النظريّ، الإيديولوجيا. ويؤول تعارض الفعالية والفكروية (الإديولوجيا) عند البعض منهم، إلى أن يكون هو التعارض بين العلم والتقنية وبين الفلسفة. انظر لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، مرجع سابق، الملحق، مج2، ص1127.

المتكلِّم، في كلامه، يصِلُ بين فعالية اجتماعية منغرسة في الثقافة (culturalisé) وبين فعالية شخصية، ذاتية، ويمكن أن ينشب اعتراكٌ بين كلتا الفعاليتيْن[1].

وإذا أردنا أن نقارب المسألة من زاوية لسانية محضة، ألفينا الاستعارات شديدة التواتر والحضور في اللغة المستعملة، وقد يحدث أن نجد الاستعارة في الاستعمال الأصليّ. نقع بذلك على الحدود بين الاستعارة (= استعمال مشتقّ) والاشتراك الدلالي (= استعمال جديد، أو استعمال بلغ استقلالا كافيا ليكون منفكّ الارتباط عن مصدره الأصليّ). في هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن تتطوّر الاستعارة بشكل مستقلّ وأن تتحصّل على خصائص إضافية. وهذه هي الحال على سبيل المثال في عبارة **طالب لامع** ، حيث يقع التركيز، علاوة على الصفات الخارجية المُسندة للامع، على أسباب اللامع، أي قدراته الذهنية الفائقة. ويمكن أن يُعتبر النعت **لامع** في هذا السياق الإبستيميّ معنى كاملا، مُطوَّرا انطلاقا من استعارة. وبالعكس، فإنّ استعمالا استعاريا مألوفا في الماضي، يصبح باطلا ومُلغىً وذا انتظام ضعيفٍ. وقد يصبح في هذه الحالة شكلا متكلّسا أو شبه متكلّس، يمكن تأويله بمعزل عن الاستعارة.

على مستوى بناء الاستعارات، نميّز بين الاستعارات الأُوَل، ذات المستوى المتدنِّي، المكتسبة سريعا، والاستعارات المُعقّدة المُركَّبة انطلاقا من استعارات أُوَل كثيرة. بذلك يمكننا أن نقوم بتوليف: **الأهداف بوصفها اتجاهات والأعمال بوصفها تنقلات** كي نتحصّل على استعارة السفَر: **بلوغ هدفٍ بوصفه سفَرًا.**

وهذه بعض الأمثلة الإضافية، الشديدة التواتر، للتوافقات الاستعارية:

- استعارات الاتجاه: الأحسن يكون إلى الأعلى أو إلى الأمام، والسلبيّ يكون إلى الأسفل أو إلى الخلف (تراجعت النتائج، أنا أغرق في الديون).

[1] C.Détrie, **La métaphore**, in *Termes et concepts pour l´analyse du discours*: *une approche praxématique* (C.Détrie, P. Siblot et B. Verine, éditeurs), 2001, Champion, 413pages.

- استعارات في الميدان النفسيّ: يُنظر إلى المُهمّ بوصفه ضخما، ويُنظر إلى الحميمية أو التماثل بوصفها تجاوُرًا (صديق قريب)، والتعاطُف يُنظر إليه بوصفه حرارةً (صديق حميم).

- استعارات عامّة: يُنظر إلى تنظيم بوصفه بنية مادّية، وإلى الحالات بوصفها أماكن، وإلى التغيّر بوصفه حركةً، ويُنظر إلى المعرفة بوصفها رؤيةً أو سماعًا (أسمع جيّدا ما تقول)، إلخ.

- **الاستعارات تتأسّس على عدد كبير من المقولات الإعرابية:**

نقف على استعارات حول معظم أقسام الكلام. يمكنها أن تكون نعوتا: أفكار فضفاضة، نظرية صُلبة أو أسماء: أسس النظرية، أو فعلا: الأسعار ترتفع ، المجتمعات تتقدّم، أو حروفا أيضا: في الإعلامية.

في بعض هذه الحالات، تستوْقفنا الخاصيّة المشتركية العالية لبعض النعوت (مثل النعت جيّد) وحروف المعاني. وبعبارة أخرى، هل علينا أن نصادر على عدد كبير من الاستعارات المكوَّنة انطلاقا من نواة فرعية، أم هل نحن أمام تعدّد يكاد يكون لا نهائيا، في بعض الحالات، من المعاني/ الاستعمالات، المرتبطة عند الاقتضاء بعناصر متقاسَمة، مثل السيمات (sèmes)؟

- **بعض عناصر المَنْوَلة**

اهتمت أعمال لسانية كثيرة بالاستعارة، وكذلك الأمر في العلوم المعرفية، وعلم اللسانيات العصبية والأنثروبولوجيا. ولمّا تندمجْ هذه الأبحاث في الأطر الشكلية للسانيات، إلى حدّ اليوم. وتُعالَج الاستعارات عموما عبر الانحراف عن قواعد الإلزام النمطيّ (coercion de type): عندما لا يكون لموضوع لسانيّ مّا نمط مُنتَظَرٌ من قِبَل المكوّنات التي تحيط به أو تُمَقْوِله فرعيًّا، فإنّ الاستراتيجية المُتَوَخّاة تقوم على محاولة اشتقاق نمط جديد من نمطه. لذلك توصف قواعد تغيير النمط لكلّ حالةٍ حالةٍ

(مع مُصادرتنا على قدر مّا من التعميم)، وهو تغييرٌ تحكُمُه التحديدات المُجراة على الألفاظ الفرعيّة المُمَقـْولة[1].

ويرى بعض الباحثين أنّ الاستعارة تدخل في نطاق الاشتراك الدلالي، ولا سيما الاستعارات التي تصبح عبارات متكلسة بعد تعجيمها. و"يمكن أن يكون الاشتراك الدلالي، عبر الاستعارة، أسلوبيا، ومن ثمة يكون ظرفيا، وهو ما يعني أننا لا نجد في المعجم مدخلا يوافقه. ويمكن أن ينشطه تماثُلٌ أو قطعٌ للمدلولات. ويمكنه أن يكون مدمجا في اللسان. غالبا في شكل عبارات متكلّسة يمكن معالجتها معجميّا. ويمكن للمشترك أن يكون نفعيا يسدّ نقصا معجميّا، وهاهنا يكون اندماجه في اللسان أكبر لأنّه يمرّ في الاستعمال دون أن يُتفطّن إليه تقريبا"[2].

- **الاستعارة والاشتراك الدلالي عند المفسّرين:**

يمكن النظر في بعض الاستعارات كما أوردها بعض المفسّرين، للنظر في الناحية المتعلّقة بالتحويل الاستعاريّ ودوره في توجيه المعنى في سياق قواعد علم الدلالة الكلاسيكيّ التي تشتغل بشكل حدسيّ، ودون تنظير ميتالغويّ صريح.

وكي يكون الكلام على الاستعارة والاشتراك الدلالي عند المفسّرين كلاما دقيقا، نعرض لمثال يوضّح المقصود. فمن المعروف أنّ تفسير القرآن لا يضطلع به إلا من شُهد له بإجادة علوم العربية، ومن هذا الباب نرى من المفيد النظر في التفاسير لمعرفة بعض الظواهر اللغوية الدلالية والبلاغية. يورد ابن كثير في تفسيره الآية:{ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ }[3] أنّ " إسناد الإرادة هاهنا إلى الجدار على سبيل الاستعارة، فإن الإرادة في المحدثات بمعنى الميل. والانقضاض هو:

---

[1] Véronique Moriceau et Patrick Saint-Dizier, **Métaphore**, article in Sémanticlopédie.

[2] Aude Demange-Paillet, **De la polysémie: ambivalence, dialogisme et polysémie discursive**, Université Montpellier, 2005, p.40.

[3] سورة الكهف، الآية 77.

السقوط"[1]. ونقل الألوسي في تفسيره، وهو المعنيّ بتحليل الظواهر البلاغية في القرآن تحليلا مستوعِبًا[2]، الآية نفسها:" والمراد من إرادة السقوط قربه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل، ويجوز أن يعتبر في الكلام استعارة مكنية وتخييلية ، وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم ومن ذلك قوله: [من الوافر]

يريد الرمح صدر أبي براء *** ويعدل عن دماء بني عقيل"[3]

وتكثر في كلام الألوسي عبارات تدلّ على احتمال السياق الواحد والآية الواحدة التوجيه نحو الاستعارة أو نحو المجاز المرسل، في غير موضع. وهو ما يجعلنا نراجع المسلَّمة القائمة على جعل الاستعارة والمجاز المرسل عبارةً عن جدْوَليْن منفصليْن من العلاقات المجازية، لا يمكن أن يجتمعا في تأويل القول الواحد.

وجاء في تفسير الرازي، ما يأتي: "فرأيا في القرية حائطاً مائلاً ، فإن قيل: كيف يجوز وصف الجدار بالإرادة مع أن الإرادة من صفات الأحياء؟ قلنا: هذا اللفظ ورد على سبيل الاستعارة ، وله نظائر في الشعر قال :

يريد الرمح صدر أبي براء *** ويرغب عن دماء بني عقيل

وأنشد الفراء :

إن دهراً يلف شملي بجمل *** لزمان يهم بالإحسان

---

[1] ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل (ت770هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999، ج5، ص184.

[2] لاحظنا أنّ استعمال لفظ "الاستعارة " في **روح المعاني** أغزر من استعمالها في كتب سائر المفسرين، وهذه قرينة – إنْ صحّت – تدلّ على فضل عناية لدى الألوسي بالناحية البلاغية في التفسير.

[3] الألوسي، شهاب الدين محمود (ت1270هـ/ 1854م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، (د.ت)، ج6، ص 16.

وقال الراعي:

في مهمة فلقت به هاماتها *** فلق الفؤوس إذا أردن نصولا"[1]

فالمفسّرون يُجمعون على اعتبار الفعل (يريد) المسند في آية سورة الكهف (77) إلى (الجدار) مستعارا، وأوّلوا المعنى بـ:

- الميل
- قـُرْب السقوط

والملاحظ أنّ المعاجم تستعيد التفسير نفسه، فقد جاء في **لسان العرب** "وقوله عز وجل فوجدا فيها جداراً يريد أَن ينقضَّ فأَقامه أَي أَقامه الخَضِرُ وقال يريد والإِرادة إِنما تكون من الحيوان والجدارُ لا يريد إِرادَة حقيقية لأَنَّ تَهَيُّؤه للسقوط قد ظهر كما تظهر أَفعال المريدين فوصف الجدار بالإِرادة إِذ كانت الصورتان واحدة ومثل هذا كثير في اللغة والشعر"[2].

والملاحظ أنّ نمط التفسير الذي اعتمده ابن منظور يقوم على استدلال يعتمد السبر والتقسيم، فقد انطلق من مقدمات:

- الإرادة إنما تكون من الحيوان
- نسب القرآن الإرادة للجدار
- القرآن لا ينطق عن الهوى
- الإرادة في الآية ليست بالمعنى الحقيقي للإرادة

---

[1] الرازي، فخر الدين (ت606هـ)، **مفاتيح الغيب**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420 هـ ج21، ص488.
[2] ابن منظور، **لسان العرب** ، مادّة (ر و د).

ليصل إلى نتائج:

- الإرادة في الآية بمعنى التهيؤ للسقوط

- علّة إطلاق لفظ الإرادة على حالة تهيؤ الجدار للسقوط في الآية، هي تشابُه صورة ذلك مع صورة أفعال المريدين إرادة حقيقية.

والملاحظ أنّ المقدمة الثالثة (القرآن لا ينطق عن الهوى) مُضمَرة ولكنها مستنتَجة من السياق التداولي الذي ينتمي إليه صاحب **لسان العرب**.

فالنصّ القرآنيّ سمح لا بتوليد استعارة جديدة واشتقاقها من استعمال / معنى غير سابق، ولكنه سمح بمزيد إحكام تنظيم هذا المعنى الذي يوجد له نظائر في الشعر، وتدلّ الشواهد التي استدلّ بها المفسرون واللغويون (وهي في معظمها متكررة) على جريان هذا المعنى في الاستعمال العربيّ.

ودون الخوض في أبعاد عقائدية تتعلق بتجويز إطلاق لفظ الإرادة على الجمادات، وما يستتبع ذلك من استدعاء لنظرية أفعال العباد، وقضية الجبر والاختيار، فإنّه من الجدير بالذكر إشارة بعض المفسِّرين إلى لفيف من العلماء يعارضون القول بجواز الاستعارة في القرآن، بل يرفضون وقوع المجاز فيه، مدّعين أن المجاز ضديد الحقيقة، إذن هو كذب ولا يجوز مثل ذلك في القرآن...

غير أنّ قوانين التأويل الدقيقة والاستنجاد بعلوم اللغة وعلوم القرآن والمنطق والأصول، قد حالت دون الوقوع في تعسّفات منكرة، يعود كثير منها إلى تحكيم نظرة إيديولوجية لا تفسِّر النصّ بقدر ما تسعى إلى توظيفه لخدمة الأهداف الفكروية وجعله في صفّها تعضيدا لجانبها واستقواء به على مقالات الخصوم[1].

[1] قد يعمد القائلون بالاختيار في أفعال العباد إلى هذا الفعل المسند إلى الجدار، ليقولوا: إذا كان القرآن يُثبتُ للجدار إرادة، فمِن باب أوْلى أن يكون للإنسان إرادة، ولكن هذا الدليل قد يتطرّق إليه الاحتمال، وهو أن يُحمل لفظ الإرادة في الآية على معنى حال تهيُّؤ الجدار للسقوط، ومن ثمّ فقد يسقط الاستدلال على هذا الوجه.

ويمكن النظر في الآية ذاتها باعتماد منحى تركيبيّ خالص، يعتمد مقولة الأفعال المساعدة التي نجدها في اللغة العربية متمثلة في أفعال الشروع والمقاربة، كما نجدها في كثير من اللغات الأخرى فيمكن أن نعدّ الإرادة في قوله (يريد أن ينقضّ) جهة الشروع فهو فعل مساعد جهيّ يدلّ على القرب الزمانيّ لوقوع الحدث من الناحية الإبستيمولوجية. ومن ثمّ نستفيد من الإشارة إلى الإرادة في بعض التفاسير القائلة بأنّ يريد يعني (قُربَ) الجدار أو (تهيُّؤه) للسقوط، ولعلّ من أوضح تلك التفسيرات ما ورد في **التحرير والتنوير**، يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور "ومعنى { يُرِيدُ أن يَنقَضَّ } أشرف على الانقضاض، أي السقوط ، أي يكاد يسقط"[1].

ومن ثمّ تكون للفعل (يريد) دلالة أنطولوجية معزولة عن مقولات الفاعل النحويّ (الجدار)، وبهذا التحليل لا نحتاج إلى جعل الآية قائمة على الاستعارة. ذلك أنّ القول بالاستعارة يعني الإقرار بتناقض بين خصائص فاعل (يريد) [= العاقلية، الحيوانية] ، كما ينبغي أن تكون في الأصل، وبين الاستعمال في الآية حيث ورد فاعل (يريد) [- العاقلية، - الحيوانية].

أمّا إذا قلنا إنّ يريد فعل مساعد، فقد جعلناه أقرب إلى العنصر المبنيّ لا يتعلّق بالفاعل بل بالفعل الأساسيّ وهو هنا في سياق الآية (ينقضّ)، وهو فعل منسجم مقوليا مع الفاعل (الجدار). وبهذه الطريقة يندفع الاعتراض الذي يقول به نفاة المجاز والاستعارة[2]، وينطرح الحرج الذي جعل المفسرين يبحثون عن نظائر لهذا الاستعمال

---

[1] ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير** ، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، ج16، ص8. وإن كان ابن عاشور يعتمد كذلك تأويل الفعل استعاريا، على غرار معظم المفسِّرين، قائلا: "فعبّر عن إشرافه على الانقضاض بإرادة الانقضاض على طريقة الاستعارة المصرحة التبعية بتشبيه قرب انقضاضه بإرادة من يعقل فعلَ شيء؛ فهو يوشك أن يفعله حيث أراده ، لأنّ الإرادةَ طلبُ النفسِ حصولَ شيءٍ وميل القلب إليه". وفضل تفسير ابن عاشور أنّه حافظ على دلالة المقاربة أثناء تحليله الاستعارة.

[2] يعرض الألوسي تعسّف هذا الفريق من النافين لوقوع المجاز في القرآن قائلا: " ونقل بعض أهل أصول الفقه عن أبي بكر محمد بن داود الأصبهاني أنه ينكر وقوع المجاز في القرآن فيؤول الآية بأن الضمير في يريد للخضر أو لموسى عليهما السلام وجوّز أن يكون الفاعل لجدار وأن اللـه تعالى خلق فيه حياة وإرادة والكلّ تكلُّف وتعسُّفٌ تـُغسَل به بلاغةُ الكلام". **روح المعاني**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج6، ص16.

القرآنيّ في أشعار العرب، وإن كان بعض المفسّرين يرى أن لا حاجة للاسترسال في عرض الشواهد، فجريان هذا المعنى في الاستعمال أمر ظاهر[1].

- **تأويل العلاقة بين الاشتراك الدلالي والاستعارة:**

ومكمن الاشتراك في هذا الضرب من الاستعارات، الذي نقف عليه في تأويل الآية 77 من سورة الكهف، يقوم على غضّ الطرف عن بعض مقوّمات المسند إليه الذي يتعلّق به الفعل الاستعاريّ / المشتركيّ. ففعل (يريد) يُسند إلى فاعل يتسم في العادة بالعاقلية والحيوانية، فإذا بالاستعمال الاستعاريّ المخصوص يسنده إلى فاعل يتسم بعدم العاقلية وعدم الحيوانية. ومن ثمّة، فإنّ الاشتراك يقوم على توسيع الاستعمال عبر إسقاط بعض الشروط الخاصة بالمسند إليه.

وهذا يجعلنا نعتبر أنّ التمييز بين الاشتراك الدلالي والاستعارة، القائم على أن الدلالة الاشتراكية يجب أن تكون بالتساوي بين المعاني (أي أن تكون المعاني على نسق واحد حقيقية أو مجازية، أي لا تشتمل على نقل من أحد البابين إلى الآخر) على خلاف الدلالة الاستعارية القائمة، بل الناشئة عن نقل مجازيّ، إنما هو تمييز جوهريّ، لأنه يحفظ الحدّ الأدنى من التنظيم الدلاليّ والتصنيف المقوليّ، إذ يسهم في رسم الحدود بين الاستعارة والاشتراك الدلالي، بل بين البلاغة والدلالة، وإن ظلت تلك الحدود عُرضة دائما للاختراق من هذا الجانب أو ذاك.

ولعلّ ممّا نستفيده من تحليل هذا المثال (الآية77 من سورة الكهف) الوقوف على رقّة الحدود وهشاشتها بين المجاز المرسل والاستعارة. رغم أنّ معظم المفسّرين، الذين عدنا إليهم، قد جنحوا إلى القول باستعارية الفعل، فإنّ منهم مَن أورد إمكانية تأويل الآية باعتماد المجاز المرسل، وهذا يدلّ على أنّ الحدّيّة الصارمة التي قد يتوهّمها بعضهم في التعامل بين المجاز المرسل والاستعارة، هي بدورها تصبح محلّ نظر ومورد شكّ، لا سيما وأنّ المثال المدروس لا يُبين عن تعارُضٍ بين التأويلين المجازيّ والاستعاريّ،

---

[1] إذ تمثّل بقول من قال: " إنّ من له أدنى اطلاع على كلام العرب لا يحتاج إلى شاهد على هذا المطلب"، الألوسي، **روح المعاني**، مرجع مذكور، الصفحة نفسها.

بل قد يُؤخذ بكليهما، رغم ترجيح التأويل الاستعاريّ، ترجيحا كمّيّا على الأقلّ، استنادا إلى كثرة تعاوُر المفسِّرين له.

والملاحظ أيضا، حصولُ انسجامٍ بين المعطيات التفسيرية والبلاغية والمُعجمية، في نصوص التراث التي اهتمّت بهذه الآية، فكأنّ الإجماع مُنعقدٌ على منهجية واضحة المعالم توضّح "قانون التأويل" وتحدّد "مضارب الدلالة"، بشكل يجعل الأقوال الشاذة والتأويلات البعيدة تندّ عن هذه الشبكة التحليلية المعتمدة كما يندّ السهم عن القوس.

- **الاشتراك الدلالي عند الأصوليين**

يذكر الآمدي (ت631 هـ) مثالا للمشترك قوله: "قولنا **خمريٌّ** لِـلـَّون الشبيه بلون الخمر ، وللعنب باعتبار أنه يؤول إلى الخمر، وللدواء إذا كان يسكر كالخمر أو أن الخمر جزء منه؛ فإنه لما اتحد المنسوب إليه وهو الخمر ظن أنه متواطئ وليس كذلك فإن اسم **الخمريّ** وإن اتحد المنسوب إليه إنما كان بسبب النسب المختلفة إليه ومع الاختلاف"[1]. فهو يذكر أربع أحوال لإيراد النعت **خمريّ**:

1- هذا اللون خمريّ

2- العنب خمريّ

3- هذا الدواء خمريّ

4- هذا المستحضر خمريّ

فالعلاقة الدلالية بين الخمر وبين الموصوف بكونه خمريّا في المثال 1 هي علاقة مشابهة واشتراك في اللون. أما في المثال 2 فالعلاقة تقوم على المجاز المرسل الذي علاقته اعتبار ما سيكون. وفي المثال 3 ثمة علاقة مشابهة إذ سُمّيَ الدواء خمريّا لكونه يُسكر كالخمرة. أمّا المثال 4 فيقوم على علاقة المجاز المرسل الكلية المتمثلة في ذِكر الجزء وقصد الكلّ، فقد نُعت المستحضَر بأنه خمريّ لدخول الخمر في تكوينه.

---

[1] الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، بيروت – دمشق، المكتب الإسلامي، ج1، ص23.

وبهذا تتضح لنا صورة تداخل المجاز المرسل والاستعارة في تحليل أمثلة الاشتراك الدلالي.

*** علم الدلالة والاشتراك الدلالي**

تنطلق أنّا فيارزبيكاه من افتراضات أربعة لكي تشرع في دراسة دلالية الاستعارة والحكاية ذات المغزى الأخلاقيّ (parable) في الكتاب المقدّس، انطلاقا من ثلاثة أمثلة [1]. وتتمثل هذه الافتراضات الأربعة في ما يلي:

1- الافتراض الأول يتمثل في أنّ هدف علم الدلالة يتمثل في تفسير ما تعنيه الأشياء بالنسبة إلى الناس. وأهمّ ما في الأمر ليست "التمثيلات الدلالية" التقنية التي يضعها علماء اللسانيات ويصطلحون عليها فيما بينهم، بل الأهمّ من ذلك - حسب وجهة نظر فيارزبيكاه - هو أن يكون الإنسان قادرا على تفسير ما يعنيه شيءٌ مّا، تفسيره بطريقة يمكن فهْمُها. أمّا إذا كان التفسير نفسه غامضا، فهو لا يؤدّي الغرض منه.

2- تستند فيارزبيكاه في الافتراض الثاني إلى لايبنتز، حيث ترى أنه لا يمكن أن نفسّر كلّ شيء وأنّ قيمة تفسيراتنا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكيفية تفسيرنا للأوائل الدلالية، أي للمفاهيم التي لن نحاول تفسيرها. ويمكن أن تكون لتحليلنا قيمةٌ تفسيريةٌ، فقط متى أدار و"حدّد" أو فسّر معانيَ معقَّدة أو غامضة بألفاظ بسيطة وسهلة. من ذلك أنه لا جدوى من محاولة تفسير معنى (إنْ) بألفاظ مثل "اقتضاء"، أو معنى (قبْل) بألفاظ من قبيل "سابق"، أو معنى (بعْد) بألفاظ مثل "لاحق". فإذا كنت لا تعرف معنى (إنْ) و(قبْل) و(بعْد)، فإنه لا يمكنك أن تعرف معاني "اقتضاء" و"سابق" و"لاحق"، أيضا.

3- الافتراض الثالث يتمثل في أنّ أحدهم إذا أراد أن يفسّر المعاني المشتركة بين اللغات والثقافات، فهو يعوّل على المفاهيم الكونية لا على مفاهيم ثقافية مخصوصة. وتشكّل المفاهيمُ الكونيةُ الإنسانيةُ الأساسَ المتين للفهْم البشريّ. ولتفسير المعاني المشتركة بين اللغات والثقافات، نحتاج إلى التعويل على هذا الأساس. وقد تمخّضت

[1] Anna Wierzbicka, **The semantics of metaphor and parable: Looking for meaning in the Gospels,** 2002.

بحوثٌ لسانيةٌ اختباريةٌ أجراها عدد من الباحثين، ومن أبرزهم فيارزبيكاه، طبعا، خلال بضعة عقود من الزمن، عن بضعة وستّينَ مفهومًا كونيّا إنسانيّا.

وفيما يلي قائمة المفاهيم الأساسية الإنسانية الكونية (انظر فيارزبيكاه، 1996 وغودار، 1998):

[ذوات]: أنا، نحن، أحدهم، شخص، شيء، جسم

[محدِّدات]: هذا، نفسه، آخر

[تسويرات]: واحد، اثنان، بعض، كلّ، قليل، كثير

[تقديرات]: جيّد، رديء

[واصِفات]: كبير، صغير

[أسانيد ذهنية]: فكّر، عرف، أحسّ، رأى، سمع

[خطاب]: قال، لفْظ، صحيح

[أعمال، أحداث، حركة]: فعَل، حصَل، تحرّك

[وجود وملكية]: يوجَد، له

[حياة وموت]: عاش، مات

[زمن]: متى/ زمن، الآن، قبْل، بعْد، وقت طويل، وقت قصير، لفترة مّا

[مكان]: أين/ مكان، هنا، بعْد، مقابل، بعيد، قريب، بجانب، داخل

[مفاهيم "منطقية"]: لا، ربّما، قد + فعل مضارع، لأنّ، إنْ

[مُقوِّيات، مكثِّفات]: كثير، أكثر

[تصنيف، تجزيء]: صنف مِن، جزء مِن

[مماثلة]: مثل

4-	الافتراض الرابع يتمثل، في احتياج معنى الاستعارات - دائما حسب فيارزبيكاه - إلى التفسير هو الآخر. ويمكن تفسيره في لغة غير استعارية، باستعمال المفاهيم البسيطة نفسها التي يمكن بواسطتها أن يتمّ تفسير كلّ المعاني الأخرى، وخصوصا في الخطاب الأخلاقيّ، حيث تكون مثل هذه التفسيرات في منتهى الأهمّية؛ إذ تتوقّف كثير من التعاملات في حياة الناس وسلوكهم في المجتمع على فهْم استعارات من قبيل "العيْن بالعيْن والسنّ بالسنّ والبادئ أظلم" أو "إذا لطمك أحدهم على خدّك الأيمن، فأدِرْ له خدّك الأيسر"، وهي استعارات يتمّ التنازُع حول معناها بشدّة.

خاتمة

هكذا تتضح لنا جوانب من طبيعة العلاقات المتشابكة بين الدلالة والبلاغة والتأويل؛ حيث برز الاشتراك الدلاليّ مظهرا يُجلّي روابط وشيجة بين التحليل البلاغي والتحليل المعجميّ، من ناحية وبين الأبعاد التداولية والمسارات العرفانية من جهة أخرى. فتحليل الخطاب لا يتوقّف على مقاربة جاهزة، لأنّ المعنى متفلّت ومتطوّر، لذلك من الطبيعيّ أن تتظافر المقاربات المتعدّدة الاختصاصات لكي تقف على كُنهه وتبسُط سلطانَ الفهمِ الصائب والتأويل الراجح عليه.

ولئن كانت بعض المباحث البلاغية أبرز من بعض، وكانت بعض العلاقات الدلالية أوضح من بعض، فإنّ هذا البحث قد حاول الإلمام بعدد من المقاربات التي تسعى إلى إبراز تكاملها في فحص تعدّد المعنى وطرائق رصده.

وقد تبيّن لنا أنّ نمط التحليل الدلالي ونمط التحليل البلاغي لا ينبغي أن ينفصلا، على اعتبار أنّ أحدهما يُفضي إلى الآخر. وما اعتماد الفصل بينهما إلا مسلك إجرائيّ يُعتمد عند الدراسة، بهدف تعميق التحليل، أمّا حضور الظواهر المصنّفة على أنها دلالية والظواهر المصنّفة على أنها بلاغية، وفق التصنيف المُعتاد، فهو حضور متراكب في الأقوال والخطابات والنصوص. وآليات التحليل الدلاليّ والتحليل البلاغيّ

تشترك في كثير من النواحي الكلّية: من حيث المبادئ العامّة المتحكّمة في اشتغالهما، ومن حيث اعتناؤهما برصد "تقلّبات المعنى" و"انبثاقات الدلالة". وتجدر الإشارة إلى فضل عناية في التحليل البلاغي بالسياق التداولي وبالمقام التخاطبي، وفضل عناية في التحليل الدلالي بالانتظام النسقي ضمن منطق النظام اللغوي من حيث البنية العامّة والتصرّفات المخصوصة.

وههنا نتساءل، فتحا للآفاق، هل يمكن إيجاد منوال جامع يُعالج الأبعاد الدلالية والنحوية والبلاغية والتداولية والعرفانية للظاهرة اللغوية، بطريقة تمكّننا من وضع اليد على مفاتيح الكلام وأسرار البيان، دون الوقوع في أحد القولين أو في فيهما معا: إمّا القول بالاضطرار المقيِّد عن طريق توليد ما لا يُحصى من القواعد والمناويل أو القول بالمصادَفة المُضيِّعة لبنيان النحاة وتنظيرات علماء اللسانيات؟

قائمة المراجع

- **أولا: العربية والمعرّبة**

- الآمدي (أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي)(ت631هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، بيروت - دمشق، المكتب الإسلامي.
- ابن أبي الإصبع (عبد العظيم بن الواحد بن ظافر)(ت654هـ)، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر**، تحقيق حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ابن أبي الدنيا (أبو بكر عبد اللـه بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي)(ت281هـ)، **قرى الضيف**، تحقيق عبد اللـه بن حمد المنصور، ط1، الرياض، أضواء السلف، 1997.
- ابن جني (أبو عثمان) (ت392هـ)، **الخصائص**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- ابن عاشور (محمد الطاهر)، **التحرير والتنوير** ، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.
- ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل (ت770هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999.
- ابن منظور (محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين)(ت711هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ.
- أبو ناضر (موريس) ، **مدخل إلى علم الدلالة الألسني**، ص 33، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ج رقم 19/18، السنة 1982.
- الألوسي (شهاب الدين محمود) (ت1270هـ/ 1854م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، (د.ت).

- بالمر (أف. آر)، 1985، **علم الدلالة**، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية.
- الجرجاني (الشريف) (ت816هـ)، **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ/ 1985م.
- جيرو (بيار)، 1988، **علم الدلالة**، ترجمة منذر عياشي، دمشق، دار طلاس.
- الحباشة (صابر)، **تلوين الخطاب، فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والتداولية والحجاج**، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2007.
- الحموي (ابن حجة)(ت837هـ)، **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تحقيق عصام شعيتو، ط1، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1987.
- الرازي(فخر الدين) (ت606هـ)، **مفاتيح الغيب**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3.
- روبول (آن) وموشلير (جاك)، **التداولية اليوم، علم جديد في التواصل**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003.
- ريكور (بول)، **صراع التأويلات**، ترجمة منذر عياشي، بيروت – الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2006.
- الزركلي (خير الدين)، **الأعلام**، بيروت، دار العلم للملايين، ط15، 2002.
- السكاكي (أبو يعقوب) (ت626هـ)، **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.
- السيوطي (جلال الدين) (ت911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
- شاكر (سالم)، 1992، **مدخل إلى علم الدلالة**، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- طليمات (غازي مختار)، 1989، **نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغويّ**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 11، الرسالة 68.
- العباسي (عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح)، (ت963هـ)، **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، عالم الكتب.
- عبد الجليل (منقور)، 2001، **علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربيّ**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- عزوز (أحمد)، 2002، **أصول تراثية لنظرية الحقول الدلالية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- عمر (أحمد مختار)، 1988، **علم الدلالة**، بيروت، عالم الكتب، ط2.
- غاليم (محمد)، 1987، **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- غاليم (محمد)، 1999، **المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلاليّ العربيّ**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- القزويني (الخطيب)(ت739هـ)، **الإيضاح**، ط4، بيروت، دار إحياء العلوم، 1998.
- القلقشندي (أحمد بن علي بن أحمد الفزاري) (ت821هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، بيروت، دار الكتب العلمية، (د. ت.).
- لالاند (أندريه)، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت / باريس، دار عويدات، ط2، 2001.
- لاينز (جون)، 1980، **علم الدلالة**، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصرة.
- مارتان (روبير)، **في سبيل منطق للمعنى**، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2006.

- مطهّري (صفيّة)، 2003، **الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- المقّري (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني)(ت1041هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968.
- وافي (علي عبد الواحد)، 2002، **علم اللغة**، مدينة 6 أكتوبر، دار نهضة مصر، ط8.
- الوعر (مازن)، 2001، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، في ضوء اللسانيات المعاصرة**، دمشق، دار المتنبّي.

- **ثانيا: الأجنبية**

- Demange-Paillet, Aude, De la polysémie: ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, Université Montpellier, 2005.
- Détrie, C., La métaphore, in *Termes et concepts pour l´analyse du discours*: *une approche praxématique* (C.Détrie, P. Siblot et B. Verine, éditeurs), 2001, Champion.
- Dubois, Jean et Claude, Introduction a la lexicographie : le dictionnaire, Paris : Librairie Larousse, 1971.
- Groupe μ, Rhétorique générale, Paris, Éditions Larousse, 1970.
- Guillaume, Gustave, Leçons de linguistique, 1956-57, 1 vol., Presses de l´Université de Lille et de l´Université de Laval de Québec, 1982.
- Jacquey, Evelyne, Polysémie logique, in Sémanticlopédie: dictionnaire de sémantique.
- Jakobson, R., « Linguistique et poétique », Essais de linguistique générale, Paris, Minuit, 1963.

- Kleiber, G., Problèmes de sémantique, la polysémie en questions, Villeneuve, presses universitaires du Septentrion, 1999.
- Lakoff, G. et Johnson, M., Les métaphores dans la vie quotidienne, Paris, éds de Minuit, (1980/1985).
- Lakoff, G., Women, fire, and dangerous things, Chicago, the university of Chicago press, 1987.
- Mounin, G., Dictionnaire de la linguistique, Vendôme: Quadrige, Presses Universitaires de France, 1974/1995.
- Mari, Alda, Polysémie, un article de sémanticlopédie, dictionnaire de sémantique.
- Martin, R., Temps et aspect. Essai sur l'emploi des temps narratifs en moyen français, Paris, Klincksieck, 1971.
- Moriceau, Véronique et Saint-Dizier, Patrick, Métaphore, article in Sémanticlopédie.
- Nielsen, Marina, La polysémie et le mot coup, Abo Akademi University Press, Finlande, 2004.
- Nunberg, G., Transfer of meaning, *journal of* semantics, 12, 1995, p109-132.
- Pottier, B., Théorie et analyse en linguistique. Paris: Hachette, 1987.
- Picoche, J., Structures sémantiques du lexique français, Fernand Nathan, 1986.
- Wierzbicka, Anna, The semantics of metaphor and parable: Looking for meaning in the Gospels, 2002.




الفصل الرابع

المشترك الفعلي

مقاربة تطبيقية




تلحّ كثير من الدراسات التوليدية والعرفانية التي اهتمّت بمسألة المشترك[1] على أنّ الفعل يمثّل مركز ثقل في مَنْوَلَة(modélisation) المشترك، إذ يرى كريم شيبوت أنّ مَنْوَلة المشترك تقوم أساسا على المقولة الفعلية[2]. وتشير فرنسواز غايرال وباتريك سانت ديزيي إلى قلّة الدراسات التي تهتمّ بالمشترك الفعليّ رغم أنّ الفعل غالبا ما يُعتبر قائما بدور مخصوص في مجرى الإنشاء الدلاليّ عنصرا منظّما ومحوريّا في القضية، يفرض بعض القيود على سائر عناصر الملفوظ[3]. ونجد دراسات تتناول الفعل وفق منهج إجرائيّ يتولّى رصد فعل بعينه نحو ما فعله غيّوم جاكيه[4] مع فعل (لعب) وجورج كلايبار مع فعل (شرع)[5] وفرانسواز غايرال وباتريك سانت ديزيي مع فعل (قطع)[6].

ويمكن للباحث في مسألة المشترك الفعليّ أن يستفيد من هذه النماذج التطبيقية، لا سيما وأنّها وإن استهدفت رصد فعل بعينه في لسان بعينه، فإنّها مع ذلك تصلح لأن تُتّخذ محاور للرصد والاستثمار في مجال اللسان العربيّ. ولعلّ عرْض هذه النماذج الثلاثة يساعدنا على اتّخاذ موقف وتعديل رؤية أكثر علميّة في خصوص مبحث المشترك الفعليّ.

---

1 المعنى الكلاسيكي للمشترك هو "أن تكون اللفظةُ محتملةً لمعنيين أو أكثر"(ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص.225)، غير أنّ كلايبار(1999) وإفلين جاكيه(2002) من بعده طرحا مسألة في غاية الأهمّية، تتصل بتحديد المشترك: هل نعتبر الألفاظ الواردة في سياقاتٍ ما قائمةً على الاشتراك، تعود إلى معان مختلفة أم إلى تمظهرات مختلفة لمعنى واحد؟ وهل نحن بإزاء المشترك أم نحن أمام حالة (أو حالات) عدم دقّة، أم أنّ الأمر محض غموض دلاليّ؟ ليس من اليسير الحسم في هذه المسائل الشائكة، وربّما نسعى إلى تقليب النظر فيها في عمل آخر.

2 Karim Chibout: La polysémie lexicale: observations linguistiques, modélisation informatique, études ergonomiques et psychologiques (www.atala.org)

3 Françoise Gayral et Patrick Saint-Dizier: Peut-on couper à la polysémie verbale ? conférence TALN,1999, Cargèse, 12-17 Juillet 1999.

4 Guillaume Jacquet: Polysémie verbale et construction syntaxique : étude sur le verbe jouer, Batz-sur-Mer, 11-14 Juin2003.

5 Georges Kleiber,1999, Problèmes de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires, de Septentrion.

6 Françoise Gayral et Patrick Saint-Dizier: Peut-on couper à la polysémie verbale ? conférence TALN,1999, Cargèse, 12-17 Juillet 1999.

1/ فعل قطع: منوال المحاور الدلالية:

يعتمد الباحثان فرانسواز غايرال وباتريك سانت ديزيي مصطلح أقطاب أو محاور دلالية(pôles) مكان الحديث عن المعاني ويعلّلان هذا الاختيار بأنّ مصطلح المعنى في نظرهما يوحي بفصل بحت وكونيّ في حين أنّ القطب أو المحور الدلاليّ يمكن فهمه باعتباره "نزوعا"، ونقطة جذب قادرة على جذب مجموعة من الاستعمالات إليها.

وتندرج أربعة أقطاب دلالية ضمن تحليل الفعل (قطع):

فـ<u>محور الجذب الأوّل</u> يشمل الحالة التي يكون فيها الفعل (قطع) دالاّ على <u>إيقاف مسار متواصل</u> ويجمع مختلف الاستعمالات التالية: قطع المحرّك، قطع جهاز التدفئة، الكلامَ، المحادثةَ، الصوتَ، المذياعَ، برنامجاً، شريطاً، الغازَ، الكهرباءَ، الماءَ، النورَ، التيارَ الكهربائيَّ، المِبرادَ، المساعدةَ، التموينَ، المالَ، القروضَ، المساعداتِ، التشجيعَ، الحُمَّى، الجوعَ، الشهيّةَ، الرغبةَ، النفَسَ،...

ويتّصل <u>المحور الثاني</u> بالحالات التي يُفهم فيها الفعل (قطع) بوصفه دالاّ بدايةً على <u>فصل ماديّ</u> يشمل على سبيل المثال: قطَع الخبزَ، السُّجُق، قُرص الحلوى، الرأسَ، الإصبعَ، الفستانَ، الخطَّ، القمحَ، الحقلَ، ...

والملاحظ أنّ الاستعمالات المندرجة ضمن المحور الأوّل من صنف "قطع س" تشترك في أنّه يمكن استنتاج أنّ س أو شيئا ما (مسار متواصل) متّصلا بـس قد توقّف وهي تؤدّي إلى استنتاجات في المجال الزمنيّ.

أمّا الاستنتاجات التي تسمح بها الاستعمالات المندرجة ضمن المحور الثاني، فتتعلّق بالمجال المكانيّ أو الماديّ مع فكرة الفصل المستنتجة من القطع.

ويجب بعد ذلك تقسيم المحور الثاني تقسيما فرعيّا باعتبار طبيعة الفصل (واقعيّ/مجازيّ) ودرجة تَمْدِيَة[1] القطْع، بحيث أنّ الشيء يُقسَم إلى قسميْن منفصليْن على الأقلّ، أو أنّه يتعرّض إلى إتلاف لا يؤدّي إلى فصل تامّ (قطع الإصبعَ: كشطَه).

ونحصل عبر تقسيمات فرعيّة متتالية على المعاني الفرعية التالية وهي المندرجة ضمن المحور الثاني:

1. استعمال مباشر: تقسيم شيء متجانس أو غير متجانس إلى عدّة أجزاء (أي بأجزاء قابلة للتعيين): قطعَ قُرص الحلوى، الرأسَ.

2. جرَح: قطع الخدَّ، أي حصول حزّة في الشيء، إذ يوجد إفساد دون فصْل.

3. عزَل: قطع أحدَهم عن أصدقائه، ويمكن تحليل الفصْل باعتباره استعارةً من المجال المادّيّ نحو المجال النفسيّ أو التواصليّ.

4. صغّر، أنقص: قطع نصّاً، برنامجاً، شريطاً(غامض)، ميزانيةً، فنحن ننزع جزءا، غير أساسيّ تقريبا و يبقى الكلّ موجودا. ويتّصل هذا المحور الفرعيذ بالمحور الأصليذ عبر فكرة بتْر [أو خسارة] جزء.

5. اجتاز: فصْل مكان، وهو قريب من المعنى الفرعيّ الأوّل. وهنا ليس القطع حقيقيّا (أو يبقى سطحيّا جدّا) ولكنّه ذو بعد استعاريّ يمكن أن يسعه الإدراك: الطريق يقطع الغابةَ.

يمكن أن يتّصل هذا المعنى بحالة عبر انزلاق مظهريّ، حيث يفقد فعل التحويل سمتَه الفاعلة كي لا يحافظ سوى على الحال الناتجة. وهذا انزلاق تقليديّ لأفعال الحركة كما في: يمرّ الطريق بممرّ جبليّ، يُحاذي الطريقُ النهرَ...

---

1 التَمْدِيَة (matérialisation): جعلُ الشيءِ مادّيّا.

6. عضّ: قطْع استعاريّ، وهو قريب من المعنى الفرعيّ الثاني، يرتبط بالسمة الحيوية أو القاطعة (الاستعارية أيضا) للشيء: قطَعَ البَرْدُ البشَرةَ، كما لو أنّ البرْد يحُزُّ البشَرةَ حزّاً.

وكما رأينا، فإنّ الأدوات التي قد تُستعمل لإنجاز عمل القطع ضعيفةُ الحضور معيارا مميّزا بل إنّ الطبيعة الدلالية للمعمولات والعناصر السياقية والاستدلالية هي المهمّة في تمييز هذه المعاني الفرعية. وطبيعة القطْع في ارتباطها بالشيء، مُرجَّحةٌ هي الأخرى.

ويمكن لنا أن نميّز محوريْن آخرين أقلّ أهمّية:

المحور الثالث، يجمع استعمالات يكون فعل (قطع) دالاً فيها على معنى شوّه وحطّم وحدةً بإدخال عنصر من طبيعة مختلفة، من ذلك قولهم: قطّع الماء بالخمر[1]...

المحور الرابع يوافق استعمالا مخصوصا جدّا ويشمل استخدامات الفعل (قطع) متعدّيا بحرف الجرّ (عن) ويعني (تجنّب). ولعلّه يمكننا اعتبار انّ (قطع عن) مفردة(lexème) أخرى، بما أنّ حرف الجرّ تابعٌ للفعل.

ورغم أنّه يبدو مسبقا أنّ هذه المحاور الأربعة منفصلة بعضها عن بعض، فإنّنا نلاحظ بعض عناصر الالتقاء. ففي بعض الملفوظات من قبيل (أ) و(ب) لنا أن نعتبر أنّ المحوريْن الأوّل والثاني يتطابقان:

(أ) قطْعُ خطوط التموين الصرْبيّة[2].

(ب) قطَع الفيضانُ الطريقَ.

---

1 واضحٌ أنّ هذا المثال(couper d`eau avec du vin) يمكن تعريب (couper) فيه بـ(قطّع)، جاء في **تاج العروس** للزبيدي: "ومن المجاز قطّع الخمرَ بالماء تقطيعا: مزجها فتقطّعت، امتزجت وتقطّع فيه الماء، قال ذو الرّمّة:
يُقطِّعُ موضوعَ الحديث ابتسامُها *** تقطُّعَ ماء المُزن في نُزَف الخمرِ
موضوع الحديث: محفوظه، وهوأن تخلطه بالابتسام كما يُخلط الماء بالخمر إذا مُزج".
2 ورد الفعل (قطع) في المثال (أ) في الصيغة المصدرية، في حين أنّه ورد مُصرَّفا في المثال (ب).

فثمّة في الواقع، في كلتا الحالتيْن، تفسير في المحور الثاني لقطْع مكانيّ ماديّ وتفسير في المحور الأوّل يوافق بالنسبة إلى (أ) إيقاف التموين وبالنسبة إلى(ب) إيقاف تدفّق السيارات التي يُفترض أن تسير في الطريق[1].

في حالات أخرى مثل قطَع البرنامج بصفحات إشهارية، وقطَع الرحلة بزيارة إلى بعض الأصدقاء، ثمّة بُعد زمانيّ: التوقّف الوقتيّ لـس(برنامج، رحلة) وبُعد ماديّ:إذ أدرجنا ماديّا عناصر من طبيعة مختلفة، في الوقت ذاته[2].

بعض الملفوظات الأخرى قد تكون غامضة حقّا: إذ قد يكون هذا المحور أو ذاك مناسبا للتفسير بحسب السياق الذي ترد فيه الجملة أوبحسب اندراج الجملة في نصّ أكبر. من ذلك أنّ المركّب (قطْع شريط) قد يُربط بالمحور الثاني، متى نظرنا إلى الشريط من جهة كونه "شيئا ماديّا"(شريط فيلم)، فيتعلّق الأمر بمعنى "حذف قطعة من الشريط بالمعنى الماديّ للكلمة" كما في الملفوظ (ج). ويمكن أيضا أن نلحق بالشريط حدثَ عرْضه، فنبلغ المحور الأوّل كما في الملفوظ (د):

(ج) ثمّة إفراط في الطول: يجب قطْع الشريط في المونتاج.

(د) قطَع الآلاتيُّ(machiniste) الشريطَ قبل نهايته بسبب حصول هياج شديد في قاعة العرْض.

وينبغي بعد تحديد هذه المحاور والأقطاب الرئيسة والفرعية أن نعيّن سماتها الدلالية ونبيّن تقييد كلّ منها للمعمولات ونضبط الاستعارات والمجازات المرسلة والكنايات التي يمكن أن تنشأ فيها. كما يجب أن تكون لنا من جهة أخرى وسائل لتحديد معنى المسند إليه في جملة ما انطلاقا من خصائص معمولاته الدلالية. وإنّ التجارب التي قمنا بها على أفعال مختلفة، بيّنت أنّ تقييدات الاختيار على شكل بطاقة ثابتة، مقترَضَة من شبكة من الأنواع، مهما كانت مناسبة، فإنّها تبقى غير كافية بل

---

1 رغم أنّ هذا التفسير الثاني قد يبدو أنّه نتيجة للتفسير الأوّل.

2 يمكن أن يُقارب معنى (قطع) وفق المحور الثالث. الفرق أنّه لا يوجد ههنا تمازج بين عناصر من طبيعة مختلفة، بل يوجد تجاور بينهما.

غير ملائمة. وإننا بصدد القيام بعمل يبيّن كيف أنّ إثراء المعارف التي تعود إلى المداخل المعجمية، يمكن استعمالها للحصول على مجموعة من القيود أكثر ملاءمة. ولن نسترسل في تحليل هذه النقطة ههنا، فقط نُلمعُ إلى تعقّدها، ونكتفي بضرب أمثلة كي يفحص القارئ الحلول التي علينا دراستها.

<u>ويمكن اقتراح منوال للمحور/القطب الأوّل يقوم على مفهوم **التدفّق** (flux):</u>

<u>(أ)</u> **<u>تدفّق المال</u>**: وذلك في حالة المعمولات التي من قبيل: القروض، الأموال، المساعدات المالية، ... مع صيغة جامعة، نحو: دفع(س، ص، ط: مال)

<u>(ب)</u> **<u>تدفّق المعلومات</u>**: وذلك في حالة الممولات التي من قبيل الكلام، المحادثة، البرنامج، ومجازًا المذياع، التلفاز، الهوائيّ، المِصْدح... والصيغة الجامعة نحو: قال (س، ص، ط: معلومة).

<u>(ج) تدفّق الطاقة</u>: للماء، الغاز،الكهرباء، المحرّك، الضوء، الصنبور، قاطِع التيّار، ...

إنّ إعادة بناء التدفّق للمحرّك هي أقلّ مباشرة بلا شكّ. واشتغال(télicité)[1]المحرّك لا يدلّ على التدفّق، وعلى العكس من ذلك، فإنّنا نستدلّ بكون المحرّك يجب أن يكون مزوّدا بتدفّق من الطاقة يحوّلها إلى طاقة ميكانيكية لكيْ ينجز مهمّته.

وكي نظهر التدفّق في الاستعمالات التي من الصنف (أ)، يمكن لنا أن نرتكز على مماثلة جارية بين المال والتدفّق[2]. ومع ذلك، لا يمكن استعمال كلّ المفردات التي تحيل على المال مع <u>قطع</u>. إنّ وجهة هذا المال والمظهر المنتظم لتحويله، مهمّان جدّا.

---

1 سيرد هذا المصطلح في مقاربة جورج كلايبار لفعل (شرع)، أدناه، والملاحظ اننا عرّبناه في السياق المذكور بـ"انتهاء الغاية" لا كما فعلنا ههنا.

2 المال ينتقل، يسيل، يمرّ من يد إلى أخرى، ولا سيما إذا رجعنا إلى ثنائية المال المنقول والمال غير المنقول في مصطلحات الفقه الإسلاميّ.

أمّا بالنسبة إلى الصنف (ب)، فمن الواضح أنّ التدفّق صوتيّ (أو بصريّ، أو سمعيّ بصريّ، في آن) يتركّب من معلومات يسيرة الإعادة. وعندما يولّد جهازٌ سمعيٌّ بصريٌّ هذا التدفّقَ، فإنّ مجازات من قبيل "شيء يبثّ تدفّقا من أجل التدفّق ذاته"(مذياع، تلفاز)، تكون مجازات ممكنة. والأمر على الشاكلة عينها بالنسبة إلى الصنف (ج) إذ تُستغلّ معلوماتٌ معجميّة تتصل بالمعمولات.

ويمكن أن نصنّف المعمولات التي من قبيل (د) بوصفها مسارات ذات تكرّر إمّا أن يكون داخليا أو أن يُحدثه استعمال الجمع.

أمّا بالنسبة إلى المعمولات التي من نحو الرغبة، الجوع، العطش، الشهيّة، الاشتهاء، ...، فالتدفّق أقلّ احتمالا للقبول بشكل مباشر، بل ينبغي النظر دون شكّ في استعارة مفهوم التدفّق في مجال حسّيّ، حيث تطرح هذه الأسماء مسارا متواصلا يوافق نقصا ظاهرا. وقطع بالنسبة إلى هذه الحالات يعين وضع حدّ لذلك الإحساس بالنقص.

يبقى مفهوم التدفّق بحاجة إلى مزيد التدقيق، خصوصا لينماز عن مفهوم المسار المتواصل الذي يمكن أن يكون فعلٌ مثل أوقف[1][أو علّق أو رفع] أكثرَ ملاءمةً له. إنّ معالجة المعمولات المقبولة بالنسبة إلى قطع معالجة دقيقة تستوجب أيضا فحصا أعمق لخصائص هذه التدفّقات وظائفها قصد المساعدة على تقرير ما إذا كان يمكن للفظ معيّن أن يدلّ مباشرةً أو مجازيّا على تدفّق ما وان يكون بذلك معمولا مقبولا لفعل قطع.

1 فعل (interrompre) في الفرنسية، يعني: قطع – أوقف – علّق – رفع – منع – أزعج – قطع كلامَه. فالملاحظ أنّ فعليْ (couper) و(interrompre) يتقاطعان في أكثر من معنى واكثر من استعمال، ولعلّ فعل (interrompre) يوافق معاني المحور الأوّل المحلّلة وفق مفهوم التدفّق ضمن العنصر (ب) تدفّق المعلومات.

المحور الثاني: تبعيّات بين التمثيلات

نبيّن في مستوى هذا المحور وجود تمثّل أجناسيّ سيتخصّص بالنسبة إلى كلّ محور فرعيّ:

(1) قطع: فصل ماديّا، وهو المعنى الأقرب: ع يقطع غ، بأداة وبطريقة ذاتيْ تكييفات مختلفة. ع: حيّ، غ: آلة أو شيء طبيعيّ أو طبيعيّ بالأساس (خشب، خبز، معدن)، وعلى العكس من ذلك، قليلة هي الأشياء المعقّدة المصنّعة التي يمكن قطعها. بقي علينا تحديد طريقة تعريف هذه الأشياء وتخصيصها، وينبغي ألاّ تكون الطريقةُ معجميّةً بالأساس.

والمجازات المرسلة الواردة هنا كثيرة جدّا، من ذلك علاقتا الكلّيّة والجزئية (كأن يتعلّق الأمر بأداة مثل استعمال كلمة الموسى للشَّفرة).

(2) جرح ع وغ حيّان، وغالبا ما يكون غ مجازيّا ويمكن للأداة أن تصبح فاعلا نحويّا عبر تداوُل إعرابيّ ولكنّه لا يمثّل جزءا من البنية المعموليّة بشكل ما قبليّ.

(3) فَصَلَ [فَرَّقَ]: ع إنسان أو حدَث (قطع المرضُ "غ" لـ"ك")، غ هو إنسان (أو استعاريّا هو حيوان أو نبات) أو مجموعة بشريّة أو بنية اجتماعيّة (الإنسان يمكن أن يكون مجازا للمجموعات أو هكذا دواليْك)، وك مماثل لـ"غ". ومجاز استعمال المكان بالنسبة إلى البنية الاجتماعيةِ كثيرُ الوُرود.

(4) قَلَّصَ، أنْقَصَ: ع: إنسان، غ: عنصر عرْفانيّ أو من قبيل تواصليّ (نصّ، عَرْض، برنامج، خطاب، إلخ.) أو أيضا من قبيل مبلغ من المال (ميزانية، إلخ.) أو عناصر أكثر خصوصيّةً ـ نحو العُشب أو الشعر ـ التي يعسر تصنيفها ضمن مقولةٍ واحدة. وحسب المعمول الشيء، ليس البُعد نفسه هو الذي يُقلَّص أو يُنقَص منه: ومن ثمّة ينبغي استخراج البُعد المتناوَل من البنية المعجمية للشيء، بشكل ديناميّ.

ويمكن أن تعالَج حالة "قطع الشعر"[1]هنا او ضمن الحالة (1)، وفي هذه الحالة، فإنّ كون الشعر أقصر نتيجةٌ "مُستدلٌ عليها" وليست عنصرا دلاليّا معجميّا.

ها أنّنا نجد أنفسنا مجدّدا في مجال الخصائص. فالأوّليّة[2] **نحو** تُستعمل مكان **إلى** لبيان سمة تدرّج العمليّة وتطوّرها.

وتُعالج الحالات الأخرى بالطريقة عينها. وقد قدّمنا هنا تمثيل الأفعال فحسب. ويُبنى تمثيل القضيّة تركيبيّا انطلاقا من تمثيل الفعل ومعمولات عملية باقي القسمة [3] معا في استثناءات الاختيار. وإنّ وضع[4] الحقول الأقلّ تخصّصا، يتمّ بشكل تصاعديّ رتيب. وتبقى الأوّليّاتُ الأساسيةُ ثابتةً كما تظلّ بنية التمثيل على حالها (سانت ديزيي،Saint-Dizier،1998).

*** استنتاج وآفاق**

إنّ الخصائص المعجمية والمشترك، على الخصوص، هما حجر الزاوية في المعالجة الآلية للغات الطبيعية(TALN)، في أغلب الأحيان. وقد أضحت الأعمال في هذا المجال أعمقَ شيئا فشيئا، سواء كان ذلك في مستوى المحتوى اللسانيّ أو في مستوى الصلة بين المحلِّلين أو مُولِّدي اللغة الطبيعية. والمقاربة الحالية تقع ـ بمحض الاختيار ـ في أفق المحتوى وهو سابق لكلّ معالجة. ونرى أنّ عودةً لتحليل المعطيات المعجمية في العُمق، ضروريةٌ خاصّةً للتعبير بشكل أفضل عن قيود الاستعمال بين العامل والمعمولـ(ات)

---

1 معلوم أنّ مثال (couper les cheveux) في الفرنسية، يُعرَّبُ بـ"قصّ الشعر"، والناظر في **لسان العرب** لابن منظور[وغيره من المعاجم العربية] لا يجد في مدخل (ق ط ع): قصّ الشعر، ولكنّه يقف في مدخل (ق ص ص)، على ما يلي:" قصّ الشعرَ قطعَهُ"، وهذا يدلّ على أنّ معنى قطع أعمّ من معنى قصّ.

2 الأوّليّة، لفظ نقترح به تعريب (la primitive) والمقصود بها، في هذا السياق، الوحدة اللسانية الوظيفية (الظرف أو حرف الجرّ) التي لا ماصدق لها في الواقع.

3 عملية باقي القسمة (modulo): (متبوعة بعدد): مصطلح رياضيٌّ يعني عاملا يعطي باقي القسمة على ذلك العدد، مثال ذلك: 19 يوافق1 موديلو 6.(انظر مصطفى هنّي: معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية(إفرنسي - إنجليزي - عربيّ)، مكتبة لبنان ناشرون، ط.3، 2001، ص.510.)

4 الوضْع: instanciation

ولتكييف مفهوم المعنى بشكل أحسن ولإدماج أخذ البعد الديناميّ للّغة بعين الاعتبار، وخاصّة توليد الاستعارات والمجازات المرسلة.

حتّى وإن بدت الصلة مع المعالجة الآليّة للّغة الطبيعيّة(TALN) ضعيفةً، فإنّ ما نحتفظ به من هذا العمل هو المنهج وتنظيم التوصيفات المتّصلة بشتّى أشكال التفكير المترابطة. نبقى في حاجة إلى عمل طويل النفَس لتعريف الاستثناءات وتنظيمها مثلا، ولإجراء هذه المقاربة على أصناف أخرى من الأفعال.

ولعلّ مقارنةً بين الاستخدامات الإسنادية للفعل قطَع وأسماء الأحداث المتّصلة به نحو قطْع، قطيعة، تقطيع، تكون مثمرةً جدّا. وتحقيقا لهذا المقصد، يجب أن نبدأ عملا يتّخذ مدوّنةً مخصوصةً حيث تُدرَس الأسماء دراسةً أوفى. وهذا يسمح لنا بأن نقابل توصيفاتِنا ـ الموضوعةَ ما قبليّا، مستقلّةً عن تطبيق أو عائلة من التطبيقات ـ بحالات وُرود مختبَرة في مجال دراسيّ مخصوص.

2/ فعل لعب: البناء التركيبيّ

يُعتبر المشترك الذي تتّصف به الوحدات اللسانية أحد العوائق التي تعترض التحليل الدلاليّ للنصوص خلال المعالجة الآليّة للّغة (TAL) من ذلك أنّ فعل (لعب) يختلف معناه باختلاف السياق: فـ :

يلعب على المزمار (بمعنى يعزف)

أمّا: **يلعب** مع ابنه (فيعني: يمزح معه) .

ويعتبر "التأسيس الديناميّ للمعنى" إحدى المقاربات لمعالجة حالات غموض المعنى، وهو منوال اقترحه فكتوري وفوكس (1996) (B.Victorri & C.Fuchs) إذ نُلحق في هذا المنوال بكلّ وحدة قائمة على المشترك، فضاءً دلاليًّا، ويُعتبر معنى الوحدة في قول معطى هو نتيجة تفاعل ديناميّ مع الوحدات الأخرى الحاضرة في القول ذاته.

ونريد أن نبيّن في هذا العمل أنّ الأبنية الفعلية هي عناصر من نصّ مصاحب (co-texte) تتعلّق بالمسار الديناميّ لبناء معنى الفعل. شأنها في ذلك شأن النّصّ

المُصاحب المُعجميّ. فالمقصد الذي نرمي إليه يتمثّل في بيان أنّ الأبنية الفعلية تحملُ معنى أصليّا جوهريّا (intrinsèque) [كما ترى ذلك غولد بورغ، 1995، Goldberg] وهي تسمح بحصر معنى الفعل في منوالنا حصرا آليّا.

تمهيد

يُعدّ المشترك ظاهرة لسانية بارزة، تمسّ أقسامَ الكلام الثلاثةَ، ولعلّ الفعل- وهو أحد الأقسام- بما يتميّز به من "ثقل" وتحمُّلٍ لكثرة من المقولات- يقبل الانضواء ضمن المشترك بشكل واسع، ومن ثمّة فقد قامت المحاولات من أجل ضبط طرائق دوران المعنى على اللفظ اعتمادا على اختلاف السياقات.

ويعدّ المثال الذي نقدّمه (فعل **لعب**) مناسبا لإبراز بعض الإشكاليات التي تتّصل بمعالجة ظاهرة المشترك معالجةً آليةً، وفق نظرية تنشيط المناطق و سيأتي بيانُها خلال التحليل.

وقد اعتمدنا فصلا أنشأه غيوم جاكيه (Guillaume Jacquet)[1] وحاولنا مقارنةَ ما طبّقه الباحثُ على الفرنسية، بما يمكن أن نجعله بديلا له يُطبّق على العربية واللافت أن كلّ معنى من معاني(jouer) وجدنا له مرادفا في العربية عبر النظر في بعض المعاجم التي راجعناها خصوصا ("لسان العرب" و"المنجد في اللغة والأعلام").

***1*. الإشكالية**

تعتبر ظاهرة المشترك عائقا أمام المعالجة الآلية للّغات في تحليل النصوص دلاليّا. و تقتضي هذه الظاهرة الحاضرة دائما في اللغات الطبيعية، أنّ معنى الوحدة يتبع الملفوظ

1 Guillaume Jacquet: Polysémie verbale et construction syntaxique : étude sur le verbe jouer, Batz-sur-Mer, 11-14 Juin2003.

الذي تُستعمل فيه. أمّا إطار العمل الذي نشتغل فيه، فهو بناءُ أداة تسمح بإزالة الغموض آليّا عن فعل من المشترك على ضوء البناء الفعليّ.

ليس من العسير عرض أقوالٍ يكون البناءُ الفعليُّ فيها حاسما في تحديد إعطاء معنى للفعل من ذلك:

1- **حسب** له حسابا (قدّره و أعطاه قيمة)

2- **حسب** المبلغَ (عدّده وأحصاه)

ويعتبر فعل (**لعب**) من فئة الأفعال القائمة على المشترك بكثافة وهذا ما جعل كثيرا من اللسانيين يهتمون به نحو كاديو وللان وورومي ولوباز (Cadiot,1999;Leland; 2001; Romero-Lopes;2002), ويختلف معنى فعل **لعب** باختلاف القول الذي يوجد فيه، وتبين الأقوال الأربعة التالية أثر النص المصاحب في تفسير معنى هذا القول:

-*أثر النصّ المصاحب المعجميّ:

3- إنّه **يلعب** على القيثارة (يعزف، يلهو)

4- إنه **يلعب** على المنحة (يراهن ، يُقامر)

-*أثر النصّ المصاحب التركيبي(وهو نوع من البناء الفعلي):

5- **لعب** بشيء (مارَس، زاول)

6- **لعب** دورا (قلّد، مثَّل)

والمثال الأخير يخطِّئه المنجد في اللغة و الأعلام ("والصواب: مثّل دورًا").

ومع ذلك، فلا يوجد معنى لبناء ما أو بناء لمعنى ما إلاّ نادرا. إنّ أخذ البناء الفعليّ في الاعتبار لمعالجة مشكلة المشترك يستوجب إطارا نظريا يسمح بالاهتمام بهذه الدقائق المعنوية. وهذا ما نريد إنجازه في الجزء الأول من هذا المقال، أمّا الجزء الثاني فنفصل فيه القول في المناهج التي ينبغي أن تسمح لنا بحساب تأثير البناء الفعلي في بناء

معنى الفعل. أخيرا، فإننا نعرض نتائج تجريب أوّل لمنوالنا على أبنية حرفية[prépositionnelle] للفعل [لَعِبَ].

2. الإطار النظريّ

نقترح وضع هذه الدراسة في إطار نظريّ معتمدين بالتوازي مع ذلك منواليْن: أحدهما منوال **النحو البنائيّ** الذي طوّرته أدال غولدبرغ[Adèle Goldberg,1995] إذ تحمل التراكيب النحوية وخاصة التراكيب الفعلية، عند غولدبرغ، المعنى بمعزل عن المحتوى المعجميّ الذي تتضمّنه الوحدات اللسانية.

أمّا المنوال الثاني، فهو الذي اقترحه فكتوري وفوكس [B.Victorri& C.Fuchs,1996] إذ نُلحِق بكلّ وحدة قائمة على المشترك فضاءً دلاليًّا يمثّل مجموع معانيه معنى الوحدة في ملفوظ معطى هو نتيجة تفاعل ديناميّ مع الوحدات الأخرى الحاضرة في الملفوظ الذي يقود إلى تحديد جهة الفضاء الدلاليّ المفيد في هذا الملفوظ.

وتتمثل الفكرة التي توحّد هذين المنوالين، في اعتبار أنّ التراكيب الفعلية هي عناصر من النصّ المصاحب تساهم في المسار الديناميّ لبناء معنى الفعل، شأنها في ذلك شأن النص المصاحب المعجميّ. فكل تركيب يتّصل بجهة معيّنة في الفضاء الدلاليّ، وهو فضاء يحتوي كل المعاني المحتسبة مع هذا التركيب، وذلك مثلما هو الحال بالنسبة إلى الوحدات المعجمية المصاحبة.

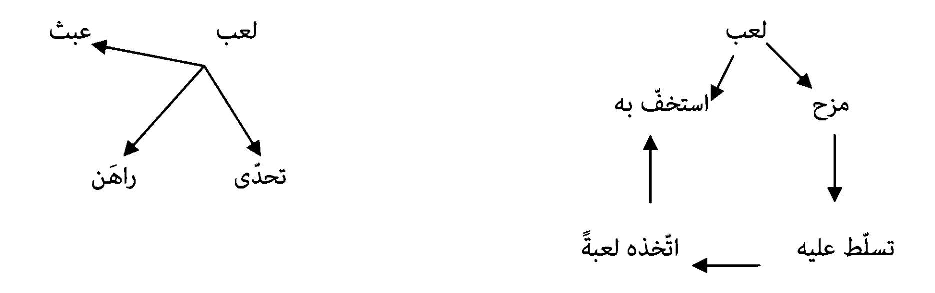
3. الطريقة

نتوفّر في رحاب مخبر لاتيس (Lattice) على برمجية إعلامية تدعى فيزوزين (Visusyn) تم تطويرها تحت إشراف فكتوري. وتسمح هذه البرمجية آليا بتكوين فضاء دلاليّ يتصل بوحدة معجمية(Victorri& Ploux, 1998) وفي ما يلي تقديم موجز لها:

1.3. تمثيل غرافي (تصويريّ) لفضاء دلاليّ:

لكي نتمكّن من اقتراح تمثيل الفضاء الدلالي لوحدة (معجمية) ينبغي أوّلا أن ننجح في تمثيل كل معنى من معانيها. فإذا ما أردنا أن نحدّد كل معنى بمرادفات تعوّضه، فإنّ مرادفا واحدا لا يكفي في العادة، بما أن مرادفات فعل في المشترك قد تكون من المشترك هي الأخرى.

فكان الاتّجاه إلى استعمال المعجم الإلكتروني للمترادفات في اللغة الفرنسية الذي أنشأه مخبر (CRISCO) فهو يمكّننا لا من قائمة بمرادفات وحدة معينة، بل يعطينا أيضا قائمة بـ"زُمَر"("cliques") المترادفات. إنّ لفظ "زُمْرَة" المقترض من نظرية التصوير (théorie des graphes)، يوافق تصويرا ملحقا بالكامل ، أي هو تصوير تلتقي فيه الرؤوس فيما بينها مباشرة. وههنا نجد أن زُمرة مرادفات فعل (لعب) هي مجموعة من المترادفات التي تحتوي (لعب) وحيث إن كل عنصر مرادف لغيره:



الرسم1

بالنسبة إلى التمثيل الغرافي، تمثّل كل نقطة زمرة من المرادفات، أي معنى محددا للفعل المدروس. وتتعلق المسافة بين زمرتين بخصيصتين: فكلّما كانت لزمرتين مرادفات مشتركة أكثر، كانتا أقرب. وكلّما كان أحد المرادفات كُلِّيَّ الحُضور (omniprésent) في مجموع الزُّمَر، قلَّ تأثيرُه في المسافة [Ploux, Victorri,1998; Victorri: Précision du calcul,2002] . و باختيارنا

بُعديْن يشتّتان فضاء الزُّمَر أكثر(و ذلك في إطار تحليل توزيعيّ للتوافقات)، فإننا نتحصّل على تمثيل غرافيّ في 2D ، لكل زُمَر المرادفات (أُنظر الرسم1).

يمكن أن نلاحظ انطلاقا من الرسم1 أنّ توزيع زُمرنا في الفضاء الدلالي للفعل (**لعب**) ليس متجانسا، وأن "فروع المعنى" تتموضع بدقة. هذا المنوال الذي نقترحه يضع ثلاثة "فروع" أساسية موضع بداهةٍ هي في الأعلى المعاني الدائرة حول:"لعب، عبث، راهن، تحدّى" وفي الأسفل على اليمين:"هزل، مزح، لعب، تفكّه، لها"، ثم في الأسفل على اليسار "قلّد، تظاهر بـ زيّف، لعب، تصنّع".

فالفكرة (التي يقوم عليها العمل) تتمثل في استغلال هذا الفضاء الدلاليّ لإزالة الغموض عن فعل (**لعب**) القائم على المشترك. والواقع أنه إذ نشّطَ عنصرٌ سياقيٌّ مصاحبٌ لـ**لعب** بعض المناطق في الفضاء الدلاليّ وكبح أخرى، فإننا نستطيع أن نصل بين هذا السياق المصاحب والمعنى الذي يفرضه على الفعل (**لعب**) في قول معيّن. وهذا ما وقع تطويره مؤخرا في برمجية (Visusyn)، عبر قيس درجة تجانس العنصر السياقي المصاحب مع كل زمرة في الفضاء الدلالي.

2.3. حساب درجة انسجام عنصر سياقيّ مصاحب:

يتمثل الهدف في تمثيل تأثير عنصر سياقي مصاحب في معنى وحدة قائمة على المشترك بتكوين منطقة المعاني المقبولة آليا في الفضاء الدلاليّ وذلك بحضور عنصر سياقيّ مصاحب (عن كتاب لفكتوري ومانغان و فرانسوا Victorri, Mangan et François) (سيظهر قريبا). ولذلك سنعتمد مدونة فرانتكست (frantext) التي توفّر لنا عددا من التواردات المختبرة للعناصر السياقية المصاحبة مع وحدة قائمة على المشترك مع كل مرادفاتها .

انطلاقا من هذه المعطيات، نحسب "درجة انسجام" العنصر السياقيّ المصاحب مع زُمرة فعلية. درجة الانسجام هذه تقع بين 0 و 1، ترتفع كلّما قلّت تواردات العنصر

السياقي المصاحب في المدوّنة مع كل فعل من الزمرة (تدقيق الحساب، فكتوري،2002)

لقد استُعملت هذه الطريقةُ بنجاح في دراسة تأثير اسم متحكّم (régissant) في صفات قائمة على المشترك (فكتوري، 1998 وفِنون، 2002، Venant) وإجمالا، فإنّ هذا المنوال يسمح بحساب مناطق المعنى النشطة للصّفة (جافّ) حسابا آليا، وهي قريبة من جهة زمر أخرى نحو (مجفّف، قاحل، عقيم، جافّ) أكثر من زمر نحو (صارم، خشن، جافّ، قاس). فإذا طبّقنا هذه الطريقة على أفعال قائمة على المشترك بدراسة تأثير اسم رأس المركب الأساسي، فإننا نتحصّل على نتائج هامة. لكنّ حدود المقاربة المعجمية، تظهر سريعا. وفي الواقع، فإنّه من غير الممكن التمييز بين القولين التاليين:

7- إنها **تلعب** (دور) البنت الصغيرة. (تمثّل)

8- إنها **تلعب** مع بنتها. (تُداعب)

يحتوي هذان القولان رأسَ المركّبِ نفسَه (بنت) و الحال أن معنى (**لعب**) ليس هو نفسه البتّة. فعلينا إذَنْ أن نهتمّ بناحية التراكيب الفعلية في معنى الفعل.

4. الدراسة الأولى حول التراكيب الفعلية:

نهدف إلى استخراج المعاني المختلفة لفعل ما من أجل تركيب فعليّ معيّن. وفي هذا يقترب هدفنا من إنشاء معجم- نحو (غروس، 1989 ،Gross). لكن الطريقة التي نعتمدها تختلف عن منهج النحو التحويليّ تماما. فلا تتحدّد مختلف المعاني المسندة إلى تركيب فعلي بحسب دراسة لسانية لكلّ فعل، ولكن بحسب الحسابات المتواترة المجراة على مدونة مرجعية. ونقطة التقابل الأخرى، تتمثل في أنّ الفضاءات الدلالية في هذه المقاربة التي نعتمدها هي فضاءات مسترسلة. ومن ثمّة، فإنّ المعانيَ التي نريد الحصول عليها لتركيب فعلي معطى، لا تمثّلها مجموعةُ أقوال تمثيلية، ولكن يمثّلها تنشيطُ مناطقَ في فضائنا الدلاليّ.

3/ شرع: نظريّة المناطق النشطة

تصدير: عندما نكتشف أن حجرةً تتكوّن من غرف عديدة فإننا لا نكون بعيدين عن المشترك.

نخصّص هذا القسمَ للفعل المظهريّ [فعل الشروع] شرع في استعمالات من قبيل1):

1) شرع زيد في كتاب جديد.

والسبب الأساسيّ لهذا الاختيار يكمن في المكان الذي أخذه هذا الضرب من المسائل لتشريع هذا الضرب أو ذاك من النحو ومن علم الدلالة الموضوعين حديثا على محكّ النظر. نقسّم عملنا إلى جزأين:

الأول - وهو موضوع هذا الفصل يشتغل على تقديم نظرية المناطق النشطة (zones actives) لروناالد لانغاكير(R.W.Langacker, 1984,1987 et 1991a et b) وهو ما أشرنا إليه من قبل (في الفصل الثالث) فيما يتصل بالوجوه، و فيما يتصل أيضا بتحليل جملة "البيانو الذي نستمع إليه" (في الفصل الخامس)، أما الجزء الثاني (أي الفصل السابع) فيدرس الآلية التوليدية للإلزام النمطي[coecition de type] كما طوّرها بوستويفسكي(J.Pustejovsky,1991,1993 et 1995) و يهدف هذان المبحثان إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في متابعة ما نعرضه فيما يلي:

(i) الموازنة بين تصورين دلاليين مختلفين تمام الاختلاف، انطلاقا من مشكلة تأويل واحدة و المشاركة بذلك في تجديد الدراسات الدلالية.

(ii) المشاركة في حوار يتعلق بالمشترك من زاويتي نظر: تمديد الظاهرة و مسألة المشترك النظاميّ، و هما مسألتان نرجو أن نعلّق بهما عناصر إخبار توسّع و توثّق ما حلّلناه في الفصول السابقة.

مقدمة

يطرح المبحث الأول المشكل الأعمّ للالتقاء بين النظريات اللسانية و العِرفان. و لْنأخذ في الواقع منوالا للنحو العِرفاني دقيقا و مسألة لسانية مخصوصة تطرح مشاكل التحليل على كل منوال نحوي. و سنحاول تبيّن كيف أنّ الأوّل[أي المنوال النحوي] يحلّ[إشكال] الثاني[أي المشكل اللسانيّ]. أمّا المنوال النحويّ الذي اخترناه فهو النحو العرفاني للانغاكير(R.W.Langacker,1987 et 1991 a et b) و المشكل النحوي المتبقي هو تحليل فعل شرع كما في الأقوال التالية مثل1):

1) شرع زيد في كتاب جديد.

قد يبدو الهدف محدودا، بما أنّ هدفنا لا يطمح إلى تسوية العلاقات التي تجمع الإسناد والعِرفان عموما، كما لا يطمح إلى تبيّن العلاقات بين النظريات اللسانية و العِرفان. والواقع أنّ التقويم الذي نقترح أخذه هنا، ذو محمل أوسع بكثير ممّا قد يظنّ لأوّل وهلة. وذلك بسبب منوال النحو العِرفانيّ المجرّب من جهة – وهو منوال لانغاكير ذو الأفضلية في توفير منوال نظري مطوّر و توفير جزء هامّ من التطبيقات الوصفية، في الوقت ذاته – وبسبب موضوع التطبيق من جهة أخرى. إنّ التركيب الفعليّ SN1 (شرع في كتاب جديد) يطرح مشكلا تركيبيا ودلاليا. تركيبيا، لأنّ المفعول المنتظَر في مثل هذه البنية، هو مصدر لا اسم جامد:

2) شرع زيد في القراءة/قراءة كتاب جديد/في الغناء.

ودلاليا، لأنّ المركّب الاسميّ، غير المنتظر تركيبيا و الموجود في 1)، لا يستجيب هو الآخر للنمط الدلاليّ المنتظر للحدث أو الحدَثان (processus). إذا كان القول 3) يطرح سؤال المقولة الإعرابية للمفعول، فإنّ القول 1) يطرح زيادة على ذلك سؤال المقولة الدلالية للمفعول:

3) شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

وهي مسألة عرفانية بامتياز، بما أنّ الأمر يتعلّق بكيفية الوصول إلى تأويلات "حدثانية" للقول 1) من نحو القولين 4) و5) وذلك انطلاقا من توليف بين فعل يصرّح في العادة بحدث أو بحدثان بوصفه مفعولا وبين مركّب اسميّ SN يحيل على المفعول:

4) شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

5) شرع زيد في كتابة كتاب جديد.

إنّ تحليل القول 1) ذو طرافة خاصّة بما أنّه يضع في مستوى أوّل التمفصل الإعرابيّ الدلاليّ عبر تأويل العلاقة بين المسند إليه والمسند، وهو تحليل يؤدّي بطريقة أو بأخرى إلى وضع اعتبارات دلالية لموضوع أثير عند علماء الدلالة العِرفانيين وهو موضوع المشترك. إنهّا تمثّل محكّ نظرٍ ممتازًا لكلّ منوال نحويّ عرفانيّ. لا يتعلّق الأمر إلاّ بتقويم جزئيّ، ولكن نتيجتها وإن بقيت محلّية، فإنها توفّر مع ذلك تعيينات ثمينة عن القدرة الإجمالية للمنوال المختبَر. وذلك يعني أنّ ورشتنا لا تستهدف إعطاء حكم عامّ عن نحو لانغاكير، ولكنها تطمح مع ذلك إلى مدّ قدرتها الوصفية و مواءمتها العِرفانية لمعالجة مشاكل مخصوصة.

سنفحص مفهوما فحصا مجهريا، بشكل خاصّ، هو مفهوم **المنطقة النشطة** والذي يمثل عنصرا مركزيا في الاشتغال الإسناديّ لمنوال لانغاكير. وسنتابع هدفا آخر يتمثل في تعليق بعض عناصر إجابة جديدة على ملفّ أفيض القول حوله منذ مدّة، ولكنه لم يستكمل نظرا إلى المستندات الحديثة التي وُضعت فيه، أي ما تعلّق بالفعل المظهريّ[فعل الشروع] شرع. وكلّ ذلك يقع في إطار علم دلالة يمكن أن ندعوها عرفانية، بمعنى أننا نفهم منها أنّها "تصل بين الأشكال اللسانية والمظاهر المفيدة للوضعيات غير اللسانية التي تتضمنها، مع هدف نهائيّ يتمثل في تعليل اللغة بتصوّرنا الخاصّ وبتمثّلنا للعالم"(جورج كلايبار،G.Kleiber, 1994:7).

يقع مسارنا في مرحلتين أساسيتين. تفصّل الأولى القول في مفهوم **المنطقة النشطة** التي هي في قلب الجهاز الاصطلاحي الذي أعدّه لانغاكير لحلّ المشاكل التي تطرحها الأفعال المظهرية[الشروع و المقاربة و القلوب والتحويل]. أما المرحلة الثانية فتصف تطبيق هذا المفهوم على المشكل الذي تطرحه معالجة جمل من قبيل 1) وتبيّن مميزات مثل ذلك الحل وخصوصا سلبياته و حدوده. و في النهاية نطرح عناصر أساسية لتفسير جديد، أكثر من الاهتمام بمعطيات ملاحظة. فإذا ما سلكنا هذا المسلك، توضّحت الحاجة إلى اختراع نظرية لسانية لا يكون فيها العِرفان محض تخلّص من المبادئ والقواعد النظرية المسلّمة، بل يصبح موجّها يفسّر تعقُّدَ الظواهر اللسانية الموصوفة ويُبيّن تنوّعها.

1. مفهوم المنطقة النشطة

اتّجه لانغاكير(R.W.Langacker, 1984 et 1991a et b) بشكل طبيعي إلى مفهوم **المنطقة النشطة** لحلّ مشكل التوافق بين المسند إليه و المسند الفعلي في القول 1) و ذلك عندما اقترح هذا المفهوم لتسوية التوليفات بين المسند إليه والمسند. فعلينا بدايةً أن نتبيّن ما الذي يعنيه بمفهوم **المنطقة النشطة**.

1.1 تعريف

يقوم تعريف المنطقة النشطة على الفرق بين الملفوظين 6) و7):

6) كلبك قريب من كلبي.

7) لقد عضّ كلبُك قطّي.

ففي الملفوظ6) يحيل المسند قريب على علاقة يشترك فيها المسند إليه[الفاعل] أو المتنقل(trajecteur) والمسند [المفعول] أو المَعْلَم(landmark)[1] بوصفهما كُلَّيْن

---

[1] إنّ التقابل بين متنقل و مَعْلَم يمثل محورا رئيسيا من محاور منوال لانغاكير. و يترجم هذا التقابل عدم التناظر لكل إسناد علائقيّ: المتنقل هو الكيان الذي يكون دوره هو الأبرز. إنّه متنقل المشاركين الذين يجب أن تقام طبيعتهم أو مواقعهم(إنّها صورة وجه العلاقة). إنّ المَعْلَم أو المعالم هي المشارِكات الأخرى البارزة التي يقع المتنقل بالنسبة إليها.

مختلفيْن. إذ كلّ جزء من كلب المخاطب قريب من جزء من كلب المتكلم. أمّا في الملفوظ 7) فالمسند عضّ "يعني تعالقا بين متنقله ومَعْلَمه، لا يقتضي بالضرورة إلاّ بعض مظاهر هذين الكيانيْن"(R.W.Langacker, 1991b:190). فكلّ جزء من الكلب و كل جزء من القطّ لا ينظر لهما بالأهمية نفسها. فأنياب الكلب أهمّ، في حدث العضّ، من ذيله أو كليتيْه، التي يمكن أن نقول إنّ دورها في مسار العضّ ثانويٌّ. و بالمثل فإنّ جزءا من القطّ فقط يتمّ عضّه لا القطّ كلّه. و يتبع ذلك تخصيص للمناطق النشطة بوصفها "قِطَعا" أو "أجزاء" في متنقل أو مَعْلَم، تساهم في علاقة معيّنة.

لذلك، يمكن أن تمثُل حالتان: حالة تطابق المنطقة النشطة مع الفاعل أو المفعول، كما في القول 6)، أو أن يقع تنشيط المتنقل أو المَعْلَم كاملا، في العلاقة الإسنادية- و حالة عدم التوافق بين المنطقة النشطة المرتسمة والفاعل أو المفعول، فليس الأمر سوى قسم فرعي (stück) من المتنقل أو من المَعْلَم اللّذيْن ينشّطهما المسند.

وههنا ينبغي تدقيق بعض الأمور. يجب أن ندقّق في المقام الأوّل أنّ المناطق النشطة ليست كيانات ذات حدود واضحة ضمن الكلّ الذي تنتمي إليه. بل ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مناطق مركزية في التفاعل العلائقيّ. لا يوجد انفصال باتٌّ بين المنطقة النشطة و المنطقة غير النشطة: إذ تنخفض مشاركة الجهات تدريجيا بحسب بعدها عن المنطقة المركزية المعنيّة بالأمر. و إنّه من الغلط أن نظنّ أنّ الأنياب فحسب تشارك في حدث العضّ. فالفكّان والعضلات و الجهاز العصبيّ، إلخ.، تساهم بدورها في الحدث. و لمّا كان أمر الترابط بين مختلف الأجزاء حاصلا، فإنّه بوسعنا أن ندافع عن فكرة انغاكير(R.W.Langacker, 1991b:10) القائلة بأنّ الكلب كلّه معنيّ بعمل العضّ. ومع ذلك فما يبدو جوهريا، فهو كون مشاركة بعض الجهات أكثر مباشرةً و أكثر مركزيةً باعتبار تصوّر هذه العلاقة، من غيرها من العلاقات.

وفي المقام الثاني، ينبغي أن نعتبر أنّ وضعية عدم التوافق بين الكيان الذي ترسمه العبارة ومنطقتها النشطة بالنسبة إلى مسند علائقيّ معطى، لا تشكّل حالة هامشية البتّة، ولكنها تمثّل حالةَ الأشياءِ العاديةَ. وبالأحرى فإنّه من العسير أن نجد

توضيحات لوضعية التطابق، ما دامت العلاقات الإسنادية غير منطبقة في الأغلب إلاّ على وجوه الكلمات المعنيّة، كما نستشهد بسلسلة الأمثلة التالية(R.W.Langacker, 1991b:191):

8) أ) أكل أحمد تفاحة

ب) سمع أحمد ضجيجا

ج) مشى أحمد مسرعا

د) أحمد بصدد هضم الأكل

هـ) توصّل أحمد إلى حلّ لعبة البازل

و) صفّر أحمد

ز) قشر أحمد برتقالة

ح) كان أحمد يتنفّس بصعوبة

إذ يمكن للقارئ أن يمارس حكمته -إذا رغب في ذلك- ليُوجِد كلّ مرّة منطقةَ المتنقل أو المَعْلَمِ النشطةَ التي يقتضيها المسنَد. بل توجد وضعيات أكثر تعقيدا، إذ ينشّط إسنادٌ ما الجملةَ كلّها أحيانا وأحيانا أخرى ينشّط بعضَ كلماتها فحسب. والأمر نفسه ينطبق على حرف الجرّ في في الجملة 9) إذ تقتضي متنقلها كاملا، بخلاف الجملة 10):

9) زيد في الدار

10) زيد في الحوض

وينبغي أن نضيف أنّ المناطق النشطة ليست فقط "أجزاء" محضة، ولكن يمكن أن تمثلها كيانات مجمّعة بطريقة خصوصية مع العنصر المعيّن على النحو الذي تبيّنه الأمثلة التالية:

11) أ)[هي] سمعتْ البيانو

ب) أنا موجود في دليل أرقام الهاتف

ج) هذا يُثير القطّ

د) هذا القلم الأحمر أصفر

فالمناطق النشطة في هذه الأسانيد، ونعني بها أصوات البيانو بالنسبة إلى 11)أ) واسم المتكلم في 11)ب) والرائحة الذي يثيرها براز القطّ (مثلا) في 11)ج) ومظهر القلم الخارجي والأثر الذي يتركه عند استعماله في الكتابة بالنسبة إلى 11)د)، لا تشكّل أجزاء معتبرة للعنصر الاسميّ الصريح (البيانو، المتكلم، القط، القلم)، ولكن تقع فيما بينها علاقة تجاور، أي من فئة المجاز المرسل[أو الكناية].

ويتعلّق التوضيح الخير بأسباب وجود هذه الظاهرة. إذ يرى لانغاكير سببين اثنين. فمن جهة، ثمة اقتصاد وضرب من المرونة توفّرهما مثل هذه الآلية الاختلافية. إنّ البحث عن صيغة أحادية دقيقة يولّد في الواقع إنتاج تعابير أقلّ ما يقال عنها أنها معقّدة. ويمكن التدليل على ذلك بما يلي، فالقول 11)د) يوافقه القول التالي:

11)هـ)إنّ الإحساس باللون المسند للمساحة الخارجية لهذا القلم، والذي يترك عند استعماله أثرا يتمثّل في الإحساس باللون الأحمر، هو أصفر.

ومن جهة أخرى، يوجد سبب عرفانيّ ينافح عن هذه الحالة من الاختلاف: يخوّل لنا تبئير الانتباه على كيانات ذات بروز عرفانيّ معيّن، ولعلّ المبادئ التالية تسهم في تفسير جزء هامّ من الأمثلة المعروضة:

(i) الكلّ أبرز من أجزائه المفردة، في العادة.

(ii) الأشياء المادّية أبرز من الكيانات المجرّدة، في العادة.

(iii) البشر (وبدرجة أقلّ) الحيوانات أبرز من الجمادات، في العادة.

2.1.سمعتْ البيانو، مقابل سمعتْ صوت البيانو

إنّ المنفعة المباشرة لمفهوم المنطقة النشطة تتمثل في كونه يسمح بتسوية عدد من الوضعيات تشكّل صعوبة بالنسبة إلى التحاليل الدلالية والمرجعية الكلاسيكية. فإنّ قولا من قبيل 8)أ) أو 8) و):

8) أ) أكل أحمد تفّاحة

و) صفّر أحمد

لا يمثل مشاكل تحاليل دلالية جارية بمعنى أنّه لا يوجد صراع دلاليّ أو مرجعيّ ظاهر. فما إن نُوَلِّ وجهنا قِبلة أقوال نحو11)أ) و ب):

11) أ) سمعتْ البيانو

ب) أنا موجود في دليل أرقام الهاتف

حتى يتبيّن لنا أنّ التوليف بين المسند والمسند إليه، توليف يقوم على إشكال: إذ إننا لا نستطيع سماع بيانو، ولكننا نسمع فقط أصواتا، والمتكلّم لا يسعه أن يكون بذاته في دليل الهاتف. فعلينا أن نفسّر إذن ما الذي يحصل في هذه الحالة، إذ يبدو الحساب التركيبي غير ذي دلالة. ومكان الحلّ التقليدي المتمثل في ما يُعبّر عنه بالحذف[1]، الذي يوافق الأمثلة التالية على الترتيب:

12) سمعتْ صوت البيانو

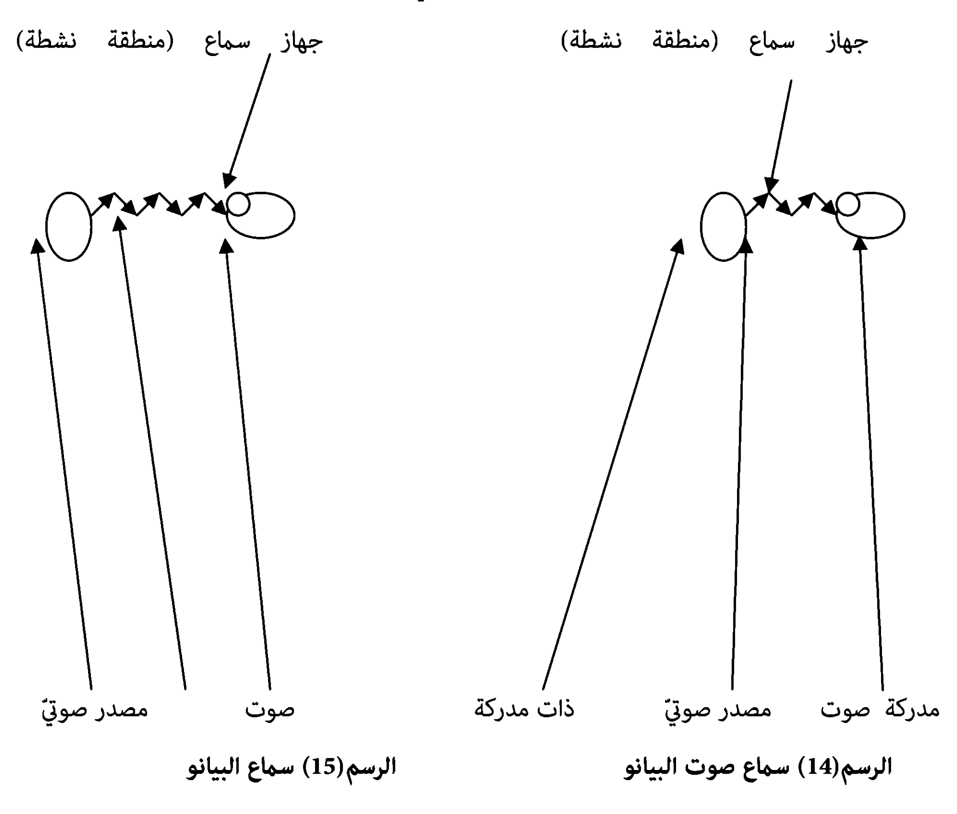
13) اسمي موضوع في دليل الهاتف

وهو حلّ غير إجرائي، يبدو أنّه من المناسب أن نلجأ إلى مفهوم المنطقة النشطة.

---

1 يسمّي لانغاكير هذا الحلّ (linguistic paraphrase analysis). و لنا أن نتحدّث من منظور النحو التحويلي لدى هاريس(Harris) عن الاسم المخصّص(nom approprié). أُنظر عرضا لمختلف الحلول لهذا الصنف من المشاكل في كتابي كلايبار(G.Kleiber,1990b,1994,ch.8).

و لْنأخذ المثال 11) أ). إننا إذ نسلّم بأنّ الصوت هو المنطقة النشطة للبيانو، فإنه بوسعنا أن نضمّ هذه الحالة إلى مثيلاتها من صنف الجملة 8) وبوسعنا أن نتبيّن في الوقت ذاته فيم تختلف عن الجملة 12) وفيم تشبهها. ومع ذلك فلهذه العملية ثمنها. إنّها تترافق مع مشترك الفعل سمع . فليس له المعنى ذاته في 11)أ) وفي 12). ويصبح الاختلاف اختلافا بين مظهر وأساس مشترك[1] على النحو الذي يبيّنه الرسمان 14) و 15) اللذيْن يوافقان الجملتين 12) و11) أ) على التوالي:



الرسم(14) سماع صوت البيانو

الرسم(15) سماع البيانو

1 إنّ التقابل بين المظهر(profil) و الأساس (base) هو تقابل جوهريّ في منوال لانغاكير. ويتركّب أساس مسند لسانيّ من بنى عرفانية (أو من مجالات) يفترضها، في حين أنّ المظهر بنية صغرى لأساس يدخل في مستوى تمييزي من البروز باعتباره كيانا تعيّنه العبارةُ.

ففي حالة 12)، تبدو المنطقة النشطة وهي الصوت منقولة بوصفها مَعْلَما، في حين أنّه في حالة 11)أ) فإنّ البيانو بوصفه مصدرا للصوت هو المَعْلَم الأوّل. وفي الحالتين، تتطابق المكوّنات: يوجد مستقبِل ذو منطقة نشطة جهاز الاستماع لديه و الصوت الذي يمثّل وسيطا والشيء الباثّ للصوت. إضافة إلى ذلك، ثمة تطابق في الحالة الأولى بين المنطقة النشطة والمَعْلَم. أمّا الحالة الثانية فتمثّل على العكس من ذلك افتراقا بينهما. فنحن بإزاء محتوى إسناديّ مشترك - القاعدة هي نفسها - واختلاف في المصوّرة (imagerie): فكلّ إسناد يقسم بنى صغرى مختلفة. بالنسبة إلى التحاليل التي تفضّل مشترك المركّب الاسميّSN، أي تغيّر معنى بيانو في سماع البيانو، وهذا الحلّ له مزيّة معالجة ملفوظ يربط بسهولة بين مسنديْن ممّا يؤدّي إلى مراجع مختلفة نحو النظر والسماع مثلا.

وكما لاحظ ذلك فرانسوا ريكاناتي (F.Récanati,1997:116)، فإنّ أطروحات المشترك بالنسبة إلى البيانو تذهب جُفاءً إزاءَ جملة أسمع و أرى البيانو، يقول ريكاناتي:" في مثل هذا المثال، ينبغي أن يدلّ البيانو على البيانو، لا على الأصوات التي يُصدرها"[1].

وتظهر لنا على الفور فائدةُ مثل هذا التحليل: إنّه يحمل إجابةً على المشكلة الأساسية التي يطرحها الملفوظان **11)أ)** و**12)** وهو تحليل يأخذ بعين الاعتبار الأساس المشترك لما يشبه هُوِيَّتَيْهِمَا التأويلية. والملفوظ 11) يؤوَّل وفق صيغة 12) دون يستتبع ذلك القول بتكافؤ دلاليّ بينهما.

1 و لْنذكِّرْ بأننا يمكن أن نتصرّف بإجابة من قبيل الوجوه(facettes) على نحو ما اقترحه كروز(D.A.Cruse,1996) أو باقتراح من قبيل ما جاء به بوستيفسكي(Pustejovsky) وهو النمط المنقّط (type pointé) إذ يعتبر أنّ ما يتمّ تنشيطه في عبارة سماع البيانو هو وجه [أو نمط] "الصوت"، أمّا في عبارة رؤية البيانو فإنّ الوجه [أو النمط] الذي يقع تنشيطه هو "شيء مادّيّ مرئيّ" و في عبارة سماع البيانو ورؤيته، فإنّ مجموع الوجوه أو الأنماط أو كتلتها كلّها هي المُنَشَّطَة.

ولم يصبح مثل هذا المسلك ممكنا إلاّ لأنّ منوال لانغاكير يسمح عبر مفاهيمه الأساسية مثل اللاتناظر/المتنقل / المَعْلَم، بتنويع بروز البنى الدلالية و أنّ هذا التنظيم البروزيّ يمثّل إمكانيةً للتغاير الدلاليّ. هكذا فمن الممكن توفير أساس دلاليّ مشترك، يتصل بهَيْكَلَتيْن بُرُوزيّتيْن مختلفتيْن بحسب الإسناد المختار. "فالمظهر و المتنقل وخطّ المَعْلَم- كما يُذكّر بذلك لانغاكير(1991b:196)- هي مواضيع بروز البنى الفرعية في أكثر من مجال، ولِمَدّ مثل هذا التنظيم الدلالي الذي يمكن أن يختلف بمعزل عن كون البنى الفرعية المختلفة مُهَيْكَلَة ومُحْتَبِكَة بشكل خفيّ."

2. تطبيقات على حالة شرع في كتاب

توصف هذه العُدّة لحلّ مشكل الأفعال المظهرية شرع، أنهى، إلخ.، المستبعد في الظاهر في الملفوظات 1) و 4) و5)، والتي نستعيدها في ما يلي:

16) شرع زيد في كتاب جديد

17) شرع زيد في قراءة كتاب جديد

18) شرع زيد في كتابة كتاب جديد

19) أنهى زيد كتابه

20) أنهى زيد قراءة كتابه

21) أنهى زيد كتابة كتابه

1.2. دون تغيير معنى بدأ: مسند اعتراضيّ أو إلزام المركّب الاسميّ SN

إنّ وضعية الملفوظات من 16) إلى 21) قريبة من وضعية الملفوظات 11) أ) سمعت البيانو و12) سمعت صوت البيانو: إنّ تأويل الملفوظين 16) و 19) يُفضي إلى تأويل الملفوظات 17) و 18) و 20) و21). والأمر نفسه بالنسبة إلى 11)أ) إذ نواجهه بـ16) و 19). ويمكن لنا أن نسلّم بأنّ التركيب شرع + مركّب اسمي*SN* هو اختزال لبنية مع مصدر(infinitif) مع مركب اسمي. ففي مثل هذا الإطار ينجم الملفوظان 16)

و 19) عن حذف المصدر في الملفوظات الموافقة 18)-19) و 20)-21). فإذا أمكن لنا حذف المصدر فلكون المعلومة التي يسيّرها بارزة بالقدر الكافي: الجزء المعيّن من المعلومة الذي يمكن إقامته هو "مَقُول بشكل واضح[...] و متعاود وإذا لم يكن كذلك لا يمكن للمصدر أن يبقى غير ذي تعبير."(B.Peeters, 1993:37)

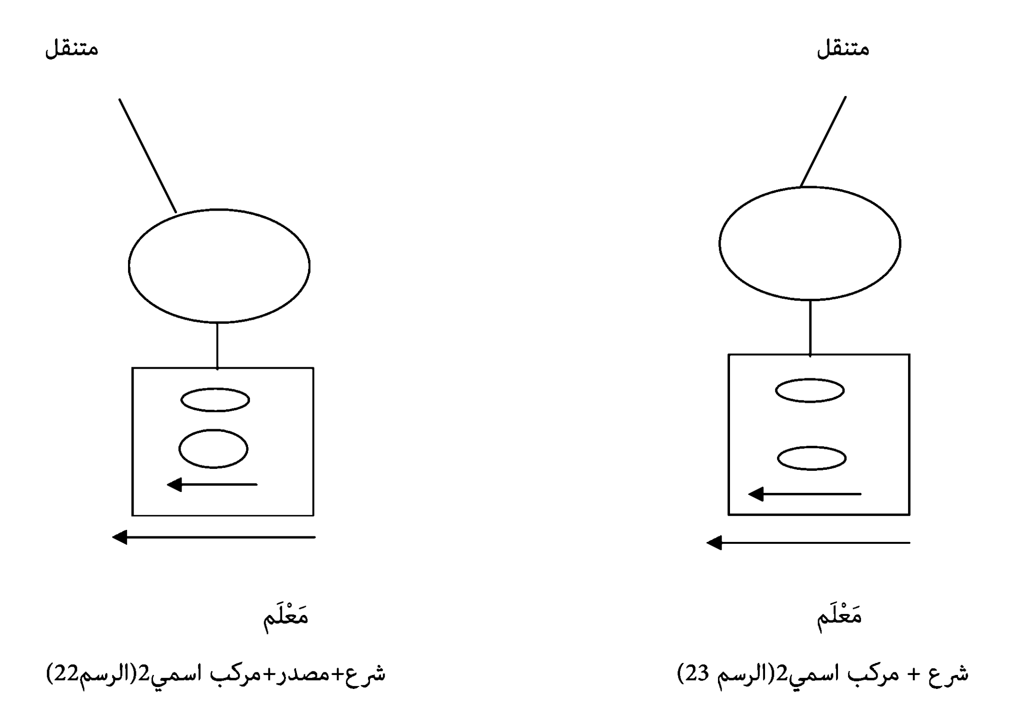
وقد اقترح غودار و جاياز (D.Godard & J.Jayez, 1993a et b) نسخة مخفَّفة من هذه النسخة القائمة على الحذف، تتجنّب الإفراطات الناجمة عن ضرورة استرجاع المصدر المحذوف كلّ مرّة. إنّها لا تتطلّب سوى حضور مسند مجرّد مثل المسند الاعتراضيّ: "إنّ المسند المستقطب في محتوى مسند الإلزام (coercion) هو عامّ: يحضر باعتباره قيدا على المسانيد الممكنة التي تُظهِر تأويلا في سياق معيّن، ليس هو نفس المسند الذي تُظهره العبارات الشارحة (paraphrases)"
.(D.Godard et J. Jayez, 1993a:124)

توجد إذن نسختان: نسخة قويّة و نسخة ضعيفة، تتركان معنى فعل شرع سليما. و يبدو التعارض الدلاليّ كبيرا، إذ يوضع مسند إجرائيّ اعتراضيّ بين الفعل المظهريّ و المركّب الاسميّ SN، و يكون إمّا مسندا مخصوصا(النسخة القوية القائمة على الحذف) أو مسندا مجرّدا (نسخة غودار و جاياز الضعيفة).

ويمكن أن نحلّ الإشكال بطريقة أخرى وذلك بترك معنى شرع دون تغيير على شرط تعديل النمط الدلالي للمركّب الاسميّSN. وهو المسلك الذي اتّخذه بوستويفسكي ونظريّته في الإلزام (J.Pustejovsky, 1991,1993 et J.Pustejovsky et P.Bouillon, 1995). ففي الملفوظ 16) يفرض الفعل شرع على مفعوله كتاب نمطه الدلاليّ، أي نمط الأحداث ومن ثمّة نجد كتاب "مُلزَما" بالمرور من صنف الأشياء إلى صنف الأحداث.

2.2. تحليل لانغاكير

يختلف الحلّ الذي اقترحه لانغاكير(R.W.Langacker, 1991:197-198) عن الإجابات التي طرحناها، في ما تسلّم به حول منوال تحليل سمع في الملفوظين 11) أ) و12) مِن تغيير دلاليّ بالنسبة إلى شرع (أو أنهى).وكما هو الحال مع ننبرغ (G.Nunberg, 1995) و تغييراته للمسند، فإنّ لانغاكير يلعب ورقة المشترك الفعليّ و يدافع عن فرضية كون الفعل شرع في بناء مباشر مع مركّب اسميّ S+N مفعول، كما هو الحال في الملفوظ 16)لا يتوفّر على المعنى نفسه في بناء مصدريّ كما هو الحال في الملفوظين 17) و 18). والفرق بين الأمرين يُعبّر عنه بعبارات المَعْلَم والمنطقة النشطة والمظهر كما يبيّن ذلك الرسمان 22) و 23) الموافقين على التوالي البنيتين: مركّب اسميّ1+ شرع في صيغة مصدرية+ مركّب اسميّ2 ومركّب اسميّ1 + شرع مركّب اسميّ2:



شرع + مركب اسمي2(الرسم 23)

شرع+مصدر+مركب اسمي2(الرسم22)

والمكوّنات في ما بينها متطابقة في الواقع: ما يختلف هو بروز البنى الصغرى المنقسمة على هذا الأساس المشترك ففي حالة البناء مع المصدر، فإنّ المَعْلَم يختار الدعوى التي يصرّح بها المصدر، في حين أننا مع بناء بمركّب اسميّ

مفعول به، فإنّ مَعْلَم الدعوى وهو مَعْلَم في الحالة الأولى التي تُختار بوصفها مَعلَما للمسند شرع.

ورغم كونه غير مسجّل في رسم لانغاكير، فإنّ البناء مع مصدر يمثّل حالة تطابق بين مظهر مَعْلَم الإسناد والمنطقة النشطة. أمّا حين يكون المركّب الاسميّ مفعولا فيقع عدم توافق بين معلم شرع(أي الشيء الذي يصرّح به المركّب الاسميّ) و المنطقة النشطة(الدعوى) والنقطة الأساسية أنّ الدعوى تبقى مدار الأساس تماما كما أنّ الصوت هو مربطُ الفرَس في حالة الفعل سمع المحللّ أعلاه.

3.2. مزايا

إنّ المزيّة الكبرى التي نجنيها من مثل هذه الطريقة هي حلّ المشكلة الأساسية التي تطرحها الجملة 16): وهي مشكلة البناء المباشر مع المركّب الاسميّ الذي يُعَدُّ موضوع المسند شرع. إنّ مفهوم المنطقة النشطة هو الذي يحلّ لنا هذا الإشكال. فبجعْلنا الدعوى المنطقة النشطة لكيان الكتاب الذي يشارك فيها، فإننا نفسّر تطبيق المسند "المباشر" على هذا الكيان كتاب انطلاقا من آلية المنطقة النشطة العامّة: بعبارة أخرى، تطبيق المسند على الكلّ، في حين أنّ المسند لا يختار إلاّ جزءا فرعيا من هذا الكلّ. ولا حاجة البتّة إلى اللجوء إلى الحذف: إنّ اشتغال 16) لا يقوم سوى بتمثيل اشتغال المناطق النشطة.

ونستخلص في الحين منفعة لازمة: المنفعة نفسها التي نستخلصها من تحليل ملفوظي: سماع البيانو وسماع صوت البيانو تحليلا قائما على المناطق النشطة. و نصل إلى تفسير الهويّة التأويلية بين 16) شرع زيد في كتاب جديد و17) / 18) شرع زيد في قراءة/كتابة كتاب جديد وذلك بفضل القاعدة المشتركة للمسندين. وهو أحد

الأهداف المطلوبة في الوقت نفسه الذي نقرّ فيه بالقيمة الدلالية لاختلاف الشكل التركيبيّ و ذلك بمصادرتنا على مظهر مختلف، وهو هدف آخر يطلبه النحو العرفانيّ الذي يعتبر أنّ كلّ اختلاف في الشكل يوافق اختلافا دلاليا.

ومن البيّن كذلك أنّ المصوّرة التي رسمها لانغاكير، توضّح جيّدا إحدى نتائج التركيب: مركّب اسمي*1*+ شرع+مركّب اسمي*2*، بالنسبة إلى البنية المصدرية، تلك التي تقدّم المفعول المباشر من زاوية نظر بروزية. ومهما تكن الإجابة المقدّمة للمشكلة التي يطرحها الملفوظ16) بالنسبة إلى 17)-18)، فإنها تعلّق بالمركّب الاسمي2) بروزا أفضل من البروز الذي يوفّره التركيب: شرع+مركب اسمي*2*، في التركيب: شرع في + مصدر + مركّب اسمي*2*. أخيرا، فإنّ التحليل المقترح، كما يلاحظ ذلك لانغاكير (R.W.Langacker,1991b:198) يمتاز بخصيصة إضافية، فهو لا يحتاج إلى جهاز خاصّ: فهو ينخرط ضمن في الإطار العامّ لوضعيات عدم التوافق بين المنطقة النشطة والمظهر(profil) مما يمكّننا من أن نعالجه بمفاهيم منواله الأساسية من قبيل اللاتناظر بين المتنقل/ المَعْلَم و التمييز بين المظهر/ القاعدة، وهي مفاهيم وُضعتْ إفادتها بعيدا عن الظاهرة المعالجة هاهنا.

4.2. عقبات

تبدو هذه المزايا مع ذلك قصيرةَ الأمد. إذ تظهر نقاط الضعف وحدود التحليل سريعا، ما إن ننظرْ إليها عن قرْب.

1.4.2. تمدُّد مُفرط لمفهوم المنطقة النشطة

أولا، يتعرّض مفهوم المنطقة النشطة في إجرائه على في مشكلة شرع إلى تمدد يمكن لنا وسْمُه بكونه مفرطا ففي حالات عدم التوافق، يطابق مفهوم المنطقة النشطة إمّا قسما فرعيّا من المتنقل أو المَعْلَم، كما هي الحال في الأمثلة 8) وإمّا كيانا مُلحقا بشكل مخصوص بهذا المتنقل أو المَعْلَم، كما هي الحال في المثالين 11) أمّا مع الفعل شرع، فيَصل مفهومُ المنطقة النشطة إلى حدود الانطباق على

الدعوى(procès).ويرى لانغاكير(Langacker,1998b,198)أن لا غرابة في ذلك فهي حالة خاصّة لظاهرة أعمّ. ومع ذلك يبدو أنّ مفهوم المنطقة النشطة لكيان ما، بتمدّده ليشمل الدعوى التي يشارك فيها ذلك الكيان، يفقد جزءا كبيرا من إفادته المبدئية، من جهة كوننا نصل إلى علاقة الجزء بالكلّ، وهي بالضبط عكس العلاقة القائمة في الأمثلة8). وتصبح المنطقة النشطة في حالة [البنية]: شرع+مركّب اسمي2 (من الجزء إلى الكلّ) هي الكلّ بشكل من الأشكال، حيث إنّ الشيء الذي تمثّل هي منطقته النشطةَ، ليس سوى جزء. فالتصوير المستعمَل لتمثيل16) يوضّح ذلك توضيحا: المَعْلَم مُتَضَمَّن في الدعوى ذاتها، حيث إنّ الدعوى هي المنطقة النشطة والحال أنّنا في الأمثلة8) و11)أ) نجد الكيانَ المَعْلَمَ و/أو المتنقل الذي يشتمل على المنطقة النشطة وهذا أيضا مع العلاقات التي لم تعدْ علاقات الجزء/الكلّ الخالصة بل يمكن لنا في الواقع أن نعتبر أنّ الأصوات الصادرة عن البيانو واسم الشخص هما بشكل من الأشكال جزء من البيانو وجزء من الشخص على التوالي، ومن ثمّة يمكن أن نعتبرهما بمثابة المنطقة النشطة[1]. ولا معنى لاعتبار أنّ الدعوى:**س** يقرأ **ص**، هي بشكل من الأشكال جزء من **ص**. ولِمَ لا تكون المنطقة النشطة لـ**س**؟ ويبدو أنّ مفهوم المنطقة النشطة لا يوفّر إفادةً إلاّ في مجال العلاقات "الميريولوجية"(méréologique)[2] الصرفة أو الموسّعة وفي اتّجاه واحد فحسب: من الجزء أو من المنطقة النشطة كما يدلّ على ذلك لفظ منطقة نحو الكلّ، وليس من الكلّ إلى الجزء. وبعبارة أخرى، لا يبدو من المشروع الحديث عن منطقة نشطة لحلّ المشكل الذي يطرحه التركيب المباشر: شرع في+ مركّب اسمي2. ومن ثمة فإننا نخسر الغنم الذي يوفّره لنا جهازُ لانغاكير المتخيَّلُ: وهو الذي يفسّر لنا لماذا يمكن لمركّب اسميّ هو في الأصل مفعول للمسند شرع، بما أنّ هذا الأخير ينتقي دعوى، يمكن له أن يصبح فاعلا(argument) لـشرع. وكما نرى، فإذا لم يهدم هذا النقدُ تفسيرَ لانغاكير كلّيّا، فإنّه يُفقده جاذبيته

---

1 فقيْد العبور المظهريّ يُفسَّر بقيْد التحكّم بما أنّ شرع الذي يُفيد التحكّم يتمّ تعريفه بوصفه لا يختار سوى حدث من صنف العبور.

2 العلاقات الميريولوجية هي العلاقات بين الكلّ والأجزاء، وهي ضرب من المنطق غير الكلاسيكيّ.

الأساسية، المتمثّلة في اعتبار كون مشكل شرع زيد في كتاب جديد ليس مختلفا في النهاية عن شكل ملفوظ عاديّ نحو مثال عضّ كلبُكَ قطّي أو قشر أحمد برتقالةً، بمعنى أننا إزاء حالة عادية للمنطقة النشطة.

2.4.2. عن المعنى الذي يسوءه أن يكون له معنى

في المقام الثاني وبمعزل عن مفهوم المنطقة النشطة، نجد افتراض المشترك الفعليّ الذي يعمل في المثلة16) و17)/18) نجده متّهما. إنّه افتراض يبدو نتاج جهاز تفسيريّ متراكم لا بوصفه واقعةً دلاليةً يتولّى الجهاز تفسيرها. وفي رأيي، إنّه المنوال الذي يفرض ازدواج معنى شرع لا العكس. ويوافق اختلافُ المعنى بين معنيي شرع، كما يمثّلهما الرسمان22) و23)، اختلافا في بروز البنى المتطابقة التي تشكّل القاعدة المشتركة، ولكن ماذا يوافق هذا الاختلاف الدلاليّ "اللطيف"؟ في الواقع لا يمكننا أن نتبيّن فيمَ يتمثّل هذا المشترك إن لم يكن ذلك في تمثّل الإسناديْن اللذيْن يعرضهما المنوال التفسيريّ و"تصويرهما" تحديدا. وكي يكون للمشترك قدر ما من الإفادة، ينبغي أن يكون بمستطاعنا تناوله عبر آثار أخرى لا عبر تمثّله فحسب. إنّ الحديث عن اختلاف التصوير لا يكفي. يجب أن يكون بوسعنا تأويل المشترك أي أن نعطيَ له معنى. والحال أنّ هذا يتعذّر تحقيقه. والمر ذاته ينطبق على سمع في المثال 11)أ) سمعتْ البيانو والمثال 12)سمعتْ صوت البيانو، حيث تبدو المصادرة على أنّنا بإزاء فعليْن لا بإزاء فعل واحد، تبدو مخالفةً للحدس ومُصطنعةً[1]. إنّ مثل هذا التصوّر للمشترك الفعليّ يصبح غير متحكّم فيه ويصل إلى تكاثر للمعنى إلى الحدّ الأقصى، فيما نقدّر. مثال واحد يمكن أن يوصد هذا الباب. إنّه تحليل المثال 5):

شرع زيد في قراءة كتاب جديد

ولمّا كان التحليل يضع مظهرا مختلفا على قاعدة مشتركة، فإنّه مجبر على التسليم بمعنى جديد لـشرع.

1 يبدو مفهوم المتحكّم المطبَّق على القوليْن29) و30) غير ملائم.

3.4.2. صمود الدعوى رغم ذلك

يتمثّل العيب الثالث- وهو الأخطر شأنه في ذلك شأن الأوّل- في كون الإجابة المقترحة للبنية شرع+مركّب اسمي*2*، لا تتخلّص من الإجابة القائلة بالحذف إلاّ في الظاهر. فرغم أنّ التركيب الإعرابيّ بين شرع و المركّب الاسميّ كتاب، هو تركيب مباشر، وهو ما تبيّنه وظيفة المَعْلَم الأوّل التي يُوفّرها كتاب في الرسم23)، فإنّ البنية الدلالية، في العمق ليست مباشرة، بما أنّها تستمرّ في إدخال مسند وسيط (prédicat intermédiaire) بشكل حاسم، مثل التركيب المصدريّ، حتّى وإن لم يكن ذلك سوى منطقة نشطة. يبقى هذا المسند أو هذه الدعوى الوسيطةُ أساسيا[أو أساسية]. وبذلك تكون إجابة لانغاكير بشكل الأشكال من صنف المسند المضاف(prédicat intercalé)وهو ما يبيّنه التصوير 23) تبيينا. لا غرابة في ما يعلّل به القائلون بهذا الصنف من الحلول من علل حجْب ذلك المسند:"ينبغي ألاّ يُتلفَّظ به في حال ظهور صفته من السياق أو من سائر المفردات التي تحتوي عليها الجملةُ"(R.W.Langacker,1991b:198).

4.4.2. ضغوط دالّة

فلا غرابة إذن أن تبدوَ المقاربة التي يقترحها لانغاكير قويّةً جدّا تماما كما هو الحال مع الحلول التي من صنف المسنَد المضاف. ولا تتوفّر الآليّة المتخيَّلة على أيّ عامل يمكّن من توقّع الضغوط التي تقع على عاتق البنية المباشرة المحلّلة شرع+مركّب اسمي*2*. في الواقع لا شيء في البَنْيَنَة الدلالية 23) يدلّ على وضع حواجز تمنع في حالة أو أخرى التوليف المباشر بين مركّب اسمي*1*+شرع+مركّب اسمي*2*، حيث إنّ التوليف المصدريّ بين مركّب اسميّ*1*+ شرع مسبوقةً بأن المصدرية + مركّب اسمي*2*، مسموح به. وينجرّ عن ذلك أنّه كما أنّ الحلول تعود إلى مسند مضاف(مخصّص أو مجرّد) فإنّ الإجابة بالمنطقة النشطة تقتضي أنّ كلّ دعوى لها صورة فعل + مركّب اسمي2 يمكن أن يدخل عليها شرع بوسعها أن تكون منطقة نشطةً للكيان الذي يصرّح به المركّب الاسمي2 ومن ثمّة يمكن حذفها لصالح البنية المباشرة شرع + مركّب اسمي*2*. وبعبارة

أخرى، فإنّه يوجد تطابق بين فئة مسانيد البنية مركّب اسميّ*1* + شرع + مركّب اسميّ*2*.

إنّ مثل هذا الإسناد تناقضه الوقائع إذ إنّ فئة الدعاوى الضمنية أو الدعاوى المُضافة (interpolables) تبدو أكثر انحسارا من فئة مسانيد البنية المصدرية. إنّ أيّ مسند حتّى وإنّ نشّطه السياق وإن بدا قابلا للتعلّق مع شرع، لا يدخل مع ذلك في صنف المسانيد الضمنية. فالقولان24)أ) و25)أ) لا يمكن أن يُؤوّلاَ على منوال القوليْن 24)ب) و25)ب):

24 أ) لقد شُغف بول بفلسفة كانط. وشرع أيضا في فلسفة هيدغير.

25 أ) دفع بول سيارته. شرع بيار في [دفع] سيارته.

24 ب) لقد شُغف بول بفلسفة كانط. وشرع أيضا في الشغف بفلسفة هيدغير.

25 ب) دفع بول سيارته. شرع بيار في دفع سيارته.

ثمة قيود [في التأويل] ينبغي مراعاتها كما أشار إلى ذلك كل من فربار(C.Verbert,1985) وغودار وجاياز (D.Godard et J.Jayez,1993a et b) وبوستيفسكي وبويّون (J.Pustejovsky et P.Bouillon,1995).

ومع ذلك فالقضايا ليست متطابقة، بل إنّها فتحت بابا للنقاش لم يُغلق بعد (انظر إجابة بوستيفسكي وبويّون (1995) على غودار وجاياز(1993a et b) ولن ندخل في هذا النقاش. بل سنهتمّ بذكر القيود المقترحة وبإبراز ما نراه مفيدا منها. وسنبيّن بعد ذلك أنّها لا تكفي مع ذلك.

يتناول القيد الأول كيفية عمل المسند. وتعدّ كاترين فربار(C.Verbert,1995) الأولى التي صادرت على قيد الإتمام(perfectivité): " تشترك الأمثلة المحذوفةُ الفعلِ في كون الاسم الباقي يمكن تأويله باعتباره مقتضى في تمشٍّ يعبّر عنه الفعل المصدريّ عادةً، وهو تمشٍّ يعمل في توافق مع ذلك الاسم للوصول إلى إتمامه. وبعبارة أخرى، فإنّ الملفوظ المتبقّي يجب أن يسمح بتأويله بوصفه

عنصرا، مع الفعل المصدريّ الضمنيّ، يحقّق تمشّيا ذا طبيعة إتمامية." ويذهب بوستيفسكي وبويّون(1995) المذهب نفسه، بما أنّهما يفرضان على الإلزام(coercition) حضور دعوى الوظيفة (procés télique). ويفسّر شرط الوظيفة (condition de télicité) هذا لِمَ لا يقبل المركّب الاسميّ2، لا حرفَ الجرّ (مِن) ولا تنكيرَ الجمع:

26 أ) شرع بول في قراءة كتب.

ب) * شرع بول كتباً.

ج) شرع بول في قراءة كتاب / الكتاب.

د) شرع بول في كتاب / الكتاب.

27) أ) شرع جون في أكل جُبن.

ب) * شرع جون جبناً.

ج) شرع جون في أكل الجبن / جبن.

د) شرع جون في الجبن / جبن.

وإذا كان على المركّب الاسمي2 أن يكون مقيّدا(borné)، كما يرى ذلك غودار وجاياز(1993a) وبوستيفسكي وبويّون(1995)، فإنّ المسند بأسره يجب أن يكون مقيّدا، أي أن يفيد انتهاء الغاية(télique). فالأقوال24)-27) تبيّن لنا أنّ الأحوال والأحداث قد أُقصيت عن تأويل البناء المباشر: مركّب اسمي1 + شرع +مركّب اسمي2، ممّا يقلّص محمل الظاهرة بشكل لافت.

والمشكل الرئيس، كما سنفهمه، يتمثّل في تفسير مصدر ذلك القيد. فأمّا فربار، فتصمت عن إبداء رأي في الموضوع، وأمّا غودار وجاياز(1993) من جهة وبويّون (1995) من جهة أخرى، فيقترحون تحاليل تسعى إلى الاهتمام بشكل صريح

بالأسباب التي تجعل شرع في بنائه المصدريّ لا يشهد حصرا مظهريا مماثلا، في حين أنّ شرع في بنائه المباشر مع المركّب الاسمي2، يستوجب مفعولا مقيّدا. ومهما تكن براعةُ هذه التحاليلِ الشكليّةُ، فإنّها لا تبدو مناسبة، من ذلك أنّ الجمع المعرفة، ورغم إدخال الحدود المطلوبة، فإنّه يصعب تأويل 28ب) على شاكلة 28أ):

28) أ) شرع بول في قراءة روايات فكتور هوغو.

ب) ؟ شرع بول في روايات فكتور هوغو.

نلاحظ أنّ تحليل غودار وجاياز يُقحم، مع ذلك، عنصرا يسير في الطريق الصحيح، حتّى وإن ناقض تحليلهما الخاصّ بمسند مضاف، هذا العنصر هو فكرة عمل شرع عملا مباشرا في المركّب الاسميّ2.

قيد ثان يضع مفهوم التحكّم في الصدارة. فغودار وجاياز يريان وجوب أن يكون المسند إليه المركب الاسميّ1 متحكّماً، أي أن يكون مسندا إليه فاعلا حقيقيّا "ينجز [حدثا] ويضمن وقوعَه دائما" وفسّرا بذلك لِمَ لا يُقبل القول29) في مواجهة القول30):

29) * شرع الجمهور في السمفونية.

30) شرع الجمهور في سماع السمفونية.

في حين أنّه على النقيض من ذلك، يُقبل القول:

31) شرع قائد الأركسترا في السمفونية.

كما فسّرا لِمَ يجب أن يكون المسند إليه المركّب الاسميّ1 حيّا:

32) شرع الصديد في أكل مسند الشرفة الحديديّ.

33) * شرع الصديد في مسند الشرفة الحديديّ.

ويسحب بوستيفسكي وبويّون، كما سنرى ذلك أدناه، مفهوم التحكّم على فعل شرع ذاته إذ يصادران على وجود فعليْن من شرع مرتبطيْن ارتباطا منطقيا، أحدهما فعل صعود والآخر فعل تحكّم. ويشترط القيد أنّ الإلزام لا يتحقّق إلاّ إذا تعلّق

الأمر بشرع الذي يُفيد التحكّم[1]. كما يسمح هذا القيد بتعليل سمة عدول القول33) عن حالة فعل الصعود في القول33). هذا القيد لا يأخذ على عاتقه تفسير عدم إمكانية القول29)[2] ، بل يتمّ تفسير ذلك بشكل آخر[3].

ومع ذلك فليست هذه القيود كافيةً. فالمُسندان في 34) و35) يستجيبان لشروط انتهاء الغاية(télicité)، لا نقبل عنهما التركيبيْن المباشريْن 36) و37):

34) شرع بول في شحن البطاطا في الشاحنة.

35) شرع بول في عبور الطريق.

36) * شرع بول في البطاطا في الشاحنة.

37) * شرع بول في الطريق.

قطعا، بوسعنا أن نحتجّ على ذلك بكون المسارات موضوعَ النظر لا تمثّل جزءا من محتوى المركّب الاسميّ 2 المعنيّ المُقوْلب أي محتوى البطاطا والطريق. لكن أمثلة من قبيل 38) و39) حيث بوسعنا أن نتوقّع أنّ المعلومة المتعلّقة بالمسار تمثّل جزءا لا يتجزّأ من المحتوى بشكل مسبق ، مثل هذه الأمثلة تدلّ على أنّ قيودا أخرى نشطةٌ وهي قيودٌ تتصل بالاسم في المركّب الاسميّ2 تحديدا. ويبدو في الواقع من الصعوبة بمكان أن نعتبر 38) و39) دالّيْن لـ40) و41):

38) شرع بول في الصحيفة / المجلّة.

39) شرع بول في لوحة الإشهار.

---

1 يبدو مفهوم المتحكِّم المطبَّق على القوليْن29) و30) غير ملائم.

2 يفسّر بوستيفسكي وبويّون عدمَ إمكانية القول29) بعدم إمكانية بناء حدث السماع بالنسبة إلى السمفونية دون حدث عزفها في الوقت ذاته، بما أنّنا نعرض السمفونية للجمهور، ولا يمكننا سماع سمفونية دون أن يتمّ عزْفُها(1995: 153-154).

3 هذا الأمر له قيمة بالنسبة إلى غودار وجاياز، وإلى حدّ ما بالنسبة إلى بوستيفسكي وبويّون.

40) شرع بول في قراءة الصحيفة / مجلّة.

41) شرع بول في قراءة لوحة الإشهار.

من جهة أخرى، إذا قبلنا 42):

42) شرع بول في الخبز.

فإنّه من الصعوبة بمكان أن يذهب في ظنّنا أنّه 43):

43) ؟ شرع بول في الشطيرة / قطعة الخبز.

ونضيف أيضا التقابل بين 44) و45):

44) شرع بول في قارورة خمر

45) ؟ شرع بول في كأس من الخمر / طست من الخمر / كوب من الشاي.

في جميع هذه الحالات، تجتمع المكوّنات المظهرية في العادة لإنشاء التركيب: شرع + مركّب اسميّ2. ويمكن لنا كذلك عرض ظواهر أخرى من حالات الاستثناء، من ذلك إقصاء تأويل الفعل قرأ لصالح الفعل كتب:

46) شرع في الكتاب.

47)شرع بول في رواية.

أو كذلك حذف الفرق في السلوك بين الإتمام والشروع في 48) و49):

48) ؟ اشرعْ في صحنك.

49) أَتِمَّ صحنك.

لكن ما هو أساسي فقد تمّ بلوغه: وهو بيان أنّ إجابة لانغاكير(R.W.Langacker) وإجابات غودار وجاياز وبوستيفسكي وبويّون، بدرجة أقلّ، هي إجابات أقوى من اللازم، والرأي عندنا هو الأخذ بالمسند الضمنيّ في التمثيل الدلاليّ. ولمّا كانت البنية الدلالية لا تضع المركّب الاسميّ2 مباشرة ضمن قطعة شرع،

ولكنها تستوجب أن يكون لـشرع مسار(أو معمول قضويّ argument propositionnel) يكون منطقة نشطة، فإنّ المسار المحوريّ الضمنيّ الشهير والذي يكون المركّب الاسميّ2 أحد المشاركين فيه، لا نرى كيف يُعلَّل أيّ تأثير دلاليّ لشرع على المركّب الاسميّ2، يكون خارجا عن التأثير الذي يمارسه شرع عليه ضمن البنية المصدريّة[1].

3. لننهيَ مع شرع (وقتيا)

سننهي المقاربة بثلاث طرق: أوّلا بتحديد المسلك الذي علينا متابعته لنخرج من جملة شرع في كتاب. ثانيا، سنستخلص بعض التوجيهات التي تتعلّق باشتغال النحو الذهني المعرفيّ[2] (grammaire cognitive) واستعماله. وأخيرا،نختم بالتذكير بدروس المشترك التي يمكن استخلاصها من تحليلنا.

3.1. نحو حلّ

يبدو الجامع المشترك بين مختلف القيود المستخرجة هو بيان أنّ شرع يتعلّق مباشرة لا تركيبيا فقط بل ودلاليا أيضا بالمركّب الاسميّ2. فالمسلك الذي ينبغي اتباعه هو مسلك الإيقونية[3](iconicité): ففي البنية: مركّب اسمي1+شرع+مركّب اسمي2، يتّخذ الفعل شرع المركّبَ الاسميَّ ذاته متمّما دلاليا لا مسارا يكون المركّب

---

1 ينأى بوستيفسكي وبويّون عن هذا التقريب، بما أنّهما يصادران على فعليْن لشرع (الصعود والتحكّم).

2 مازلنا نبحث عن المصطلح الملائم لتعريب اللفظ الأعجميّ (cognitivisme) فبعضهم يسميه المعرفة الذهنية ومنهم من يعرّبه بالإدراك وثمّة من يقترح له العرفان مقابلا، ولذا يجد القارئ تنويعا في استعمالنا لهذه البدائل لأنّه لم يقرّ القرار على واحد منها!

3 هذا المصطلح مشتقّ من كلمة الإيقونة(icône) ذات الأصل اليوناني والذي يعني صورة او مشابهة، وتطلق هذه الكلمة في الأصل، على كلّ صورة دينية محمولة أو ثابتة مهما كانت تقنية رسمها. واللافت للانتباه أنّ الإيقونية والطراز يُذكران في سياق مسيحيّ(انظر مدخل icône في Encyclopaedia Universalis، النسخة الإلكترونية، بقلم أوليفيي كليمون وغيره(Olivier Clément et al) وخاصّة قوله: "الإيقونة والطراز ليسا من جوهر واحد ولكنّهما مرتبطان عبر المشابهة". وقد أشارت إفلين جاكيه (Evelyne Jaquet) إلى أنّ ميلنير(Milner,1982) درس الأسماء الإيقونية في إطار بحثه عن المركّبات الاسمية المركّبة.

الاسميُّ2 فيه المعمولَ أو المَعْلَمَ(l`argument ou le landmark). ولا يغيّر هذا المركّب الاسميّ2 نوعَه كما هو الحال في نظريّة الإلزام لبوستيفسكي، ولكنه يحافظ على قيمته المرجعية الأصلية. ويتمثّل الافتراض الذي سندافع عنه في كون الوظيفة التي يمارسها شرع على معمول حدَثيّ (مصدريّ) يمكن أن تنطبق على معمول (مركّب اسميّ2) ليس مسارا(كأن يكون أداةً مادّيّة على سبيل المثال).

ولا يؤدّي بنا هذا الافتراض نحو طرق كنائية بل نحو المنهج الاستعاريّ: أي نحو تطبيق المنوال الزمنيّ لشرع على مجال غير زمنيّ من حيث النوع إذ ينتمي الاسم إلى المركّب الاسميّ2، وهو منوال يرتكز على التعريف الكلاسيكيّ لواسم القسم الأوّل لحدث نُسنده في العادة إلى هذا الفعل المظهريّ. ويترافق هذا المرور من المنوال الزمنيّ لشرع إلى منوال غير زمنيّ (ماديّ أو غيره) مع قيود مختلفة على المركّب الاسميّ1 والمركّب الاسميّ2 والقيود التي تُفرض على المركّب الاسميّ1+شرع (المصدريّ) + المركّب الاسميّ2.

3.2. عودة إلى خانة البداية

هل يمكن لنا استخلاص درس عامّ من جولتنا داخل "منطقة" (نشطة!) من نحو لانغاكير العرفانيّ؟ نعم، أرى أنّ ذلك ممكن. إنّ الهيكل العامّ الذي قدّمه لانغاكير بتمفصل التركيب والدلالة والبناء الهامّ مركّب اسميّ1 + شرع + مركّب اسميّ2، سمح بتوطيد القناعة بوجود أخطار ثلاثة على الأقلّ تُحدق بنحو لانغاكير العِرْفانيّ، وبكلّ منوال عرفانيّ بشكل عامّ:

أ) لقد أدّت المرونة المطلقة التي تتسم بها التعريفات العرفانية إلى تسهيل التطبيق غير المراقب للمفهوم النظريّ من ظاهرة إلى أخرى، على النحو الذي بيّنه إجراء المناطق النشطة لكيان ما على المسار الذي تكون فيه هذه الكيانات معمولاتٍ. وتجد مرونة اللسان وهي إحدى النقاط المركزية في العقيدة العرفانية، ذاتَها وليس ذلك بالصدفة، دون شكّ، في تعريف المفاهيم والمبادئ التي تُستخدم لفهمها.

ب) العودة إلى بعض التقابلات الدلالية العرفانية الأساسية الكبرى، لأنّها في العمق جشطلتية (gestaltiste)، نحو اللاتناظر بين المتنقل(trajecteur) والمَعْلَم (landmark) أو التمييز بين المظهر(profil) والأساس(base)، وهي التقابلاتُ المُعرَّفةُ بعبارات بُرُوزية (saillanciels) نجدها لتقديم أيّ ظاهرة تقريبا، فضلا عن الرغبة الإيقونية في جعل كلّ اختلاف في الشكل يوافقه اختلاف في المَفْهَمَة(conceptualisation) أو في المعنى، بما قد تكون له عواقب سيّئة كإنشاء معنى مصطنع أو "معنى نظريّ" أي معنى لا معنى له[!]، لا يمكن تأويله خارج التمثيل الذي أوجده. وقد رأينا ذلك في إنتاج المشترك الفعليّ لشرع الذي يعود إلى اختلاف في التصوير(imagerie) يعسُر تبيُّن صداه الدلاليّ.

ج) وينجرّ عن الخطرين الأوّلين، خطر التوليد الزائد(surgénération) الذي يتشكّل بطريقتيْن، حجب القيود التي تمسّ الظاهرة المدروسة والمعالجة بألفاظ التمشيات الدلالية العامّة والتي قلّما تتجه نحو التوصيفات الصميمة للمستوى المعجميّ.

والحال أنّ نحوا ما يصبح عرفانيا بما يجعله في نظرنا يفتح منواله على العرفان فيفسّر مثلا تلك القيود أو الخصوصيات أو"حالات الشذوذ" الظاهرة.

3.3. عودة نحو المستقبل

والمشترك؟ ماذا فعلنا بالنسبة إلى الهدف الذي رسمناه؟ هذه العودة يمكن أن تكون إلى المستقبل، إلى العمل المقبل الذي سيؤكّد ثلاث نتائج توصّلنا إليها في العمل الحالي.

- ليس تمدُّد مجال المشترك مُعلَّلا دائما. فما كلّ مشكل تأويليّ ولا كلّ انزلاق مرجعيّ، ظاهرةً من المشترط آليّا.

- تبدو بعض حالات المشترك مصطنعةً يقتضيها المنوال النظريّ ذاته وليست تأويلات حقيقية.

- ليست حالاتُ المشتركِ النظاميّةُ نظاميّةً دائما، فمن الملائم أن نهتمّ بالقوّة المفرطة(surpuissance) التي ترتبط ببعضها والتي تتمثّل في عدم قدرتها على تجاوز القيود والاستثناءات التي تتولّد. إنّها دعوة، لا إلى ترك العوامل المفسِّرة ذات المنحى العامّ ـ فإفادتها ليست موضع شكّ ـ ولكن إلى الاهتمام بالعوامل المحلّيّة وإلى إعادة الاعتبار من ثمّة إلى قدر معيّن، وفقط إلى قدر معيَّن، للبُعد المعجميّ للمشترك.

كشّاف المصطلحات

1- العربية والمعرّبة

2- المصطلحات الأعجمية

المصادر والمراجع

أ) **العربية والمعربة:**

- التهانوي (محمد علي): 1862، كشّاف اصطلاحات الفنون، كلكته ، (إستانبول [1404هـ/1984م]).
- الجرجاني (عبد القاهر)(ت 471 هـ)، 1995، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد التنجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1.
- الجرجاني (عليّ بن محمد بن عليّ المعروف بالشريف) (ت816 هـ)، 1988، التعريفات، تحقيق عبد المنعم حفني، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الحباشة (صابر)، 2006، المشترك في الدرس اللسانيّ الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، هولاندة، العدد 31، سبتمبر (على الأنترنيت).(http://ulum.nl)
- الحباشة (صابر)، 2008، في المعنى: مباحث دلالية معرفية، بيروت - الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- الخويلدي (زهير)، نظرية الحد عند المناطقة العرب، شبكة النبأ المعلوماتية (www.annabaa.com)
- الشريف (محمد صلاح الدين): 2002، الشرط والإنشاء النحوي للكون، تونس، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب بمنوبة.
- صولة (عبد الـلـه): 2001، الحجاج في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، تونس، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب بمنوبة.
- العمري (محمد): 1999، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق.
- غاليم (محمد)، 1999، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلاليّ العربيّ، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

- فاخوري (عادل): 1981، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، بيروت، دار الطليعة، ط2.
- ابن فارس (أحمد)(ت395هـ)، 1964، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- لالاند (أندريه): 2001، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت- باريس، منشورات عويدات، ط2.
- مارتان (روبير): 2006، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة وتقديم الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
- الهيشريّ (الشاذلي)، 2003، الضمير، بنيته ودوره في الجملة، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، المجلد17، تونس.
- يوسف (ألفة)، 2003، تعدّد المعنى في القرآن، تونس، كلية الآداب منوبة/ دار سحَرللنشر.

ب) <u>الأجنبية:</u>

- Cadiot, P. & Habert, B., 1997, **Aux sources de la polysémie nominale**, <u>Langue française</u>, n°113.
- Chatelet, F., **Philosophie analytique**, in Encyclopaedia Universalis.
- Cruse, D.A., 1996, "La signification des noms propres de pays en englais". In Remi-Giraud S. & P. Retat (éds), Les mots de la nation, Presses Universitaires de Lyon, p.93-102.
- Demange-Paillet, Aude, 2005, **De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive**, doctorat de l'université Paul-Valery - Montpelier III, Sciences du langage.

- Fodor, Janet Dean, 1989, **Semantics: Theories of Meaning in Generative Grammar**, 2 Ed, New York, Harvard University Press.
- François (Jacques), Manguin (Jean-Luc) & Victorri (Bernard), 2003, **La réduction de la polysémie adjectivale en cotexte nominal: une méthode de sémantique calculatoire**, Cahier du CRISCO, n°14, septembre.
- François (Jacques), 2008, **Une approche diachronique quantitative de la polysémie verbale**, Cahier du CRISCO, n° 24, Université de Caen, Janvier.
- Goodman, N., 1966, **The Structure of** Appearance, Indianapolis-New York.
- Goodman, N., 1968,**The Languages of Art**, New York.
- Jaquet, Guillaume, 2005, **Polysémie verbale et calcul du sens**, Lattice, CNRS.
- Jacquet, G., Venant, F., Victorri, B., 2005, Polysémie lexicale, sémantique et traitement automatique du langage naturel, Hermès.
- Jacquey, Evelyne, 2002, **Ambiguïté lexicale et quantification: une modélisation de la polysémie logique**, Hermès, Paris.
- Jacquey, Evelyne, **Polysémie logique**, in Sémanticlopédie: dictionnaire de sémantique.
- Kayser, D., 1997, **"La sémantique lexicale est d`abord inférentielle".** In: Cadiot & Habert (1997).
- Kleiber G., 1990, **La sémantique du prototype**, Presses Universitaires de France, Paris.
- Kleiber, G., 1999, **Problèmes de sémantique, polysémie en questions,** Lille, Presses du Septentrion.

- Langacker, R.,W.,1987, **Foundations of cognitive grammar**, Vol.I. Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.

- Langacker, R.,W.,1991a, **Foundations of cognitive grammar**, Vol.II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press.

- Langacker,R.,W.,2002, **Concept, Image and Symbol, The Cognitive Basis of Grammar**, Mouton-de- Gruyter, Berlin (=1991b).

- Ricoeur (Paul), 2004, **Sens et signe**, article in Encyclopaedia Universalis.

- Vendler, Zeno, 2007, "**Semantics**", article in Encyclopædia Britannica, Chicago.

- Victorri, Bernard, 1997, **La Polysémie: un artifact de la linguistique?**, revue de sémantique et de pragmatique, 2.

- Victorri, Bernard, **Catégorisation et Langage**, Hermès, 2002 - Version préliminaire.

- Victorri, Bernard et Fuchs, C., 1996, **La Polysémie, construction dynamique du sens**, Paris, Hermès.



المنحى الدلالي

دراسات في الاشتراك الدلالي ووجوه المعنى

- **هذا الكتاب:**

• حاول الباحث أن يحدّد تعريفا لمصطلحي المعنى والعلامة الدّالة عليه وأن يتتبّع المقاربة الغربيّة للمعنى تتبّعا زمنيّا منذ الفكر اليوناني القديم وصولا إلى الفكر اللساني البنيوي الحديث وكان مدار البحث حول منزلة العلامة ومدى اعتبارها والتأسيس عليها في تحديد المعنى ودراسته، وانتهى إلى طلب المعنى في صلب اللّغة وبين أعطاف النظم لا في النفس أو في الذهن فحسب.

• وقد طرح الباحث في غضون هذا العمل طبيعة المقاربة التي يحسن انتهاجها في دراسة الاشتراك الدلالي ومواقع محاصرتها وحدود تشكّلها فاختار أن يكون مجال البحث مجالا لسانيّا تركيبيّا مركّزا على التحليل اللغويّ للظاهرة الدلاليّة، وتساءل: هل يمكن إيجاد منوال جامع يعالج الأبعاد الدلاليّة والنحويّة والبلاغيّة والتداوليّة والعرفانيّة للظاهرة اللّغويّة بطريقة تمكّننا من وضع اليد على مفاتيح الكلام وأسرار البيان ؟

- **نبذة عن الكاتب**

صابر الحباشة باحث ومترجم متخصص في اللسانيات والعلوم الدلالية والتداولية، من كتبه المنشورة: ''التداولية والحجاج: مداخل ونصوص''، دمشق، دار صفحات للنشر، 2008، و''في المعنى: مباحث دلالية معرفية''، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2008، و''الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني''، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2010، و''الأسلوبية وتحليل الخطاب''، إربد، عالم الكتب الحديث، 2010، و''مسارات اللغة والمعرفة''، عمّان، دار كنوز المعرفة، 2011، و''تحليل المعنى''، عمّان، دار الحامد، 2011، و''نوافذ المعنى: إطلالات متجددة على علم الدلالة العرفنيّ''، إربد، عالم الكتب الحديث، 2012، ''المشترك الدلالي في اللغة العربية: مقاربة عرفانية معجمية''، بيروت، دار الكتب الجديد المتحدة، 2013.



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن – عمان – ص.ب.: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net

